

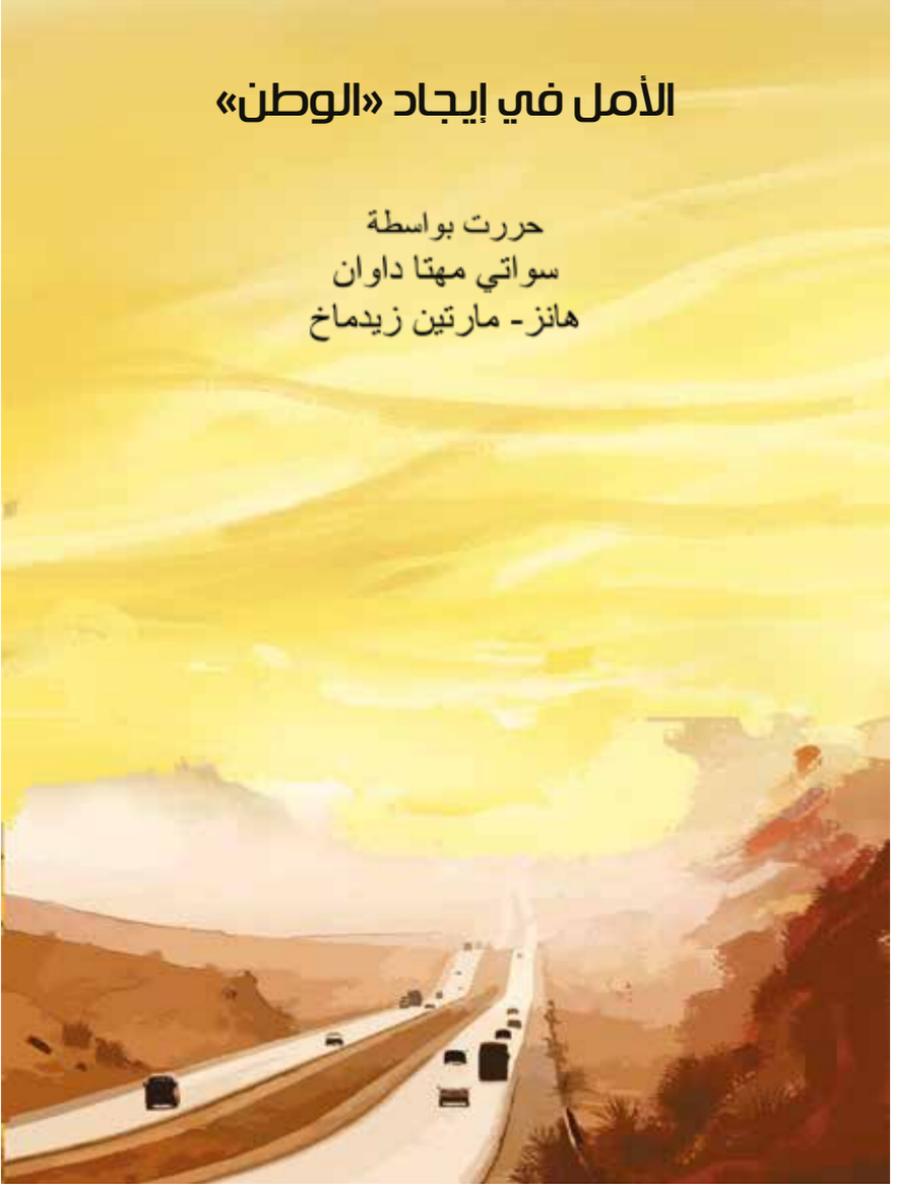
الأمل في إيجاد «الوطن»

مجموعة مختصرة من سير اللاجئين وطالبي
اللجوء المالية في الأردن



الأمل في إيجاد «الوطن»

حررت بواسطة
سواتي مهتا داوان
هانز- مارتين زيدماخ



معلومات المكتبة الوطنية الألمانية الببليوغرافية

تُدرج المكتبة الوطنية الألمانية هذا المنشور في الببليوغرافيا الوطنية الألمانية، وتتوفر البيانات الببليوغرافية بالتفصيل على الإنترنت على الرابط التالي:
<http://dnb.d-nb.de>

© ٢٠٢٢ الجامعة الكاثوليكية في أيشتيت-إنجولشتادت

جميع الحقوق محفوظة

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي ٤,٠ بمعنى:



يُسمح بمشاركة محتوى هذا المنشور لغايات غير تجارية. يجب على المستخدم الإشارة للمصدر بالشكل المناسب، وإدراج رابط للرخصة والإشارة إلى إجراءات التعديل في النص بطريقة محايدة. لا يجوز تغيير العمل أو المادة أو مقتطفات منها. لا يُمكن توزيع نسخة تتطوي على تغيير على العمل، أو إعادة ترتيبه أو إصداره بطريقة أخرى بالاستناد المباشر إلى النسخة الأصلية.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المشاركين، ولا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة الكاثوليكية في أيشتيت-إنجولشتادت. جميع الأسماء المستخدمة في النص هي أسماء مستعارة، وقد حُذفت تفاصيل معينة من القصص لحماية خصوصية أصحابها.

رسومات الكتاب: ليو زيويد

تصميم الكتاب: سانشيتا جين

eISBN 978-3-924109-51-6

طُبِعَ هذا الكتاب في الهند

1	مقدمة
8	تتكر وتقدير
11	الخلفية

17 الصراع من أجل البقاء

19	محرومة من الحلم
27	جنة عدن المفقودة
35	أحزان أب لاجئ
41	أم اليمنيين
49	منبوذ يُصارع من أجل البقاء

57 مواصلة السعي رغم القيود

59	روح الريادة وسط ظروف التهجير
67	الشجاعة والبراعة لا تكفيان
73	مؤهل علمياً محرومٌ من الفرصة

79 أنتجار النخيل

81	مأثلة غير أنها لم تنكسر بعد
87	«ما تحملته لا تقوى على حمله الجبال»
93	قلبٌ مفطور
99	جوانب التغيير المتضاربة

105 متتوار اللاجئين في الداخل والخارج

107	عالق في المرحلة «الانتقالية» إلى حياة أفضل
113	عندما يتحقق الحلم
121	أوقات حرجة تتطلب إجراءات صعبة

129 أفكار ختامية

131 المراجع

مقدمة

لحظة كتابة هذه السطور، كانت أخبار المهاجرين واللاجئين تملأ صفحات الإعلام العالمي، إذ وصفت عناوين الأخبار الرئيسية عمليتي ترحيل اللاجئين القادمين من هايتي أثناء محاولتهم دخول أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة اللاجئين السوريين في الدنمارك بحجة «تحسّن الظروف» في دمشق^(١). تُسلط هذه الأخبار الضوء على جزء بسيط من مشوار المهاجرين أو اللاجئين المُضني بحثاً عن مستقبل أفضل، ولكن، هناك الكثير ممّا يجري قبل وقوع تلك اللحظة التي تغطّيها الأخبار، بما في ذلك النزوح داخل البلد الأم، والإقامة في بلدان «الترانزيت»، ومقابلات الاعتراف بـ«حالة اللجوء»، وتقييم الضعف والهشاشة، وطلبات إعادة التوطين والمعانة بهدف الاندماج في المجتمعات المضيفة. تُشكّل كل خطوة من هذه الخطوات جزءاً من المشوار إلى الوجهة النهائية حيثما كانت، سواء أكانت في بلدهم الأم، أم في ذلك البلد الذي طلبوا اللجوء فيه لأول مرة، أو بلد ثالث حتى.

يستمر اللاجئون في التنقل بحثاً عن الأمان والحماية، كما وتقدم الدول المضيفة لهم الأمان على الأمد القصير. فعلى الورق، يتمتع اللاجئون الذين يعيشون في دول مضيفة تُرحّب بهم وتلتزم بإطار قانوني داعم لهم بـ«الحماية»، غير أن هذه الحماية التي توفرها هذه الدول في الوقت الحالي مؤقتة وغير مكتملة. يتضمن مصطلح الحماية «جميع الأنشطة التي ترمي إلى ضمان احترام حقوق الفرد الأساسية كما هو محدد في قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الدولي الإنساني»^(٢).

ويتضمن ذلك تهيئة بيئة مواتية لتخفيف الآثار المباشرة الناتجة عن نمط محدد من الاعتداءات، والذي يتمثل في هذه الحالة بالفرار من بلد ما بسبب الخوف من الاضطهاد أو الحرب، واستعادة الكرامة الإنسانية من خلال التعويض، والجبر، وإعادة التأهيل.

بالنسبة للاجئين وطالبي اللجوء، تشمل الحماية، كما وردت في التعريف أعلاه، تدخلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدول المضيفة لضمان الاعتراف بحقوقهم، وأمنهم، ورفاههم وحمايتهم وفقاً للمعايير الدولية. وتضمن مثل هذه التدخلات الحماية القانونية، مثل الإجراءات العادلة للاعتراف بـ«حالة اللجوء» واحترام مبدأ «عدم

الإعادة القسرية» الذي يحظر إعادة طالبي اللجوء إلى بلدانهم الأم أو إلى أي دولة ثالثة تكون حياتهم فيها معرضة للخطر. كما تشمل الحماية ضمان الأمان الجسدي لتلبية حاجة الأفراد من مسكن، وغذاء، وصحة، وتعليم ومرافق صحية. بعد تحقيق هذه الحاجات، تشمل الحماية ضمان الوصول إلى حلول مستدامة* تُمكن اللاجئين من تعزيز قدراتهم الإنتاجية والاعتماد على الذات^(٣).

في ضوء هذا التعريف، لا يسعنا إلا أن نطرح السؤال التالي: هل نعتبر مفهومنا الحالي عن الحماية مكتملاً؟ وهل يكفي مجرد التواجد بعيداً عن ساحة الحرب للشعور بالأمان؟ وماذا عن الأمان الاقتصادي، والمالي والعاطفي؟ يبحث اللاجئون حول العالم عن وطن غير مؤقت يشعرون فيه بالاستقرار ويتيح لهم العيش بكرامة، بيد أنه وعلى الرغم من أن الغالبية الساحقة من اللاجئين ما زالت تعيش في «حالة نزوح طويلة الأمد»، أي أنهم قد أمضوا أكثر من خمس سنوات في الدول المضيفة، لا توجد حلول طويلة الأمد بخصوص اندماجهم الاقتصادي. قد تسمح الدول المضيفة للاجئين بالتمتع بالحقوق الاقتصادية، كالحق في العمل أو التملك، أو تحرمهم منها. في مثل هذه الحالة، لا يوجد ما يُشجّع اللاجئين على الاستثمار طويل الأمد في المهارات والأصول، ما يحد من اعتمادهم على الذات ويؤدي إلى اتكالهم المتزايد على المساعدات الخيرية.

ويظل مشوار المهاجرين واللاجئين للبحث عن الأمان والحماية محفوفاً بالقلق والمنغصات، إذ يخلف الألم الذي عانوا منه جراء مغادرتهم أوطانهم أثره على كل ما يفعلون، ويصبح الطريق هو وطنهم الجديد وتحوّل التفاعلات الحاصلة أثناء مشوارهم هذا إلى «محطات مفصلية». هكذا، يُصبح كل شعور بالقلق، وكل علامة اهتراء تطال وثائقهم الكثيرة وكل ختم على الأوراق بمثابة خطوة تُقربهم من الحرية من جهة، إلا أن الألم الكامن في كل منها يُبعدهم أكثر فأكثر عن أوطانهم ويُضعف الرابطة الذي يجمعهم بها من جهة أخرى. عندها، تتحوّل الحياة إلى سلسلة من اللحظات المتغيرة باستمرار، فلا يصلون إلى السكينة والهدوء إلا عندما يصل الطريق إلى نهايته.

* يُشير مصطلح «الحلول المستدامة» إلى الحلول التي تسمح للاجئين بإعادة بناء حيواتهم من خلال العودة الطوعية، وإعادة التوطين، والاندماج في المجتمع المحلي والمسارات المكتملة لدخول دول ثالثة.

في هذه المجموعة من السير الذاتية المالية، نطلع على لمحة من ١٥ سيرة مالية لأفراد فرّوا من سورية، والعراق، واليمن، والسودان والصومال لطلب اللجوء في الأردن. اختار بعض هؤلاء القدوم إلى الأردن لينضموا إلى أصدقاء وأقارب كانوا قد سبقوهم إلى البلاد، بينما لم يتخذ البعض الآخر هذا القرار، بل اتخذته بالنيابة عنهم أولئك المتاجرون بالبشر، ممن دفع لهم هؤلاء الأفراد المال لمساعدتهم على الفرار من بلدانهم الأم التي واجهوا فيها تهديدات تمس أمنهم.

منذ تلك اللحظة، اتخذوا الخطوة الأولى في مشوار طويل ومحضوف بالمخاطر للبحث عن ملجأ آمن ومكان يمكنهم لهم أن يعتبروه وطناً. وبدلاً من العثور على ذلك المكان، لم يجدوا إلا حلولاً مؤقتة، ويظل أي تقدم يحرزونه فيه غير دائم. لا يمكن لمعظم هؤلاء التفكير في العودة إلى بلدانهم الأم كما أن الاندماج بالكامل في الأردن يكاد يكون مستحيلًا. تميّز الأردن، بلا شك، بكونه بلدًا استثنائيًا من حيث تجربة استضافة اللاجئين، ولكن يبقى جميع ما قدمه في حالتهم هذه مؤقتًا أيضًا.

نادرًا ما يُتيح وضع «اللاجئ» للمهجرين الوصول إلى سوق العمل، والتعليم، والصحة وغير ذلك من الخدمات الضرورية بطرق مجدية، ومن ثم لا يستطيع اللاجئين، دون هذه الموارد، الوصول إلى سبب العيش التي تساعدهم على التعافي من الخسائر التي تكبدوها جراء التهجير من أوطانهم^(٤). ومن أجل الهروب من هذا المأزق، يأمل كثيرون بإعادة توطينهم في دول ثالثة، والتي تفشل غالبيتها أيضًا في توفير حلول دائمة لهم. يظل الخوف من إعادة اللاجئين إلى بلدانهم الأم، التي إما ما تزال تتعافى من الحرب أو لم تتجاوز التهديدات التي دفعتهم إلى الهروب منها في المقام الأول، يُخيّم على قراراتهم.

وبينما يميل العاملون الذين يقدمون الدعم للاجئين إلى التركيز على الابتكارات البراقة الجديدة، تُركّز هذه المجموعة من القصص بشكل أساسي على العقبات المؤسسية، مثل حرية العمل والحركة والوصول إلى الوثائق. في ظل غياب هذه الحقوق الأساسية، يظل اللاجئون يواجهون ما يمنعهم من تحقيق الاعتماد على الذات بصرف النظر عن الأدوات والخدمات الجديدة المتوفرة. في بحثنا هذا، تحدّث معظم المشاركين عن أثر افتقارهم إلى الحقوق الأساسية، كالثائق اللازمة لامتلاك مشاريعهم الخاصة المسجلة باسمهم قانونياً، أو شراء منزل أو

العمل في القطاع الذي يرغبون فيه، والكيفية التي يمنهم بها ذلك من تحسين وضعهم المالي.

على رأس جميع تلك العقبات، تأتي هرمية القطاع الإنساني، إذ يعتمد الوصول إلى المساعدة والحقوق القانونية على جنسية الشخص فلا يُقبل اللاجئين من دول مثل العراق، واليمن، والسودان والصومال بسهولة، ولا يمكنهم الحصول على تصاريح العمل، كما يواجهون بصورة أكبر من غيرهم خطر التوقيف أو حتى الترحيل بسبب العمل غير القانوني. يحصل هؤلاء أيضاً على تمويل إنساني على شكل مساعدات نقدية أو دعم مخصص لسبل العيش بدرجة أقل بكثير من غيرهم. ويواجه اللاجئين السودانيين والصوماليون تحديداً التمييز العنصري في حياتهم اليومية. وبسبب مواجهتهم هذا العداء، فهم يفضلون ألا يتفاعلوا مع الناس من خارج مجتمعهم، الأمر الذي يجعل اندماجهم أمراً أقرب إلى المستحيل.

يهدف هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على معاناة اللاجئين وإحباطهم بسبب فقدانهم للسيطرة على حياتهم. وبينما نرسم تجاربهم المالية وسط كل هذه المحن، نستطيع أن نرى بوضوح جرأتهم وصمودهم أثناء تمسكهم بالأمل بمستقبل أفضل. نتمنى أن يساعدكم هذا الكتاب على تجاوز الأرقام في الأخبار، وتقييم البرامج الإنسانية والتأمل فيما يحدث حقاً ومحاولة فهم التجارب الحياتية التي يعيشها اللاجئون وتطلعاتهم المستقبلية*. وفقاً لهذا المنظور، نأمل أن يقوم كل فرد منا بالعمل من موقعه لدعم اللاجئين في مشوار البحث عن «وطن».

سواتي مهتا داوان وهانز-مارتين زيدماخ

الجامعة الكاثوليكية في أيشنتيت-إنجولشتادت

دلهي (الهند) وأيشنتيت (ألمانيا)

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١

* ملاحظة: استخدمنا أسماء مستعارة مع تغيير بعض التفاصيل البسيطة في بعض القصص لإخفاء هوية المشاركين.



ملاحظة حول سياق البحث

جُمعت القصص الواردة في هذه المجموعة ضمن إطار مبادرة بحثية بعنوان «المال في النزوح - البحث في تجارب اللاجئين المالية وتعزيزها»، والتي تُعرف اختصاراً باسم مشروع **FIND**. يأتي هذا المشروع كشراكة بحثية بين الجامعة الكاثوليكية في أيشتيت-إنجولشتادت، وكلية فليشر في جامعة تافتس ولجنة الإنقاذ الدولية بتيسير من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. في الفترة ما بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، أجرى فريق البحث بحثاً تجريبياً أصلياً في الأردن وكينيا، وذلك لتقديم تصورات معمقة حول الطرق التي يدير بها اللاجئون وطالبو اللجوء في الأوساط الحضرية سبل عيشهم وأوضاعهم المالية.

وأثناء العمل على هذا المشروع، انخرط الباحثون في نقاشات عديدة مع أبرز أصحاب الشأن ومقدمي الخدمات لفهم عملهم وتأثيره على السياق الذي يحكم هذه التصورات. وتفيد التوصيات الناتجة عن المشروع في تحسين سياسات الشركاء الأساسيين وبرامجهم من مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ولجنة الإنقاذ الدولية وغيرهما من الشركاء.

تعتمد نتائج البحث في الأردن على ثلاث جولات من المقابلات النوعية المعمّقة مع ٨٩ لاجئاً ولاجئةً اختيروا للمشاركة فيه بناءً على معايير محددة، وهم ممّن أمضوا في الأردن مدة تتراوح بين سنتين إلى ثمان سنوات. وبفضل تواصلنا المتكرر مع هؤلاء المشاركين، استطعنا أن نتبع تجاربهم على مدار الزمن.

شملت العينة اللاجئين الذين يعيشون في الأوساط الحضرية وشبه الحضرية خارج مخيمات اللاجئين، وقد اختير المشاركون بطريقة تضمن التنوع من حيث الموقع الجغرافي، والجنسية، والنوع الاجتماعي، والسن، والمدة التي مرت منذ وصولهم إلى البلاد والنشاط الاقتصادي الذي يمارسونه (مثل: العمل غير المنظم أو المنظم، وأصحاب المشاريع الصغيرة، وأولئك المستفيدين من المساعدات).

ينحدر المشاركون في البحث من خمس دول هي: سورية، واليمن، والعراق، والسودان والصومال. ونستخدم مصطلح «اللاجئين غير السوريين» في هذا البحث لتسهيل الإشارة إلى اللاجئين من غير الجنسية السورية، وذلك لاختلاف طبيعة الحماية القانونية المقدمة إلى اللاجئين السوريين في الأردن. لمزيد من التفاصيل حول العينة المختارة، يُرجى مراجعة تقرير المشروع^(٥).

شكر وتقدير

أجري هذا البحث في ذروة انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومرّ جميع المشاركين في المشروع بتغيّرات كبيرة على الصعيدين المهني والشخصي. لم تتوفر لنا فرصة لقاء معظم المشاركين وجهاً لوجه نظراً للقيود المفروضة على الحركة والتنقل والسفر، فاستمر فريق البحث المحلي في الأردن في إجراء المقابلات إما على الهاتف أو وجهاً لوجه عندما سمحت الظروف بإنجازها بأمان وسط الإغلاقات المتكررة. على الرغم من المسافة البعيدة التي تفصل بيننا وبين الناس الذين نناقش قصصهم في هذا الكتاب، إلا أننا نشعر بأننا نعرفهم منذ زمن طويل. قرأنا نصوص المقابلات، وشعرنا وكأننا نعبّر الطريق معهم مرةً تلو الأخرى، حتى أصبحنا قادرين على رواية الأسماء والقصص كأنما نحفظها عن ظهر قلب.

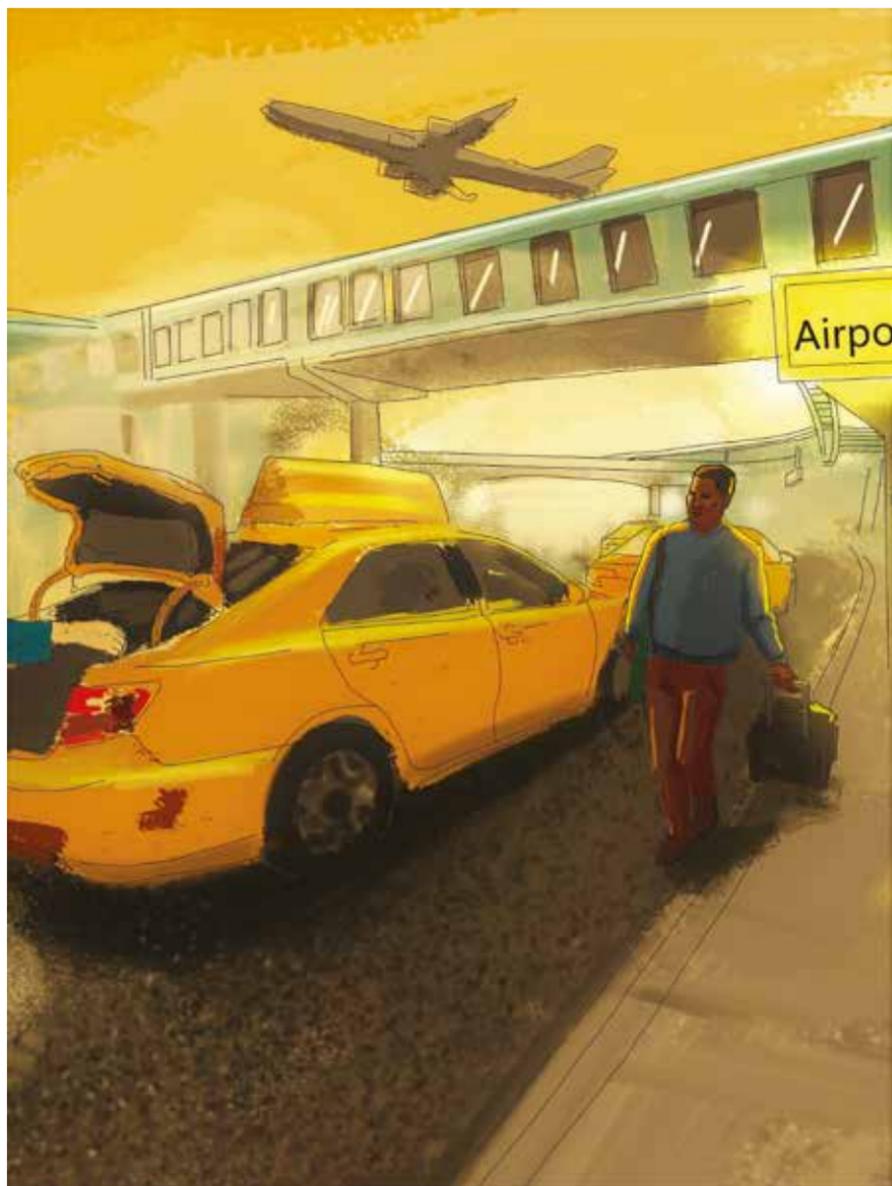
لا يسعنا هنا أن نفي فريق البحث المحلي في الأردن حقهم من الشكر، فالشكر موصول لكل من: لينا شنك، وحاتم الحمود، وهيثم عبدالله، ومحمد حسين، وحسن عبدالله، وفوزية، وسوسن أحمد، وآية نافع، وديانا ربيع، وسولين المجالي، وديمية حسونة، ومبارك آدم، ومناسك عبدالله، ورندا عبد القادر، وشادن الحاج أحمد، وخديجة أكبر، وإيفا غارك وأنجالي فيشواناث على تيسير هذه الحوارات الطويلة والصعبة، واستيعاب كل ما عبّر عنه المشاركون من توتر وصدمات وإرهاق. كما نرغب في توجيه شكر كبير لدينا بسلان من جمعية «سويّاً» على دعمها ومدخلاتها القيّمة طيلة فترة العمل على المشروع.

لقد تم العمل على مجموعة القصص هذه وإتمامها بدعم من لينا، وسولين، وحسن وفوزية، إذ ساهموا فيها وساعدوا في كتابة بعض هذه القصص، ونحن ممتنون للغاية لمساهماتهم. نود أن نشكر أيضاً المحررة آني برايت، التي ساعدتنا بدعمها المستمر على إيجاد الكلمات المناسبة لإيصال أفكارنا بوضوح.

كما ساهمت ليوزويد بعملها الفني ورسم الوجوه خلف هذه القصص، ونتوجه بالشكر كذلك إلى سانشيتا جين، وهي مصممة الجرافيك التي أنتجت تصميم المجموعة المتوفرة بين أيديكم. نشكر أيضاً الأستاذ الدكتور كيم ويلسون وجولي زولمان من جامعة تافتس على تشجيعهما وإلهامنا كتابة هذه القصص.

وأخيراً، نود أن نشكر زملائنا في لجنة الإنقاذ الدولية على تعاونهم الحثيث طيلة فترة العمل على المشروع. وفي النهاية، لا يسعنا إلا أن نعبر عن تقديرنا العميق للوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والتي قامت بتيسير بحث مشروع **FIND** في الأردن وكينيا عبر تقديم الدعم السخي سواء أكان مادياً أم غير ذلك.

وفي نهاية المطاف، نود أن نهدي هذا الكتاب إلى اللاجئين المشاركين في هذا البحث، والذين تكرموا علينا بوقتهم للحديث حول مجموعة واسعة من التحديات، ومشاركة قصصهم عن التجارب التي يمرون بها والتحديات المالية التي يواجهونها وسبل عيشهم. نتمنى أن يحققوا أحلامهم ويجدوا السلام والاستقرار اللذين يسعون إليهما.



الخلفية

اللاجئون في الأردن

قدّم الأردن تجربةً استثنائيةً كدولة مضيضة، فاستقبل اللاجئين وعاملهم كـ«ضيوف» و«أشقاء عرب»^{*}. إن غالبية اللاجئين المسجلين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هم من السوريين (بنسبة ٨٨٪)، وقد وصل معظمهم إلى الأردن ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. ويقيم عدد قليل جداً من السوريين من الفئة العمرية ما بين ١٥ و٥٩ عاماً في الأردن ووصلوا إلى البلاد قبل عام ٢٠١١ (بنسبة ٨٪).

في عام ٢٠١٢، بدأت موجة اللجوء الواسعة (بنسبة ٢٧٪) ووصلت إلى الذروة في عام ٢٠١٣ (بنسبة ٤٨٪)، ومن ثم انخفضت أعداد القادمين إلى البلاد في السنوات القليلة اللاحقة^(١). ويُشكّل اللاجئون من العراق ثاني أكبر نسبة من اللاجئين في الأردن (بنسبة ٩٪ وعددهم الكلي ٦٦،٦٦٥ لاجئاً)، إذ وصل معظمهم إما في عام ٢٠٠٦ أو قبل ذلك، بينما قدم آخرون من أولئك المنتمين إلى الأقليات الدينية (المسيحية والمندائية) ممن فروا من الاضطهاد على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥^(٧). ومن بعد السوريين والعراقيين، يُشكّل اللاجئون القادمون من اليمن (١٢،٨٦٦)، والسودان (٦،٠١٣) والصومال (٦٩٦) النسب الأكبر من اللاجئين، وكلها جنسيات شملناها في عينة بحثنا^(٨).

بالنسبة لليمنيين، فقد وصلوا إلى الأردن على مراحل، فتواجد العديد منهم في البلاد كمهاجرين أو مرضى يحتاجون إلى العلاج الطبي قبل أن يتعرض اليمن للغزو بقيادة السعودية في عام ٢٠١٥. وسجّل هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم عالقين في الأردن في المفوضية، إلى جانب القادمين الجدد الذين فروا من الحرب في بلدهم الأم. وإلى جانب اليمنيين، هناك عدد أصغر من السودانيين والصوماليين الذين وصلوا

* استقبل الأردن اللاجئين من فلسطين أولاً في عام ١٩٤٨ بعد قيام دولة «إسرائيل»، ومن ثم استقبل اللاجئين مرة أخرى في عام ١٩٦٧ على إثر الحرب العربية-الإسرائيلية. كما استضاف غيرهم من اللاجئين من العراق في عامي ١٩٧٩ و١٩٩١ بعد حربي الخليج، وفي عام ٢٠٠٣ بعد غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم استقبل الأردن اللاجئين من سورية بعد اندلاع الحرب السورية الأهلية في عام ٢٠١١ ومن العراق في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ بعد سقوط الموصل. تختص وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) باللاجئين الفلسطينيين حصراً، بينما يُسجل اللاجئون من ٥٧ جنسية أخرى في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إلى الأردن على أمل أن يكون البلد بمثابة «محطة مؤقتة» لهم إلى حين سفرهم إلى دول ثالثة، ولكنهم لا يزالون عالقين هنا. لم يختر الكثيرون منهم الأردن، ولكن المتاجرين بالبشر زودوهم بتأشيرة السفر وتذاكر الطيران، واقترحوا عليهم الأردن كدولة سهلة توفر لطالبي اللجوء الفرصة لإعادة التوطين في دول ثالثة. بالنسبة لغالبية هؤلاء، أثبتت التجربة العكس تماماً، إذ لم يُحرموا من حقوقهم الأساسية، مثل الحق في العمل وحسب، وإنما واجهوا أيضاً التمييز على أساس اللون، الأمر الذي فاقم من صعوبة حياتهم اليومية في البلاد.

وبالمقارنة مع مجتمع اللاجئين السوريين، لم يخضع اللاجئين وطالبو اللجوء من الجنسيات الأخرى غير السورية للبحث بالقدر ذاته. في الوقت الذي حظي فيه اللاجئون العراقيون الذين وصلوا قبل عام ٢٠١٤ بتغطية أفضل، فإن لدينا القليل من المعلومات حول اللاجئين العراقيين الأحدث وصولاً. وينسحب الأمر ذاته على اليمنيين الذين أصبحوا طالبي لجوء مؤخرًا، والصوماليين الذين أمضوا في البلاد مدة أطول ولكنهم يشكلون مجتمعاً صغيراً فيها. أما بالنسبة للسودانيين، فقد حظوا بتغطية أكبر قليلاً لقضاياهم بعد تنفيذهم اعتصامات في عام ٢٠١٥، والتي أنهيت في آخر المطاف بترحيل مئات السودانيين من طالبي اللجوء.

ويعيش حوالي ٨٣٪ من اللاجئين في الأردن بين أوساط المجتمعات المضيفة في المناطق الحضرية والريفية، بينما يعيش ١٦٪ منهم فقط، وكلهم من الجنسية السورية، في ثلاثة مخيمات هي: مخيم الزعتري والأزرق والمخيم الإماراتي الأردني^(٤). وفي بحثنا هذا، سلطنا الضوء على اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات فقط، حيث يعيش المشاركون في البحث في المناطق الفقيرة أساساً ذات الفرص المحدودة، وهي المناطق ذاتها التي يقطنها الأردنيون من ذوي الدخل المتدني والعمال الوافدون^(٥).

وفي عام ٢٠١٥، كان حوالي ٨٦٪ من اللاجئين يعيشون تحت خط الفقر المحدد بـ ٦٨ ديناراً أردنياً (٩٥ دولاراً لكل شخص شهرياً)، بالمقارنة مع ١٤,٤٪ من الأردنيين من سكان البلاد^(٦).

مقاربة الحكومة الأردنية فيما يخص اللاجئين

على مدار السنوات الماضية، تعامل الأردن مع موجات متتالية من أزمات اللجوء، وقد شكلت هذه الأزمات استجابة البلاد لكل أزمة تالية. في عام ٢٠٠٧، وبعد سنوات قليلة من تدفق اللاجئين العراقيين إثر غزو الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣، وجّه الأردن اهتمام المجتمع الدولي إلى الضغط الذي فرضته موجة اللجوء هذه على الخدمات الحكومية^(١٢). وبعد أن تعلمت الحكومة الأردنية من تجربتها مع اللاجئين الفلسطينيين، فقد باتت تتبّع سياسة صارمة ضد تأسيس هيئات مستقلة تلبي احتياجات فئة معينة من اللاجئين فقط (كما تفعل الأونروا مع اللاجئين الفلسطينيين)، ولكنها تسمح لل«ضيوف» بالوصول إلى الخدمات التي تقدمها الدولة وتسمح للمنظمات غير الحكومية بتقديم الخدمات الإضافية للاجئين^(١٣).

علاوة على ذلك، عندما بدأت الأزمة السورية في عام ٢٠١١، استقبل الأردن اللاجئين السوريين بسهولة وطلب العون من قطاع المانحين الدولي، إذ تلقى مساعدات هائلة بهدف التنمية. بيد أنه وفي مقابل تزايد أعداد اللاجئين السوريين وتنامي المساعدات المقدمة لهم، أدى الأداء الاقتصادي السيئ في البلاد ومعدلات البطالة المتنامية بين أوساط المجتمع المضيف إلى إثارة الأحقاد ضد اللاجئين^(١٤).

وبعد رد الفعل العنيف من المجتمع الأردني المضيف، فرضت الحكومة الأردنية عدداً من القيود على حركة اللاجئين السوريين خارج المخيمات ووصولهم إلى الخدمات^(١٥).

ومنذ ذلك الحين، ظلت الحكومة الأردنية حذرة فيما يخص فتح قطاعات سوق العمل أمام اللاجئين، إذ حصرت عملهم بشكل كبير في القطاعات التي تغلب عليها العمالة الوافدة كالإنشاءات، والزراعة ومعالجة الأغذية. كما صار من اللازم على كل مصادر التمويل الإنساني أن تستهدف الأردنيين المستضعفين إلى جانب اللاجئين.

بعد انتشار فيروس كورونا والأزمة الاقتصادية الناتجة عنه، ارتفعت نسب البطالة والفقر بين الأردنيين واللاجئين على حد سواء^(١٦). واستجابةً لهذه المعطيات، فرضت الحكومة الأردنية المزيد من القيود على الأنشطة الاقتصادية التي يُسمح للاجئين بممارستها، فشددت

الرقابة لمنع الوافدين من العمل دون تصاريح عمل رسمية، الأمر الذي أثار على اللاجئيين غير السوريين، الذين لم يشملهم «ميثاق الأردن» و«خطة الاستجابة الأردنية» ويواجهون العديد من العقبات عند محاولة الحصول على تصاريح عمل قانونية^(١٧).

فرص اللاجئيين في الأردن

في ظل الوضع الإنساني القائم في الأردن، كانت البلاد مركزاً لتجربة الهويات الشخصية ذات السمات الحيوية المعرّفة للهوية والاندماج الاقتصادي للاجئين، إذ كان الهدف مساعدتهم على تحقيق الاعتماد على الذات. غير أن هذه المقاربات أفرزت نتائج محدودة على الرغم من الوعود بإعادة إحياء الاقتصاد الأردني وتقديم فرصة للاجئين، السوريين منهم على الأقل، لتحقيق الاعتماد على الذات^(١٨).

وبخلاف غير السوريين، يُسمح للاجئين السوريين بالعمل بصورة قانونية وبدء مشاريعهم الخاصة في الأردن، ولكن تظل هناك مجموعة من الثغرات التي تحول دون تمتعهم بهذه الحقوق بشكل كامل حتى في وجود هذه التسهيلات^(١٩). نتيجة لذلك، يستمر العديد من اللاجئيين بالعمل بشكل غير رسمي في ظروف استغلالية وغير مستقرة^(٢٠). لقد خلقت البرامج مثل «خطة الاستجابة الأردنية» و«ميثاق الأردن»، واللذين وُضعا حصراً للتعامل مع الأزمة السورية، هرمية قائمة على أساس الجنسية، ففاقت من هشاشة أوضاع اللاجئيين غير السوريين. وتعارض هذه الهرمية مع أهداف «السياسة الموحدة تجاه اللاجئيين»، والتي دعمتها العديد من الجهات الفاعلة على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة، بشكل صارخ. علاوة على ذلك، فرضت الحكومة الأردنية منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ حظراً فعلياً على تسجيل طالبي اللجوء من غير السوريين، ما حرّمهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية^(٢١).

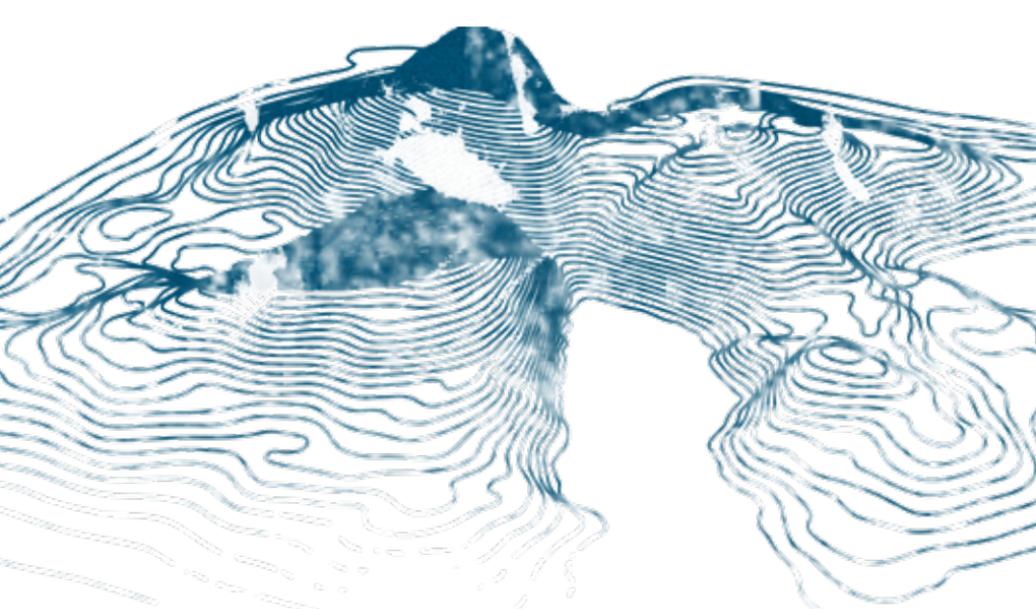
وبغض النظر عن الجنسية، يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجهه اللاجئون في الأردن في غياب المسارات الواضحة لتحقيق الاستقرار

* جمعت «خطة الاستجابة الأردنية» و«ميثاق الأردن» الشهران الحكومة الأردنية والجهات الفاعلة في القطاعين الإنساني والتنموي بهدف دعم الاندماج الاقتصادي للاجئين السوريين.

طويل الأمد. لم يوقع الأردن على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، ولم يضع أي تشريع داخلي للتعامل معهم، ولكنه وقع مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويلتزم بموجبها بمبدأ «عدم الإعادة القسرية» وإيجاد الحلول المستدامة، سواء أتمثلت في العودة الطوعية إلى بلد الأصل أم في إعادة التوطين في دولة ثالثة خلال ستة شهور من تاريخ الاعتراف باللجوء^(٣٧).
 لم تُطبّق هذه البنود بالفعل، ولكنها تُسلط الضوء على منظور الحكومة الأردنية إلى البلاد على أنها «محطة ترانزيت»، الأمر الذي يُفسّر الحقوق الاقتصادية المحدودة التي يتمتع بها اللاجئون على المستوى المحلي.

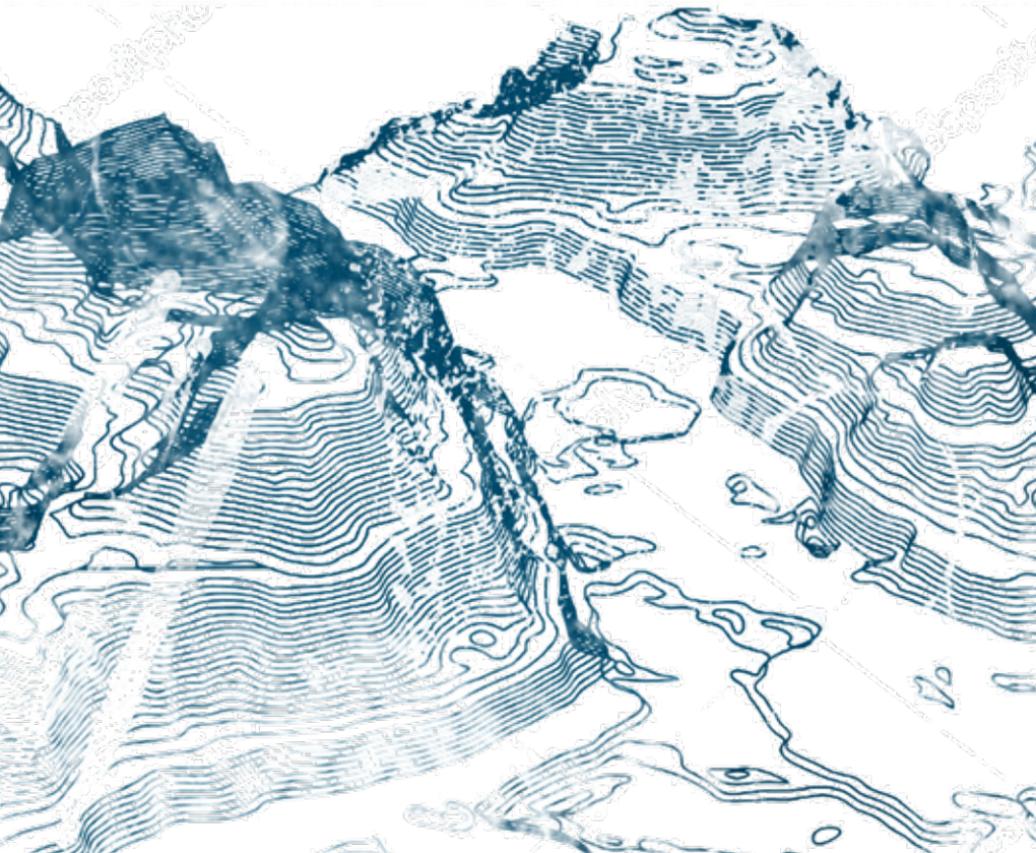
هناك العديد من المشاريع التي يديرها اللاجئون لمساعدة أنفسهم على تلبية حاجاتهم، ولكننا وجدنا بأنها ذات أثر محدود بسبب السياق الأوسع، إذ لا تتوفر الحلول المستدامة ويظل المستقبل مجهولاً، فيعيق ذلك التخطيط طويل الأمد كما ذكرنا سابقاً في المقدمة. حتى وإن كانت خياراً مستبعداً في الوقت الحالي، يرى العديد من المشاركين في هذا البحث، وخصوصاً من اللاجئين غير السوريين، بأن إعادة التوطين في دولة ثالثة هي الخيار الوحيد لبناء مستقبل أفضل. كما يرى اللاجئون السوريون أيضاً بأن المستقبل في الأردن غير مستقر في ظل القيود المفروضة على الفرص الاقتصادية.

طالما أن المستقبل مجهول وطالما أنهم لا يستطيعون التحكم بمستقبلهم، تظل فرص بناء المهارات القابلة للنقل محدودة في الأردن ويظل حافز الاستثمار فيها شبه معدوم أيضاً. إن قصص المجموعة المختارة من المشاركين، والتي عُرضت في هذه المجموعة، ما هي إلا خير شاهد على التحديات التي ناقشناها أعلاه.



الصراع من أجل البقاء

تقلبات الحياة في مرحلة اللجوء



عندما نستمع إلى إيمان، وفرح، وعبد الرحمن، وزهرة (أم أنور) وعلي، لا يسعنا إلا أن نتخيل كل تلك الممارك اليومية التي يخوضها هؤلاء المشاركون في بحثنا. ما تزال الغالبية الساحقة من اللاجئين الذين تحدثنا إليهم عالقة فيما نسميه «مرحلة البقاء» في التجارب المالية، إذ ينخرط هؤلاء في أعمال بسيطة لا تتطلب مهارات عالية (وهذا دليل على جديتهم)، ولكنهم غير قادرين على تلبية حاجاتهم اليومية البسيطة.

ليس لدى هؤلاء الأفراد خيار سوى الاعتماد على المساعدة التي تقدمها وكالات الإغاثة، والمانحون الأفراد أو الاستدانة من شبكات معارفهم لتأمين احتياجاتهم. وفي ظل سياسات سوق العمل المقيدة، أصبح من المستحيل عليهم الوصول إلى أعمال تتطلب مهارات أعلى وتؤمن لهم أجراً أكبر، ويكون التقدم البسيط الذي يحرزه البعض من خلال العمل في وظائف ذات أجر أفضل أو الحصول على مساعدة نقدية مرة واحدة قصير الأمد في كثير من الأحيان.

من خلال القصص التالية، يُسلط المشاركون في بحثنا الضوء على المعوقات التي تحول دون وصولهم إلى سبل العيش التي تؤمن لهم دخلاً جيداً وتضمن لهم كرامتهم.

19 **محرومة من الحلم**
إيمان (٤٥ عاماً) - سورية

27 **جنة عدن المفقودة**
فرح (٣٥ عاماً) - اليمن

35 **أحزان أب لاجئ**
عبد الرحمن (٤٧ عاماً) - الصومال

41 **الكرامة فوق كل اعتبار**
زهرة (أم أنور) (٤٠ عاماً) - اليمن

49 **منبوذ يُصارع من أجل البقاء**
علي (٤٢ عاماً) - السودان

«لا تعطني
سمكة بل
علمني الصيد».



محرومة من الحلم إيمان (45 عاماً) - سورية

خلال المقابلات التي أجريت لغايات هذا البحث، كانت إيمان من بين أكثر المشاركين صراحةً فشاركت تفاصيل تجاربها معنا بسخاء. تقول إيمان «أحب أن أتكلّم، ومن الصعب ألا أشارك بآرائي. أريد أن يعرف الناس بأن كلٍّ لاجئٍ سوري لا يتلقى المال بالضرورة، بل يواجه كثيرون منهم ظروفًا مالية صعبة».



تعيش إيمان في بلدة صغيرة تقع في شمال الأردن مع عائلتها المكونة من ثمانية أفراد: زوجها خليل، وأبناؤها الثلاثة عمر، وأشرف وسامي (تبلغ أعمارهم ٢٥ و١٩ و٢٢ عاماً بالترتيب)، وابنتها (٢٢ عاماً) وزوجة ابنها عمر التي أنجبت مؤخراً. أنفق زوج إيمان وابناها عمر وأشرف على العائلة من خلال القيام بأعمال متقطعة استطاعوا إيجادها بواسطة شبكاتهم الاجتماعية، بينما لا يستطيع ابنها سامي العمل كونه يُعاني من إعاقة.

في الوقت الذي قد يوحي فيه وجود ثلاثة رجال في سن العمل في العائلة بقدرتها على التقدم نحو الاعتماد على الذات بدرجة ما، فإن الواقع على الأرض يرسم صورة مغايرة. بعد مرور ثمان سنوات على إقامتهم في الأردن، لا تزال العائلة بالكاد قادرة على تلبية الحاجات الأساسية، وعاجزة عن تنويع مصادر الدخل وتعزيزها. على الرغم من أنهم استطاعوا بالفعل تكوين صداقات طيبة مع السوريين والأردنيين في بلدتهم على حد سواء، إلا أن ذلك لا ينفي شعورهم باليأس، إذ يُشعرهم وضعهم المالي، على حد قول إيمان، بغياب الأمان. تقول إيمان «طالما ما زلنا بحاجة إلى الاستدانة لتلبية حاجتنا البسيطة، لا يمكنني القول بأن وضعنا في تحسن». كما فاقمت أزمة كوفيد-١٩ من صعوبة الأوضاع إذ صعّبت من فرص العثور على عمل وتراكمت الديون المترتبة على العائلة.

مغادرة الوطن

في بلدهم الأم، عاش أفراد عائلة إيمان حياة مريحة في بلدة درعا، حيث كان زوجها خليل يعمل مقاولاً في أعمال الدهان. عندما بدأ الزوج يعاني من آلام في ظهره، لم يتمكن من متابعة العمل بنفسه ولكنه كان يستعين بالعمّال لإتمام مهامه. كان عمل الزوج منتظماً حتى اندلاع الحرب، كما امتلكت العائلة منزلاً، ودراجة نارية مع بعض المدخرات. وبعد أن اشتعلت الحرب في البلاد في عام ٢٠١١، بدأت فرص العمل في التلاشي إذ كفّ الناس عن الإقدام على البناء. على الرغم من ذلك، استطاعت العائلة التعايش مع الوضع بوجود مصادر دخل بسيطة من هنا وهناك، وبالاعتماد على مدخراتها كذلك

وفي عام ٢٠١٣، جنحت الأوضاع نحو الأسوأ، فبينما كان خليل عائداً من عمله ذات مساء، تعرّض لاعتداء في الشارع، ومن ثم اختطفه المعتدون وضربوه ضرباً مبرحاً. احتجز خليل في غرفة برفقة خمسين مدنياً، ومع أن الخاطفين كانوا يصدون إطلاق النار عليهم جميعاً، إلا أنهم عدلوا عن الفكرة وأطلقوا سراحهم في نهاية المطاف. لم يُعد الخروج من المنزل للبحث عن العمل آمناً، فقرّر خليل الانتقال إلى الأردن، إذ اعتقد حينها بأنه سيتمكن من العمل هناك وإرسال المال إلى بقية أفراد العائلة في سورية.

بعد مضي أسابيع قليلة، ازدادت حدة التفجيرات في الحي الذي يقيمون به، فقرّر أفراد العائلة الانتقال إلى الأردن. وبينما كانوا يهّمون بركوب الباص المتجه إلى مخيمات اللاجئين في الأردن، فقد اعتقدوا بأن هذا الانتقال سيكون «مؤقتاً»، وبأن عودتهم إلى منزلهم قريبة، غير أنهم أمضوا في البلاد ثمان سنوات منذ تلك اللحظة، وما تزال فرصة العودة إلى بلادهم غير ممكنة.

محاولة التعامل مع سنوات التهجير الأولى

في الأشهر القليلة الأولى، عاش أفراد عائلة إيمان في مخيم للاجئين، ومن ثم وجد خليل كفيلاً* يُخرجه منه^(٢٣) تاركاً إياه للعمل لدى الكفيل مقابل تأمين المسكن والأكل دون الحصول على أي راتب، بيد أن هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً بعد أن تبعته عائلته، فتوجب عليهم ترك المسكن والبحث عن شقة للإقامة فيها. كانت الإيجارات مرتفعة ولم يكن لدى العائلة الكثير من المال، فكان تأمين الإيجار هو أكبر ضغط واجهته حينها. على مدار السنوات الثماني الماضية، انتقلت العائلة من مسكنها إلى مسكن آخر سبع مرات، إما باحثين في كل مرة عن منزل أرخص أو لاضطرارهم إلى ترك المسكن بسبب تراكم الديون المستحقة عليهم لصالح صاحب العقار. كذلك، كثيراً ما حوّلت العائلة المساعدة الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي، والتي تبلغ قيمتها الكلية ١٣٥ ديناراً أردنياً (١٩٠ دولاراً) لدفع الإيجار فتضيف إيمان «منذ أن بدأنا باستخدام مساعدة برنامج الغذاء العالمي لدفع الإيجار نعاني جميعنا من نقص الحديد وفقر الدم، علاوة على ذلك فإنني أحصل على مكملات الحديد من المركز الصحي».

بالنسبة للعائلة، كانت السنوات الأولى من الإقامة خارج المخيم هي الأصعب، إذ توافر أفرادها على معلومات محدودة ولم يعرفوا كيف يتصرفون. كانت تكلفة المعيشة أعلى بكثير ممّا اعتادوا على تحمله في السابق، ومع أن خليل نجح في العثور على عمل ولكنه كان متقطعاً، مع اعتماد العائلة في الغالب على المساعدات الخيرية وطرود المواد التموينية لتيسير أمور الحياة، كما كان من الصعب عليهم فهم نظام المساعدات الإنسانية إن لم يكن ذلك مستحيلاً. عانت العائلة أيضاً من رفض طلب حصولهم على مساعدة شهرية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدة مرات، وتعتقد إيمان بأن السبب في ذلك يعود إلى وجود زوجها وابنيها معها، الأمر الذي قد يوحي بقدرتهم على الاعتماد على أنفسهم، إلا أن هذه الصورة لم تكن واقعية.

* في الفترة ما بين تموز/يوليو ٢٠١٤ وبداية عام ٢٠١٥، كان هناك نظام للكفالة يسمح للسوريين بمغادرة المخيم والاستقرار في المناطق الحضرية بدعم من كفيل أردني. منذ تعليق العمل بهذا النظام في عام ٢٠١٥، لا يوجد مسار قانوني يتبعه اللاجئون لمغادرة المخيم والاستقرار بين أوساط المجتمعات المضيفة.

بدأ وضع العائلة بالتحسُّن عندما استطاعت إيمان تكوين علاقات جديدة من خلال المنظمات غير الحكومية والورش التدريبية التي شاركت فيها، إذ حضرت تدريبات عن صناعة الصابون، والخياطة وصناعة الشمع وغيرها من التدريبات التي تدور حول الرعاية الصحية وحقوق اللاجئين القانونية. زادت هذه الفرص من ثقة إيمان بنفسها وقدرتها على فهم محيطها ودورها في المجتمع بشكل أفضل، ولكن ذلك لم ينعكس على أوضاع العائلة المالية، فظلوا يعانون من الصعوبات. في تلك الفترة، تعرض زوجها لإصابة كبيرة منعتة من الاستمرار في العمل، فاضطرت إيمان، التي كان أبنائها صغار السن في حينه، إلى العمل في تنظيف المنازل.

تقول إيمان مستذكراً تلك الفترة «تلك كانت أسوأ أيام حياتي فلم أتخيل يوماً بأنني سأعمل في البيوت. شعرت وكأنني خادمة الأمر الذي أحزنتني جداً، ولكنني لم أظهر هذه المشاعر لعائلتي قط. استطعت أن أشتري لهم الطعام وكان ذلك كافياً. كنت أبكي لوحدي، وكان ابني صغيراً فلم أسمح له بالخروج للعمل. عندما أتذكر تلك الفترة، لا أفهم كيف تحملناها».

في وقت ما من العام ٢٠١٧، كانت العائلة مدينة بمبلغ سبعمئة دينار أردني (٩٨٠ دولاراً) لصاحب المنزل الذي كانوا يعيشون فيه، كما لجأوا للاستدانة من المحلات المجاورة ثمناً لحاجياتهم، ولكن المشهد بدأ يتغيّر عندما حصلوا على دعم للإيجار من منظمة دولية، والذي استمر لمدة ١٨ شهراً. خلال تلك الفترة، ومرة أخرى في عام ٢٠١٩، عملت إيمان مع البلدية في برنامج «النقد مقابل العمل»، والذي وفر فرصة العمل لمدة شهرين للاجئين السوريين. حققت هذه الفرصة للعائلة دخلاً أكبر بدرجة ملحوظة، حيث تقاضت حوالي سبعمئة دينار أردني (٩٨٠ دولاراً)، وقد ساعدها هذا المبلغ على سداد ديونها مرتين، أي في المرتين اللتين حصلت فيهما على المساعدة. بيد أن هذا العمل كان مهيناً لكرامتها برأيها، فقد كان عليها أن تُنظف الشوارع الرئيسية في البلدة، الأمر الذي عرّضها لتعليقات ساخرة ومسيئة. بعيداً عن هذه التعليقات، كان الدخل جيداً على الأقل وساعد في تحسين وضع العائلة لفترة قصيرة من الزمن. في عام ٢٠٢٠، حاولت إيمان أن تطلب الدعم من البلدية مجدداً، إلا أن استجابة مسؤوليها كانت بطيئة ومن ثم ازداد الأمر سوءاً بعد بدء انتشار فيروس كورونا.

الدوران في حلقة بقاء مفرغة

كثيراً ما شكّل الحصول علي دخل كاف تحدياً جسيماً بالنسبة لعائلة إيمان، إذ عانى خليل من تقطع العمل خلال فصل الصيف مع توقفه تماماً في فصل الشتاء، وهو الوقت الذي تصل فيه ديون العائلة إلى أعلى مستوياتها. ليس هذا وحسب، ففي كثير من الأحيان، كان العمل مرهقاً من الناحية البدنية، وخصوصاً بالنسبة لخليل الذي يعاني من آلام الظهر وإصابة أخرى في رجله. لم يكن قادراً على بدء مشروعه الخاص أو فتح محل صغير، إذ يتطلب ذلك رخصة قانونية، وشريكاً أردنياً ومبلغاً كبيراً لهذا الاستثمار، وكلها أمور لم تكن ممكنة في تلك اللحظة.

عمل عمر، وهو الابن الأكبر، في محل لتصليح السيارات، حيث كان يتقاضى ما بين أربعة إلى خمسة دنانير فقط في اليوم الواحد (أي ما يكافئ خمسة إلى سبعة دولارات) لقاء عمله ثلاثة أيام في الأسبوع وبالكاد كان هذا المبلغ يكفي للإنفاق على مولوده الجديد. كما كان قد بدأ بمساعدة والده في أعمال الدهان البسيطة حتى لا يضطر الأول إلى الاستعانة بآخرين، ولكن ألم المفاصل الذي يعاني منه عمر أيضاً أجبره على التوقف عن ذلك.

أما ابن إيمان الآخر، أشرف، فقد عمل في مغسلة سيارات في المنطقة، ولكنه كره وظيفته فتركها ليلتحق ببرنامج تعليمي للمتسربين من المدارس (إذ كان قد ترك المدرسة في السابق بسبب معاناته من التمر)، ولكنه لم يحضر حصصه عبر الانترنت ولم يكمل تعليمه. شاركت إيمان مخاوفها بشأن حالة أشرف، الذي يمر بفترة عصيبة جداً، فلم يتمكن من إتمام دراسته أو إيجاد وظيفة مناسبة. أما ابنها الأصغر، سامي، فيعاني من إعاقة تضطرها إلى شراء فوط للراشدين له، والتي تشتريها في أغلب الأحيان بالدين من بقالة صغيرة بالقرب من منزل العائلة يديرها مواطن أردني يتفهم ظروفهم.

حصلت ابنة إيمان مؤخراً على منحة دراسية لمتابعة الدراسة في أكاديمية، حيث كانت تحضر دروسها فيها عندما التقينا بها. تغطي المنحة تكلفة المواصلات، وستحصل على شهادة عندما تنتهي تدريبها في مجالي الضيافة والتغذية. غير أن فرصة الحصول على وظيفة جيدة ما تزال مستبعدة في ظل نسبة البطالة العالية بين

صنوف الشباب في الأردن والقيود المفروضة على القطاعات التي يُسمح للسوريين بالعمل بها.

في ضوء كل ما سبق، يبلغ دخل عائلة إيمان تقريباً (ويشمل هذا الرقم قسائم برنامج الغذاء العالمي والطرود الغذائية الخيرية أثناء أزمة كوفيد-19) حوالي ٣,٨٠٠ دينار أردني (٥,٣٥٠ دولاراً) في الفترة ما بين تموز/يوليو ٢٠١٩ وتموز/يوليو ٢٠٢٠، ويعادل هذا المبلغ حوالي أربعين ديناراً أردنياً (خمسين دولاراً) لكل فرد في الشهر الواحد. تتفق العائلة أكثر من نصف دخلها بقليل على الإيجار وفواتير الخدمات، فلا يتبقى معهم سوى مبلغ بسيط ينفقونه على شراء المواد التموينية، ومصارييف العلاج، والإنترنت، وإعادة شحن الهواتف المدفوعة مسبقاً وحاجات سامي الخاصة.

ونتيجةً لذلك، فقد كانت العائلة ترزح تحت وطأة ديون كبيرة دائمة لتلبية حاجاتهم الشهرية البسيطة. في آخر لقاء لنا مع إيمان في عام ٢٠٢٠، كانت ما تزال مدينة بمبلغ ٩٢٠ ديناراً أردنياً (١,٣٠٠ دولار) لـ ١١ مصدراً مختلفاً، وهو مبلغ يعادل دخل العائلة لأكثر من ثلاثة شهور بقليل. كانت العائلة مدينة بمبلغ ٢٤٥ ديناراً أردنياً فقط من إجمالي الدين للأصدقاء والعائلة، بينما كان المبلغ المتبقي مستحقاً للمحال التجارية في منطقتهم (بقالة صغيرة، ومحل بيع خلويات، وطبيب الأسنان والمخبز) أو لصاحب المنزل مقابل الإيجار، وكل تلك الجهات كانت تضغط عليهم بوجوب سداد الديون خلال الشهر الواحد.

تقول إيمان «أسعى دائماً إلى ادخار دينارين كلما أعطاني زوجي مبلغاً من المال كعشرة دنانير مثلاً من أجره اليومي مصروفاً للمنزل.

لا أخبر أحداً بذلك وأحتفظ بهذا المبلغ في محفظة قديمة في الخزانة وهكذا أدخر المال لدفع فواتير المياه والكهرباء. لا تتجح هذه الطريقة دائماً، فلدينا العديد من الفواتير غير المدفوعة».

أحلام الأم المهذورة

في مقابلتنا الأخيرة معها، رسمت لنا إيمان صورة واضحة جداً لما «تحلم» بتحقيقه، وهذه قائمة بأمنياتها:

-أرغب في أن أمتلك منزلاً، حتى لا ندفع الإيجار بعدها ونشعر بالاستقرار في الأردن. يمكنني أن أبيع أرضنا في سورية، ولكن عائلة زوجي يريدون أن نعود إلى هناك. أمل أن أتخذ هذا القرار في السنوات القليلة القادمة لأن العودة إلى سورية غير ممكنة في الوقت الحالي. أنا منفتحة على فكرة إعادة التوطين في دولة ثالثة، حيث يمكن أن يحصل أبنائي على فرص أفضل.

- أود أن يفتح ابني كراج تصليح سيارات خاص به، حيث يمكنه أن يُشغّل شقيقه معه أيضاً. إذا ما نجحت بالعمل مع البلدية في مشروع «النقد مقابل العمل» مرة أخرى، يمكنني أن أستفيد من هذا المبلغ لفتح هذا الكراج.

- أريد لابنتي أن تدرس وتعمل، فالزواج لا يشكل أولوية بالنسبة لنا.
 - أتمنى أن يحصل زوجي وأبنائي على وظائف دائمة، حتى يشعروا باستقرار أكبر من الناحيتين المادية والنفسية.
 - أتمنى أن تسمح لنا الحكومة الأردنية بالعمل في بقية القطاعات. لا تُعطيني سمكة بل علمني الصيد.
 - أتمنى أن تغطي منظمة ما مصاريف ابني الذي يعاني من إعاقة، كما كان الحال في سورية، ولكنني أتفهم بأن الوضع صعب بالنسبة للأردنيين أيضاً.
 - وأخيراً، أود أن أحصل على فرص أفضل لمستقبل عائلتي وأن أتمتع بوضع قانوني آمن في الأردن لا يجعلنا نخشى الترحيل.

تدرك إيمان بأن أحلامها صعبة المنال، وتشك في قدرة أبنائها على إيجاد وظائف مناسبة. وبذا، فهم لن يتمكنوا من ادخار أي مبلغ من المال، وابنها أشبه بالتائه دون تعليم أو حرفة. كما أن تعليم ابنتها بسيط، ولا يمكنها إرسالها إلى الجامعة. علاوة على ذلك، ليس بمقدورها امتلاك منزل في الأردن حيث لا يُسمح للاجئين السوريين بامتلاك العقارات، كما يتطلب افتتاح المشاريع الخاصة للاجئين السوريين، وخصوصاً المشاريع المنزلية (وهذا هو الحال بالنسبة لمشروع ابنها) مواجهة مجموعة من التحديات، لعل أهمها هو إيجاد الشريك الأردني المطلوب لتسجيل هذا المشروع قانونياً. على الرغم من كل ما سبق، فهي ما تزال تحلم، على الأقل، بأن تعيش بلا ديون تُورِّق منامها.

زوجة وأم لأربعة
أطفال تهرب من
العنف في بلادها
ولا تجد الأمان في
اللجوء



جنة عدن المفقودة

فرح (35 عاماً) - اليمن

عدن هو اسم مدينة ساحلية تقع بالقرب من أقصى جنوب اليمن، ويعني اسمها «الجنة». هكذا كانت بالنسبة لفرح، التي أمضت طفولتها وسنوات شبابها الأولى فيها، إذ لا تقل جمالاً عن الجنة مقارنةً بحياتها الصعبة كلاجئة في الأردن. التقينا بفرح للمرة الأخيرة في عام ٢٠٢٠، وكانت حبلى بطفها الرابع. فرح امرأة شابة ولطيفة تتحدث بلكنة يمنية واضحة، كما تتحمل مسؤوليات كبيرة لامرأة في مثل سنّها، إذ تركت وطنها وتعيش اليوم في حالة «تهجير طويل الأمد» في دولة جديدة تحاول فيها أن ترعى أطفالها الثلاثة وتواجه تحديات لا حصر لها.



تتنمي والدة فرح لعشيرة ذات نفوذ كبير في محافظة أبين اليمنية، بينما تتحدر أصول والدها من حضرموت. أما فرح، فقد عاشت معظم حياتها في عدن. ورثت فرح خصالها عن أمها، وتعتبر الفتاة المنحدرة من طبقة متوسطة في اليمن بأن حياتها في بلدها الأم كانت «مريحة»، إذ كانت عائلتها تمتلك منزلاً ومتجرًا للمواد التموينية. بعد إتمام دراستها الثانوية في عدن، قررت أن تدرس الصحافة في جامعة عدن، إلا أنها أجبرت على ترك الدراسة بعد خمسة أشهر بسبب حالة عدم الاستقرار في البلاد. ومن ثم تزوجت من هاني، وهو يمني من أصول صومالية كان يعمل مع والدها في متجره، وانتقلت إلى أبين برفقته.

في عام ٢٠١١، بدأ الوضع السياسي في اليمن بالتدهور، فبدأت فرح تشعر بعدم الأمان. في الوقت ذاته، حدث خلاف مع عائلة والدها، حيث رفض أقاربها تقبل زواجها من هاني بسبب أصوله الصومالية. في وقت لاحق من عام ٢٠١٣ عندما تدخل تنظيم القاعدة في أبين، قررت فرح العودة إلى عدن إلا أن هذه العودة تزامنت مع انتفاضة الجنوبيين الانفصاليين* ضد الحكومة المركزية، فلم يعد هناك أمان في أي مكان.

* لم يتحد إقليم الشمال والجنوب في اليمن إلا في تسعينيات القرن الماضي، إذ شكّل الإقليمان كيانهن منفصلين لسنوات طويلة. في عام ٢٠١٣، نادى الجنوبيون باستقلال جنوب اليمن.

شجّع والد فرح ابنته على الفرار إلى الأردن، فلم يُكن اليمينيون في ذلك الوقت بحاجة إلى تأشيرة لدخول البلاد. اعتمدت فرح على مدخراتها وباعت بعض المجوهرات التي حصلت عليها عند زواجها لدفع تذاكر الطيران، التي كلفت حوالي ٢٥٠ ألف ريال يمني (ألف دولار/سبعمئة دينار أردني) لكل تذكرة، وقد ساعدها والدها في تغطية بقية المصاريف.

الوصول إلى الأردن

في عام ٢٠١٣، وصلت فرح برفقة زوجها هاني وطفليها إلى الأردن. في الشهر الأول من وصولهم، عاشوا مع صديق هاني الصومالي في بيت يقع في وسط عمّان، واستطاعوا تغطية حاجاتهم الأساسية بفضل المدخرات التي جلبوها معهم، إذ كان بحوزتهم مبلغ يصل إلى حوالي خمسمئة دولار (٣٥٠ ديناراً أردنياً). كانت فرح حاملاً في شهرها الثالث بطفها الثالث في ذلك الوقت.

وبعد مضي الشهر الأول، انتقلوا للإقامة مع صديق صومالي آخر، فاستأجروا غرفة في منزله. وشجّع الشباب الذين يعيشون في الحي ذاته هاني على إيجاد عمل في مصنع في سحاب، وهي بلدة صناعية في ضواحي العاصمة عمّان ومعروفة بين أوساط المجتمع اليمني، ولكن هاني لم يجد عملاً هناك وعاد إلى عمّان. ظل هاني عاطلاً عن العمل لمدة أربعة شهور، فاستمر الثنائي في الإنفاق من مدخرات العائلة، وباعت فرح قطعاً أخرى من مجوهراتها.

بعد خمسة شهور من الإقامة في عمّان، قرّرت فرح وزوجها الانتقال إلى منزل آخر في الحي ذاته والاستقلال عن الآخرين. تقول فرح «صحيح أن زوجي صومالي، ولكننا نشأنا كيمنيين، فقد عاش زوجي طفلة حياته في اليمن و أردت أن أتمتع بالخصوصية». اعتاد هاني على الخروج كل يوم برفقة الشباب الآخرين وقبول أعمال بسيطة تؤمن له ما بين ثلاثة إلى خمسة دنائير يومياً (من أربعة إلى سبعة دولارات). واجه الثنائي صعوبة كبيرة في تأمين الإيجار البالغ مئة دينار، وتلبية حاجات العائلة البسيطة، وبالكاد تمكنا من الصمود في تلك السنة، كما أنفقا كل المدخرات التي جلباها من اليمن. في عام ٢٠١٤، وُلد ابنهما الأصغر سنّاً وحصل على مساعدة بسيطة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيمة مئة دينار، ولكن زادت مصاريف

العائلة طويلة الأمد بوجود طفل حديث الولادة وطفلين آخرين أكبر سناً.

في عام ٢٠١٥، وصلت إلى مسامح فرح أنباء تفيد بأن أحوالها، الذين ما يزالون منزوعين من زواجها من هاني، آتون إلى الأردن للبحث عنها. خشيت فرح من انتقام أحوالها منها فعادت إلى عدن برفقة ابنتها وابنيها لحمايتهم جميعاً، واضطرت مرة أخرى لبيع مجوهراتها لتمكّن من دفع تذاكر الذهاب والعودة. وعندما عرف أحوالها بعودتها إلى اليمن، قرروا اللحاق بها سريعاً.

كانت الحرب قد اندلعت في اليمن، وكانت فرح تقيم في منزل زوجها إلى أن أصبحت المنطقة غير صالحة للسكن في ظل التفجيرات المتكررة. في عجالة، قررت فرح أن تلتحق بوالدها في أبين، ولكنه شجعها على مغادرة اليمن مرة أخرى. في هذه المرة، كان عليها أن تسافر براً إلى عُمان، لأن مطار عدن كان مغلقاً، لتسافر إلى الأردن مرة أخرى عبر قطر. تلقت فرح مساعدة مالية من رجل أعمال يمني* ساعدها أيضاً في الحصول على التأشيرة^(٢٤).

استقرار أم مجرد تعايش؟

وصلت فرح إلى الأردن مرة أخرى في أواخر عام ٢٠١٥. كان هاني وفرح قد سجلا مسبقاً في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠١٣، بعد مرور أسبوعين من وصولهما إلى الأردن، وذلك بناءً على اقتراح من أصدقائهما الصوماليين، ولكن عودة فرح إلى اليمن عقّدت ملفهما في المفوضية. نتيجة لذلك، تم تأجيل مقابلة الاعتراف بحالة اللجوء إلى عام ٢٠٢٠، ما يعني عقد أن المقابلة بعد مضي أكثر من ست سنوات على وجودهما في الأردن.

وكما حدث مع فرح بالضبط، يواجه العديد من اليمنيين صعوبة في الحصول على الاعتراف بهم كلاجئين، إما لعودتهم إلى اليمن في مرحلة ما أثناء إقامتهم في الأردن أو لأن المفوضية تعتبر المدن التي قدموا منها من المناطق «المستقرة من الناحية الجيوسياسية» في اليمن.

* كما حدث مع فرح بالضبط، تلقى مشاركون يمنيون آخرون (عائلات وطلبة) المساعدة المالية من رجال أعمال يمينيين في الخارج (في مصر، والأردن وماليزيا) أو في اليمن. (في مصر، والأردن وماليزيا) أو في اليمن.

أثناء وجود فرح في اليمن، كان هاني قد وجد عملاً في المصانع الواقعة في سحاب، لينتقلا تالياً إلى شقة في وسط عمان بعد عودتها إلى الأردن، ويبدأ الثنائي ببناء حياتهما معاً في البلاد. وعندما دخلت ابنة فرح إلى المدرسة، بدأت بالتعرف إلى أشخاص جدد، وخصوصاً من النساء، وكان معظم من التقت بهم صوماليي الجنسية. تقول فرح «عندما تتزوج امرأة يمنية من رجل صومالي، سيكون معظم الناس الذين تعرفهم من الصوماليين. لا أعرف الكثير من المواطنين اليمنيين في الأردن». ومن خلال شبكتها الاجتماعية المتنامية، استطاعت أن تجد معلومات عن المساعدات، والجمعيات الخيرية وفرص التدريب.

وعندما أصبحت تعرف الحي الذي تقطنه بشكل أفضل، كوّنت فرح علاقات جديدة مع جيرانها من الأردنيين، وخصوصاً أصحاب المحال التجارية الذين سمحوا لها أن تشتري حاجيات المنزل الأساسية بالدين. كانت هذه إستراتيجية أساسية للتأقلم وضمان وجود الطعام في المنزل في الأوقات التي لم يتمكن هاني فيها من إيجاد أي عمل.

في عام ٢٠١٧، وجد هاني وظيفة مستقرة كطاه في مطعم وجبات خفيفة في شارع تجاري قريب من منزلهم. عمل هاني من دون تصريح عمل لقاء راتب شهري يبلغ ١٧٥ ديناراً أردنياً (٢٥٠ دولاراً)، وبالرغم من براعته في طهي الأكلات اليمنية إلا أن راتبه قد انخفض بسبب عدم حصوله على تصريح عمل. لم يغط الراتب سوى مصاريف إيجار منزل العائلة، وكان على فرح أن تستدين من العديد من محال بيع المواد التموينية في منطقتهم لتلبية حاجات عائلتها اليومية. هكذا تراكمت ديون العائلة لتصل إلى ٣٤٠ ديناراً أردنياً (٤٨٠ دولاراً)، وسدّدت جزءاً منها عندما حصلت على المساعدة الشتوية بقيمة ٢٧٠ ديناراً أردنياً (٣٨٠ دولاراً) من المفوضية.

ترك هاني وظيفته عندما امتنع صاحب العمل عن دفع الراتب، الذي تعرّض لتخفيضه أكثر من مرة، كما سكنه القلق من احتمال إلقاء القبض عليه من قبل الشرطة الأردنية بسبب عمله دون تصريح. وفي حال قيام السلطات الأردنية بترحيل هاني إلى اليمن، فسيكون عليه ترك زوجته وأطفاله وسيكون أمنه الشخصي أيضاً في خطر بسبب خوفه من عائلة والدة فرح.

الغرق في الديون

لم يكن لدى فرح وهاني شبكات دعم مالي موثوقة في الأردن، و دون وجود مصدر دخل لهما، لم يكن أمام فرح سوى بيع مجوهراتها التي تحمل قيمة عاطفية كبيرة بالنسبة لها. اعتمد الثنائي بشكل كبير على الاستدانة من متاجر الحي، وكان بإمكانهما استدانة مبالغ صغيرة من أصدقاء صوماليين، ممن يحصلون على مساعدة شهرية أو يعملون بوظائف مستقرة. ما بين الحين والآخر، كانا يتلقيان مبلغاً من المال إما من ذوي فرح أو من أختها المقيمة في كندا، وخصوصاً في حالات الطوارئ الطبية. تعاني فرح من سوء التغذية واحتاجت إلى المبيت في المستشفى ذات مرة لمدة أسبوعين كاملين، وبصفتها مواطنة يمنية، مثلت تكاليف العلاج الطبي المرتفعة ضربة قاسية للعائلة.

عندما انتشر فيروس كورونا، تدهور وضع هاني وفرح المالي أكثر فأكثر، إذ واجه هاني صعوبة كبيرة في إيجاد عمل مستقر كطاه، لأن المطاعم أغلقت أبوابها جراء الخسائر المالية التي تكبدتها، فتضاعفت ديونهما بسرعة. في شهر تشرين الأول/نوفمبر من العام ٢٠٢٠، كانا مدينين لصاحب المنزل بحوالي ٥٤٠ ديناراً أردنياً (٧٤٠ دولاراً) مقابل الإيجار. وكانا مدينين بـ ٢١٦ ديناراً أردنياً (٣٠٥ دولاراً) لمحلات تجارية مختلفة مقابل فواتير الكهرباء، والمياه والهاتف. ويضاف إلى ذلك مبلغ ٤٠٥ ديناراً أردنياً (٥٧٢ دولاراً) من الديون التي لم يدفعها منذ فترة ما قبل أزمة كورونا. هذا يعني أن إجمالي دين العائلة يبلغ حوالي ١,٢٠٠ دينار أردني (١,٦٠٠ دولار).

في ظل وضعهما المالي الحالي، يبدو سداد هذه الديون مستحيلاً، الأمر الذي يُسبب ضغطاً نفسياً هائلاً على فرح. «يحزنني هذا الدين الكبير المترتب علي، أشعر بالقلق طيلة الوقت ولا أنام جيداً. كلما مشيت في الشارع ومررت من أمام المتجر، أشعر بالقلق حتى وإن لم يتفوه صاحبه بكلمة».

التفكير في المستقبل

كانت المعيشة في الأردن، ولا تزال، منهكة لفرح وهاني. يرغب هاني في مغادرة الأردن إلى بلد يستطيع أن يجد فيه عملاً مناسباً ويهتم بأطفاله كما يجب، وتعتقد فرح بأن البقاء في الأردن غير ممكن إلا

في حال حصول العائلة على الإقامة ووصولها إلى فرص جيدة لتعليم أطفالهما. لا يمكن للعائلة أن تظل مسكونة بالخوف من التوقيف أو الاعتقال من الشرطة لمجرد محاولة الوالدين الإنفاق عليها.

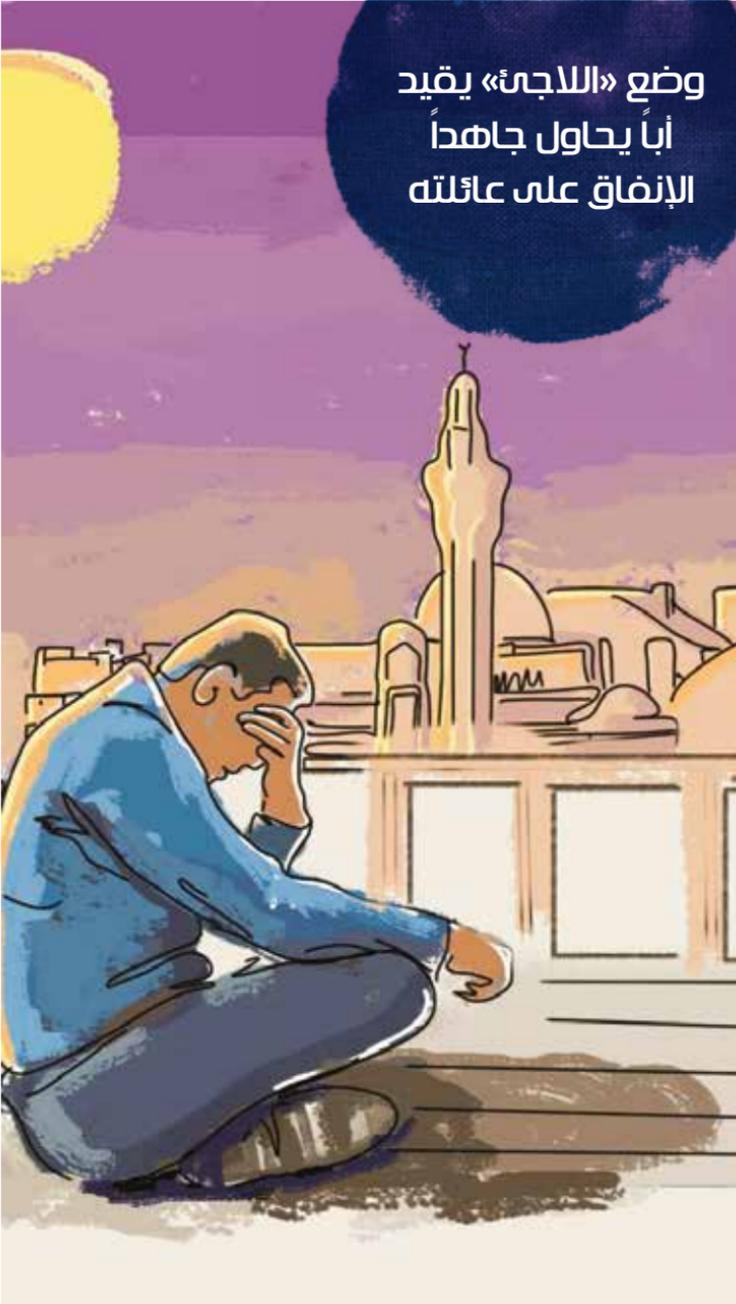
لم تكن فرح واضحة بشأن المسارات التي يمكنها أن تسلكها لبناء مستقبل أفضل فقالت بأنهما يستطيعان السفر إلى مصر أو ماليزيا كما فعل غيرهم من اليمنيين، ولكنهما لا يملكان المال الكافي، ويخشيان من ترحيلهما إلى اليمن حيث يتعرضان إلى تهديدات تمس أمنهما.

لهذا السبب، ينتظر الاثنان إعادة التوطين عن طريق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكنهما لا يستطيعان التفكير بجدية في الأمر بسبب قلة المعلومات المتوفرة لديهما. تقول فرح «من الصعب جداً التحضير للمستقبل دون معرفة ما سيحدث وزمن حدوثه أساساً».

وبينما هما ينتظران حدوث التغيير، تأمل فرح أن تحصل العائلة على المساعدة النقدية الشهرية لتغطية حاجاتها الأساسية، وترغب أيضاً في العمل ومساعدة زوجها هاني. حاولت ما بوسعها لبناء مهاراتها، فأكملت دراسة الدبلوم في اللغة الإنجليزية، وحضرت دورة في الطهي، ولكنها لم تساعدها في العثور على أي عمل. كما حضرت دورة غير رسمية في الخياطة مع خياط أردني برفقة صديقتها الصومالية، غير أنها لم تتمكن من ممارسة هذا العمل في المنزل لأنها لا تملك ماكينة خياطة. تأمل فرح كذلك في أن تتعلم فن الماكياج أو تصليح الكهربائيات، أو أي مهارة قد تساعدها في جني دخل مادي.

على الرغم من كل التحديات التي واجهتها فرح، تمتاز بعزيمتها في بناء حياة مستقرة بالإلهام. ومع أنها تؤد البقاء في الأردن، ولكنها لا تشعر بالتفاؤل في ظل المعطيات الحالية. تقول فرح «أصعب ما في الأمر هو عدم الشعور بالاستقرار هنا بسبب عدم وجود عمل منتظم لزوجي». إنها تشعر بقلّة الحيلة، فهي تريد أن تتحكم بمستقبلها ولكن ليس بمقدورها ذلك. في نهاية المطاف، لا يسعها إلا أن تطلب من الله، مثلما يطلب كثيرون غيرها، أن يختار لها قدراً أو مستقبلاً أفضل.

وضع «اللاجئ» يقيد
أباً يحاول جاهداً
الإنفاق على عائلته



أحزان أب لاجئ

عبد الرحمن (47 عاماً) - الصومال

يقيم عبد الرحمن، وهو لاجئ صومالي وأب لسبعة أطفال، في الأردن منذ عام ٢٠١٣، ولكن هذه ليست المرة الأولى التي يطلب فيها اللجوء. في منتصف التسعينيات، فرَّ عبد الرحمن من الحرب الأهلية في الصومال، وطلب اللجوء في اليمن. وبعد حوالي ١٨ عاماً من محاولة بناء حياة مستقرة في اليمن، أُجبر مرة أخرى على الهروب عندما اندلعت الحرب في البلاد. كالعديد من اللاجئين الصوماليين، وصل عبد الرحمن إلى الأردن بجواز سفر يمني، والذي كان كافياً وفقاً للقانون الأردني لدخوله البلاد دون الحصول على تأشيرة بخلاف جواز سفره الصومالي الذي يتطلب إذناً إضافياً. وصلت زوجته إلى الأردن قبل وصوله بعام واحد بتأشيرة علاج، ومن ثم وصل أطفاله إلى البلاد لاحقاً بجوازات سفر يمنية أيضاً عن طريق وسيط.



مقارنة بوضعه في الأردن، عاش عبد الرحمن وضعاً مادياً مريحاً في اليمن كما كان أكثر اندماجاً في مجتمعه. على الرغم من وضعه القانوني كلاجئ في اليمن أيضاً إلا أنه استطاع الوصول إلى جميع الخدمات المالية والاجتماعية المتوفرة في البلاد، ولم يواجه أي قيود بخصوص الوصول إلى فرص العمل إذ عمل كمقدم رعاية في مدرسة، بينما أدارت زوجته مشروعاً صغيراً لبيع الملابس والعطور. يقول عبد الرحمن «يمكنك العمل حيثما تشاء في اليمن، وبدء مشروعك الخاص، والحصول على أية وثائق تحتاجها للتعامل مع المؤسسات المالية، ولكنني وجدت العكس في الأردن. كل شيء صعب هنا».

ساعد أصدقاء عبد الرحمن في اليمن والولايات المتحدة الأمريكية في تغطية مصاريف السفر من اليمن إلى الأردن. وفي الأسابيع الأولى التي قضها في الأردن، حصل على مساعدة من صوماليين آخرين، ليقيم في الحي الصومالي في جبل عمان كما سجّلت زوجته في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إذ كانت قد وصلت إلى البلاد قبل زوجها. وابتداءً من عام ٢٠١٤، تلقى عبد الرحمن وعائلته المساعدة النقدية الشهرية والتي تبلغ قيمتها ٢٨٠ ديناراً، والتي كانوا يحصلون

على جزء منها في صورة قسائم غذائية يقدمها برنامج الغذاء العالمي، ولكنها عجزت عن كفاية حاجات العائلة الكبيرة.

مصادر الرزق بعيدة المنال

لم يتمكن عبد الرحمن من تأمين أي مصدر دخل آخر فلا يُسمح له بالعمل إن كان مسجلاً كلاجئ صومالي. في المقابل، وافق عبد الرحمن على العمل بأجر يومي في قطاع الإنشاءات لتخفيف العبء المادي على عائلته، ولكنه تعرّض للتوقيف عدة مرات من قبل مفتشي العمل، الذين هددهم بفقدان الاعتراف به كلاجئ في الأردن ليقوع على تعهد يفيد بعدم عودته إلى العمل دون تصريح مرة أخرى. وفي آخر مرة تعرّض فيها للتوقيف، تلقى عبد الرحمن إشعاراً أخيراً مفاده بأنه قد يواجه عقوبة الترحيل إن ألقى القبض عليه أثناء عمله بصورة غير قانونية مجدداً. شعر بالقلق ممّا قد يحدث لعائلته في حال تنفيذ التهديد وترحيله بالفعل مقررًا بأنه لا يقوى على مواجهة هذا الخطر بعد ذلك. بعد الإحباط الذي سبّبه له هذه الحادثة، فقد كل أمل محتمل بإيجاد وظيفة في الأردن.

زاد واقع تسجيل عبد الرحمن كلاجئ صومالي بالرغم من حيازته جواز سفر يمنيًا من تعقيد وضعه القانوني. بسبب قضية «الجنسية المزدوجة» هذه، يواجه عبد الرحمن خطر الترحيل المعقد أيضاً، ما يحد من قدرته على التنقل بحرية في الأردن. وبعيداً عن مسألة الوثائق، يواجه عبد الرحمن صعوبة من حيث اللغة، ويحاول تجنب أي تعامل محتمل مع السلطات الرسمية قدر الإمكان بسبب عجزه عن التواصل الجيد باللغة العربية مع الآخرين.

مدفوعاً بدخله المحدود، يعتمد عبد الرحمن على استئانة المال كمثلته في ذلك مثل الكثير من اللاجئين الفقراء في الأردن، لتلبية حاجات عائلته البسيطة. يشتري الأكل وحاجيات المنزل الأساسية بالدين بشكل مستمر من المحلات الواقعة في الحي الذي يسكنه. التقينا بعبد الرحمن على مدار ١٨ شهراً، وكان خلال هذه الفترة مديناً بمبلغ يتراوح ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ دينار أردني لهذه المحلات. ومع كل راتب أو مساعدة شهرية يحصل عليها، كان عليه أن يوازن بين الإنفاق على حاجات عائلته الحالية أو سداد ديونه السابقة. في بعض الأحيان، استطاع أن يسدّ ديونه بالكامل عند حصوله على المساعدة الإضافية

الشتوية من المفوضية، ولكن حلقة الدين لا تزال مستمرة ولا يرى لها عبد الرحمن أي نهاية.

عندما انتشر فيروس كورونا، ازداد الوضع سوءاً بالنسبة له، إذ أصبح من الأصعب على اللاجئين إيجاد عمل، خصوصاً في ظل تشديد الرقابة على العمل غير القانوني، الأمر الذي جعله يستبعد مجرد التفكير في البحث عن عمل ثانية. اعتمدت العائلة تماماً على المساعدة النقدية والدين، وفي نهاية عام ٢٠٢٠، كان عبد الرحمن مديناً بمبلغ مئتي دينار أردني لمحلات البقالة، فكانت الاستدانة منها هي الطريقة الأساسية التي تعين العائلة على تلبية حاجاتها البسيطة. ومن أجل الحفاظ على هذه العلاقة مع محلات البقالة، يلجأ عبد الرحمن إلى سداد مبالغ صغيرة باستمرار من المساعدة النقدية التي يحصل عليها حتى يتمكن من الاستدانة مجدداً.

معاونة الأب

يحتاج ثلاثة من أفراد عائلة عبد الرحمن إلى رعاية طبية مستمرة ما يقام من حدة الضغوطات المالية. عانت زوجته من إصابة في عمودها الفقري في اليمن، الأمر الذي دفعها إلى المجيء إلى الأردن في المقام الأول. وعلى الرغم من زياراتها المتكررة إلى المؤسسات الصحية على مدار السنين، إلا أنها ما تزال تعاني من إصابتها التي تحد من قدرتها على الحركة. كما تعاني ابنة عبد الرحمن ذات الأعوام الثمانية من متلازمة داون وبذا فهي بحاجة إلى نمط مختلف من الرعاية والتعليم، ولكنه لم يفلح في تحصيل دعم حقيقي من المنظمات الإنسانية لتلبية حاجاتها. أيضاً، يعاني أحد أبنائه كذلك من مشاكل في النظر تحيجه إلى إجراء فحوصات دورية هو الآخر.

وسط كل هذه التحديات، أعطى عبد الرحمن الأولوية لتعليم أطفاله على الدوام مع فخره بذلك. كان يسعى إلى نقل أطفاله إلى مدرسة حكومية أخرى، واستطاع تحقيق ذلك فعلاً، وفي ذلك الوقت، غطت المفوضية كل تكاليف الدراسة عندما كان اهتمام المانحين بذلك ملحوظاً، ولكنه واجه تحدياً آخر يتمثل في تأمين تكاليف المواصلات وغيرها من المصاريف الضرورية ليتدبر أمره في نهاية المطاف. أما اليوم، فقد قل اهتمام المانحين بدعم تعليم الأطفال غير السوريين

للأسف، وقد فُرضت الرسوم على الأطفال غير السوريين ما دون الصف الثامن بسبب تغير السياسات المتعلقة بدعم التعليم. يعني هذا أن على عبد الرحمن أن يدفع ما مجموعه ١٣٥ ديناراً أردنياً لأطفاله، الأمر الذي يُحمّله عبئاً مادياً جديداً.

في ظل المعاناة الدائمة لتأمين الحاجات اليومية الأساسية، وغياب الوصول إلى العمل القانوني والمستقبل غير الواضح، فقد عبد الرحمن كل أمل بمستقبل أفضل. لم يستطع أن يحرز أي تقدم في الأعوام الثمانية التي قضاها في الأردن، فيقول عن ذلك «أشعر بضغط جسيم كوني أباً مسؤولاً عن عائلة كبيرة. صحتي جيدة وأنا قادر على العمل، ولكن لا يُسمح لي بذلك. في بعض الأحيان، يسألني أطفالي عن سبب عدم عملي للإنفاق عليهم، وتؤثر هذه المسألة على صحتي النفسية». ليس لدى عبد الرحمن سوى أدوات محدودة للتعامل مع الضغوط النفسية التي يمر بها، ولا يسعه إلا أن يدعو الله كي يساعده في التغلب على هذا الوضع على حد تعبيره. يقول عبد الرحمن «عندما أشعر بالاكئاب لإخفاقي في العثور على عمل، أعود إلى المنزل إلى زوجتي وأطفالي الذين يتفهمون توتري. يسألونني عن سبب غضبي، فأخبرهم بأنني غاضب لأنني فشلت في العثور على وظيفة. يحاولون تهدئتي وتشجيعي قائلين بأن هذه الأيام ستمر».

التمسك بالأمل وسط القلق من المجهول

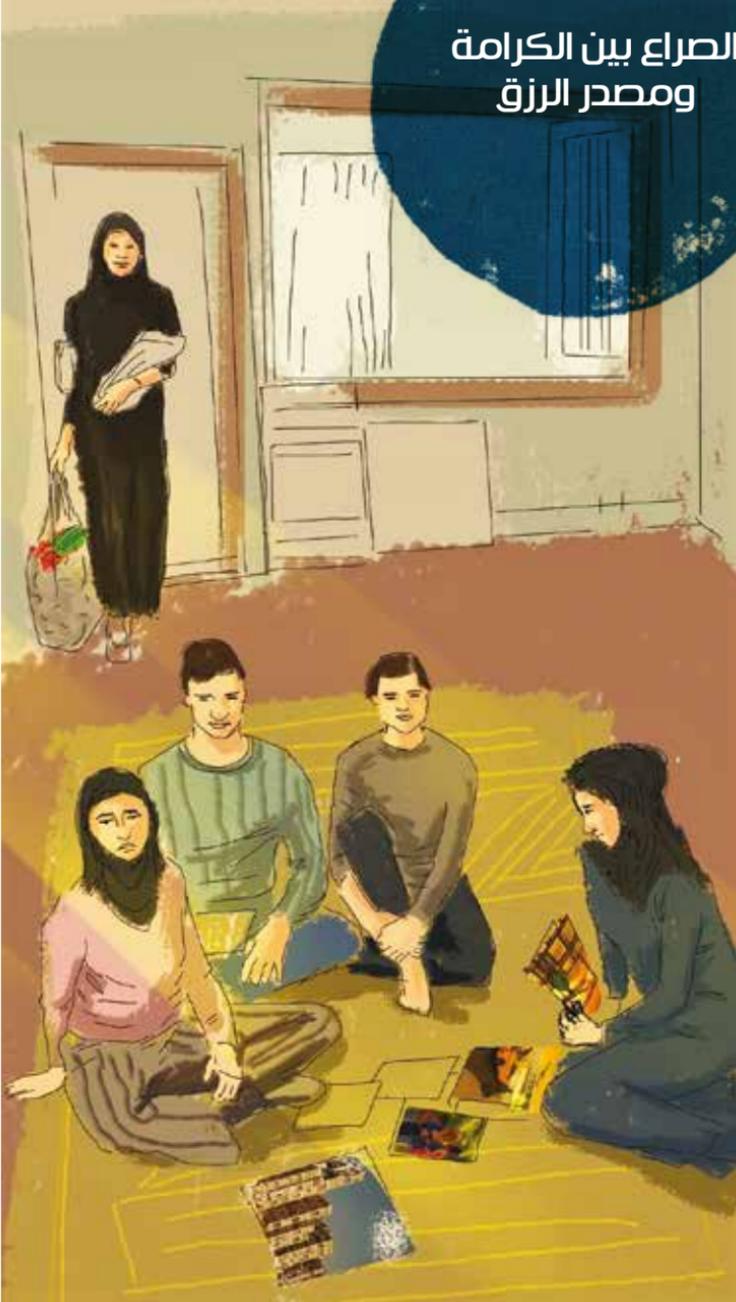
في ظل الوضع الحالي في الأردن، يعتقد عبد الرحمن بأنه لن يستقر مادياً إلا في حال إعادة توطينه في دولة ثالثة، حيث يستطيع أن يمارس حقوقه الاقتصادية بحرية. هذا هو الحل «الدائم» الوحيد الذي يعتقد بأنه ممكن. يقول عبد الرحمن «سيكون من الضروري معرفة ما تخططه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن مستقبلنا حتى نتمكن من اتخاذ القرارات بناءً على ذلك. على سبيل المثال، يمكننا الانتقال إلى مناطق أخرى في الأردن، والعيش في القرى حتى، سعياً لعيش حياة ذات تكاليف أدنى. ولكن لسوء الحظ، فهذه المعلومات ليست بحوزتنا».

يزور عبد الرحمن المفوضية ويهااتف موظفيها باستمرار أملاً في سماع أي مستجدات، ولكن الحصول على المعلومة المنشودة ليس بالأمر السهل. تتطلب الزيارة الواحدة إلى مكتب المفوضية الانتظار في الصف

لساعات، ومن ثم يواجه صعوبة أخرى تتمثل في افتقاره إلى مهارات الحديث باللغة العربية. في آخر مقابلة له في أواخر عام ٢٠٢٠، أعلنت المفوضية عبد الرحمن بأنها تنظر في ملف عائلته لإعادة التوطين. ولم يحصل على أية معلومات إضافية حول موعد السفر أو الوجهة التي يمكن أن ينتقلوا إليها، ولكن هذا الخبر كان كافياً ليعت شيئاً من الأمل بالمستقبل بالنسبة للعائلة.

عبد الرحمن أب متفانٍ يؤد أن يحقق مستقبلاً أفضل لعائلته، فيقول عن ذلك «أطفالي يكبرون، وطلباتهم تزداد يوماً بعد يوم، إلا أن مستقبلهم مجهول. يوماً بعد يوم، أشعر بأن الظروف تمنعني من الاضطلاع بمسؤوليتي كأب». وفي ظل عجزه عن الاندماج في الأردن أو العودة إلى الصومال، يظل عبد الرحمن عالقاً بانتظار إعادة التوطين. حتى ذلك الحين، تواصل متطلبات الحياة اليومية التأثير سلباً على رفاه عائلته المادي، والاجتماعي والنفسي.

الصراع بين الكرامة ومصدر الرزق



أم اليمنيين زهرة (أم أنور) (٤٠ عاماً) - اليمن

عملت زهرة (أم أنور) وزوجها أحمد في وظائف لائقة في العاصمة اليمنية صنعاء، وكانا يمتلكان منزلاً وسيارة، ويوفران التعليم الجيد لابنيهما وابنتيهما. بيد أن حياتهما تغيرت في عام ٢٠١٥، عندما اضطرا إلى الهروب إلى الأردن لكي لا يُجبر الحوثيون أولادهما على الانضمام إلى الجيش. في السنوات الأولى في عمان، كان بإمكانهما الإنفاق من مدخراتهما التي جلبها معها من اليمن لتأمين المسكن الجيد، والعلاج الطبي وعيش حياة اجتماعية نشطة في أوساط المجتمع اليمني في الأردن.

وفي عام ٢٠١٨، نفذ كل ما بحوزتهما من مدخرات، فحاولا العمل، إلا أنهما لم يتمكنوا من الحصول على تصريح عمل بصفتهم لاجئين يمنيين، وكان العمل دون تصريح سيعرضهما لخطر الترحيل. حاول الزوجان البحث عن مساعدة إنسانية من أي جهة كانت، إلا أن ذلك أشعرهما وكأنهما يضحيان بكرامتهما، فخرساً الأصدقاء وواجهوا صعوبة في شراء الأكل ودفع الإيجار، واضطرا إلى الاستدانة لتلبية حاجات العائلة اليومية.



أحلامٌ محتها الحرب

تقول زهرة (أم أنور) «عشنا حياة الطبقة الوسطى المريحة في اليمن. كنا أنا وزوجي سعيدين، فقد كنا موظفين نستلم رواتب جيدة. أطفالنا كانوا ملتحقين بالمدرسة، وكان بمقدورنا أن نحلم بالمستقبل، لذلك بنينا منزلاً لنا. كان هذا المنزل شاهداً على أحلامنا كلها ولنا في كل غرفة فيه ذكرى».

حصلت زهرة (أم أنور) على شهادة البكالوريوس من جامعة صنعاء، وعملت مديرة مدرسة لسنوات عديدة، وكانت تحظى بالاحترام في مجتمعها. أما زوجها، فعمل مذيعاً في التلفزيون الوطني والإذاعات، إلا أن سيطرة الحوثيين على العاصمة قلبت كل الموازين.

بصفتها مديرة مدرسة، كانت زهرة (أم أنور) تحت أنظار الحوثيين طيلة الوقت، إذ ترددوا على المدرسة باستمرار لنشر أيولوجيتهم وحشد الطلبة للانضمام إلى جيشهم. ذات مساء، هدد مشرف حوثي بأخذ ابن زهرة (أم أنور) رغماً عنها. تقول «أخبرته بأن ينتظر إلى أن يجتاز ابني العامة. لم أتم ليالٍ متواصلة، خشيت أن يأخذوا ابني أو بناتي».

قرّر الزوجان بيع كل أملاكهما ومغادرة البلاد. في ذلك الوقت، كانت من مصر والأردن الوجهتين الوحيدتين بالنسبة لليمنيين الباحثين عن ملاذ آمن، إذ كان بإمكانهم دخول البلدين دون تأشيرات حتى أواخر عام ٢٠١٥. كانت زهرة (أم أنور) قد سافرت إلى الأردن مرات قليلة قبل ذلك لتلقي العلاج الطبي. ولهذا السبب، قرّرا أن يأتيا إلى الأردن ليستقرا في حيّ شعرا فيه بالراحة على الرغم من تكاليف الإيجار العالية نسبياً.

من سيئ إلى أسوأ

حاول الاثنان، زهرة (أم أنور) وزوجها أحمد، أن يجدا وظائف في مجاليهما السابقين، ولكن كل طلب تقدما به لاقى رفضاً بسبب وضعهما القانوني الذي لا يسمح لهما بالعمل في مثل هذه القطاعات. بلا مصدر دخل، اضطرت العائلة إلى الإنفاق من مدخراتها في السنوات الثلاث الأولى في عمّان.

لم يقلقا على المستقبل البعيد، طالما كانا قادرين على الإنفاق من المدخرات لدفع الإيجار، وتأمين حاجات العائلة وعلاج زهرة (أم أنور). على مدار عامين، كانا يدفعان مبلغ ستمئة دينار أردني للإيجار (٨٤٦ دولاراً) في الشهر الواحد، وهو مبلغ كبير حتى في مدينة من أغلى المدن في العالم العربي مثل عمّان، ولم تكن لديهما خطة مستقبلية على المدى الطويل.

تقول زهرة (أم أنور) «جئنا إلى الأردن دون أي خطة في أذهاننا. لم نكن واقفين بشأن مستقبلنا، ولم نخطط لشراء منزل أو القيام بأي شيء لتأمين حياتنا هنا. كنا ننفق المال، ومن ثم ننفق المزيد منه. هذا ما فعلناه حتى لم يبقَ معنا شيء منه».

أخذت أحوال العائلة المالية بالتدهور في عام ٢٠١٧، وذلك عندما نفذت مدخرات العائلة لينتقل أفرادها إلى شقة ذات إيجار أقل، إذ كان الإيجار الجديد يُعادل ثلث الإيجار القديم بقيمة ١٥٠ ديناراً أردنياً (٢١٢ دولاراً) في الشهر الواحد. ولكن، كانت الشقة في حالة مزرية، إذ تقع في تسوية العمارة ويمكن وصفها على أنها مُظلمة وتعاني مشاكل من حيث الرطوبة والعفن. ومن ثم ساء الوضع أكثر فأكثر خلال فصل الشتاء، إذ كانت تدفئة المنزل معطلة ولم يتوفر المال الكافي لشراء الكاز. في تلك الفترة، أُصيب كل أفراد العائلة بالمرض، وما أن يشفى أحدهم حتى يمرض الآخر.

تشرح زهرة (أم أنور) الوضع قائلة «هكذا بدأت معاناتنا، هل تعلمون كيف يشعر المرء عندما يعتاد على أشياء معينة كالأكل ومن ثم لا يستطيع شراء هذه الأشياء مرة أخرى؟ نأكل وجبة واحدة فقط. أطفالنا لا يستطيعون الدراسة، وهذا أقسى ما يواجهني. يقولون لي بأنهم لا يستطيعون التركيز على الدروس عندما تكون بطونهم خاوية». في تلك الفترة، حدثهم أحد معارفهم عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فعملوا باستطاعتهم التسجيل فيها للتمتع بالحماية من الترحيل وتلقي المساعدة الإنسانية. كما هو الأمر مع العديد من اليمنيين في الأردن، استغرق الاعتراف بزهرة (أم أنور) وعائلتها كلاجئين وقتاً طويلاً. عندما التقينا بهم لآخر مرة في أواخر عام ٢٠٢٠، كانوا ما يزالون ينتظرون الحصول على الاعتراف بهم كلاجئين، وكان أحد أبنائها هو الوحيد الذي حصل على هذا الاعتراف إذ سجّل في المفوضية بشكل منفصل عنهم. تعلق زهرة (أم أنور) بالقول «ربما أموت قبل أن يعترفوا بي كلاجئة».

بصفتها طالبة لجوء غير سورية، ليس الحصول على مساعدة من المنظمات الإنسانية التي تركز في عملها على دعم السوريين بالأمر السهل. تحصل العائلة على المساعدة الشتوية فقط بقيمة بسيطة تبلغ ١٣٠ ديناراً أردنياً (١٨٠ دولاراً) مرتين كل عام، وتساعدهم هذه المعونة في سداد بعض من ديونهم المتراكمة على مدار السنوات لبقالة الحي الذي يقيمون به والأصدقاء. تقول زهرة (أم أنور) «نتظر المساعدة الشتوية على أمل شراء بعض الأشياء مثل الملابس الدافئة أو جهاز تدفئة جديد، ولكننا نضطر إلى سداد الديون المستحقة علينا بدلاً من ذلك».

الصراع من أجل البقاء

عند عجزهما عن تلبية حاجات العائلة، بدأت زهرة (أم أنور) وزوجها بالبحث عن أي عمل يُدر عليهما دخلاً. في كثير من الأحيان، رُفضت طلبات التوظيف التي تقدم بها أحمد، ذلك أن أصحاب العمل اعتبروا سنه كبيرة جداً بالمقارنة مع العمل المتوفرة للرجال اللاجئيين، كالعائلة في سوق الخضار. عمل أحمد بشكل متقطع، ولكنه لم يؤمن دخلاً تستطيع العائلة الاعتماد عليه. أما زهرة (أم أنور)، فعملت في تنظيف المنازل لأشهر قليلة، وشعرت بأن هذا العمل، الذي ما تزال عائلتها تجهل أمره، يهين كرامتها خصوصاً وأنها تحمل مؤهلات علمية متقدمة. اضطرت، في نهاية الأمر، إلى ترك هذا العمل بعد أن تعرضت للتحرش من قبل أصحابه.

أخبرتنا زهرة (أم أنور) بأنه «في عام ٢٠١٩، بدأنا نبحث عن أي شيء وأي مكان يمكن أن نحصل على مساعدة منه دون أكاذيب». بدأت تحضر العديد من الدورات التدريبية والورش التي كانت تدفع للمشاركين «بدل مواصلات»، وكانت تذهب إلى مكان التدريب وتعود منه مشياً على الأقدام لتوفر المبلغ البسيط الذي يتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة دنائير (ما بين أربعة وسبعة دولارات) وتشترى به الخضراوات لاستهلاك العائلة ليوم واحد.

كان لكل هذه الظروف، والاعتماد على المساعدات والديون تداعيات نفسية على الزوجين وعائلتهما. شيئاً فشيئاً، بدأ الاثنان ينايان عن شبكة علاقاتهما الاجتماعية، إذ تقول زهرة (أم أنور) «عندما كنا نملك المال، كان لدينا العديد من الأصدقاء، وكان بيتي مفتوحاً للناس على الدوام. كنت معروفة باسم «أم اليمينين»، ولكن تبدل الحال عندما أصبحت ظروفنا المادية أصعب. شعرت وكأنني لا أريد أن تكون لي أي علاقة بأي شخص، لأنني لا أريد شفقتهم. لا أذهب إلى أعراس اليمينين، ولدي علاقات مع اليمينين الفقراء والأردنيين فقط. لن أطلب المال من أصدقائي أبداً. إن هذا في حكم المستحيل فعزّة نفسي تمنعني من ذلك، وحتى لو مُت، لن أطلب منهم. يفهم أصدقائي الحقيقيون وضعي، يأتون ويقدمون المال للعائلة دون أن أسألهم ذلك».

خوف متزايد وفرص متضائلة

خلال سنة ٢٠٢٠، أثرت الجائحة وتداعياتها الاقتصادية على العائلة بشكل كبير، إذ خسر اثنان من رجال العائلة عملهما في قطاع المطاعم عندما شددت السلطات الرقابة على العمال الأجانب من العاملين دون تصاريح. وتعرض ابن زهرة (أم أنور) للتوقيف ذات مرة وأجبر على توقيع تعهد يفيد بعدم عودته إلى العمل دون حصوله على تصريح. ومن ثم، لم يرغب أي منهم في المخاطرة والتعرض للتوقيف مرة أخرى. بالتزامن مع التشدد في تطبيق قوانين العمل، وجهت الحكومة الأردنية تعليماتها لليمنيين لتصويب أوضاع إقامتهم في الأردن من خلال الحصول على تصريح عمل* . لا يُعد هذا الإجراء مكلفاً وحسب، وإنما يهدد أيضاً الحماية التي يتمتعون بها من المفوضية. تقول زهرة (أم أنور) «دفع زوج صدقتي ١,٧٠٠ دينار أردني (٢,٤٠٠ دولار أمريكي) للحصول على تصريح عمل وتسديد غرامات تجاوزت مدة الإقامة الممنوحة له في التأشيرة. والآن، هما يواجهان صعوبة في إيجاد الوظائف كما خسرا اعتراف المفوضية بوضعهما. لا يمكننا إلغاء اعتراف المفوضية، فلو فعلنا ذلك، فلا يوجد ما يضمن لنا العثور على وظيفة في الأردن. مستقبلنا مجهول».

اعتمدت زهرة (أم أنور) وعائلتها على المساعدات وطرود المواد الغذائية التي يوزعها عدد قليل من المنظمات غير الحكومية والسفارة اليمنية، ولكنها لم تكن كافية. تَوَقَّف متجر البقالة عن بيع الأغراض لهم بالدين عندما لم يتمكنوا من سداد الديون السابقة. كما انتقلوا إلى شقة بإيجار أقل، وهي عبارة عن غرفة صغيرة على سطح بناية، فدفعوا خمسين ديناراً أردنياً للإيجار (أي سبعين دولاراً)، ولكن الغرفة كانت صغيرة جداً على عائلة كبيرة كعائلتهم. علاوة على ذلك، كانت الغرفة باردة ولم يكن لديهم وسيلة تدفئة. لحسن الحظ، قام أحد أصدقاء زهرة (أم أنور) اليمنيين، الذي لم يكن متواجداً في الأردن في ذلك الوقت، بالسماح لهم بالإقامة في شقته لأشهر قليلة.

*عبر العديد من المشاركين اليمنيين في بحثنا عن مخاوف مشابهة، وأكدت مشروعية هذه المخاوف في تقرير صدر مؤخراً عن منظمة «هيومن رايتس ووتش»، والذي وجد بأنه قد تم بالفعل ترحيل طالبي لجوء يمنيين بعد تقدمهم بطلب للحصول على تصريح عمل لتصويب وضعهم كمهاجرين.

التعايش مع المجهول

تمثّل قصة زهرة (أم أنور) تجربة عائلة تأتي من خلفية متعلمة ومستقرة مادياً، ولكن حالها تغيّر بسبب الوضع غير المستقر في الأردن. تقول زهرة «تصوّر بأنه لا يمكنك العمل، ولا تتلقى أي مساعدة بسبب وجود رجال في سن العمل في المنزل. كيف تتدبر أمرك إذن؟ من أين تأتي بالمال لشراء الغذاء والدواء؟».

يُشكّل وضعهم القانوني التحدي الأكبر الذي تواجهه العائلة، وتشعر زهرة (أم أنور) بالقلق تحديداً حيال تعليم أبنائها ومستقبلهم في الأردن. حصل ابنها الأكبر على منحة من منظمة دولية غير حكومية للدراسة في الخارج، ولكنه لم يستطع السفر لأنه لم يكن قد حصل على شهادة الاعتراف به كلاجئ. وعندما حصل عليها أخيراً، كان قد خسر فرصته في الحصول على المنحة.

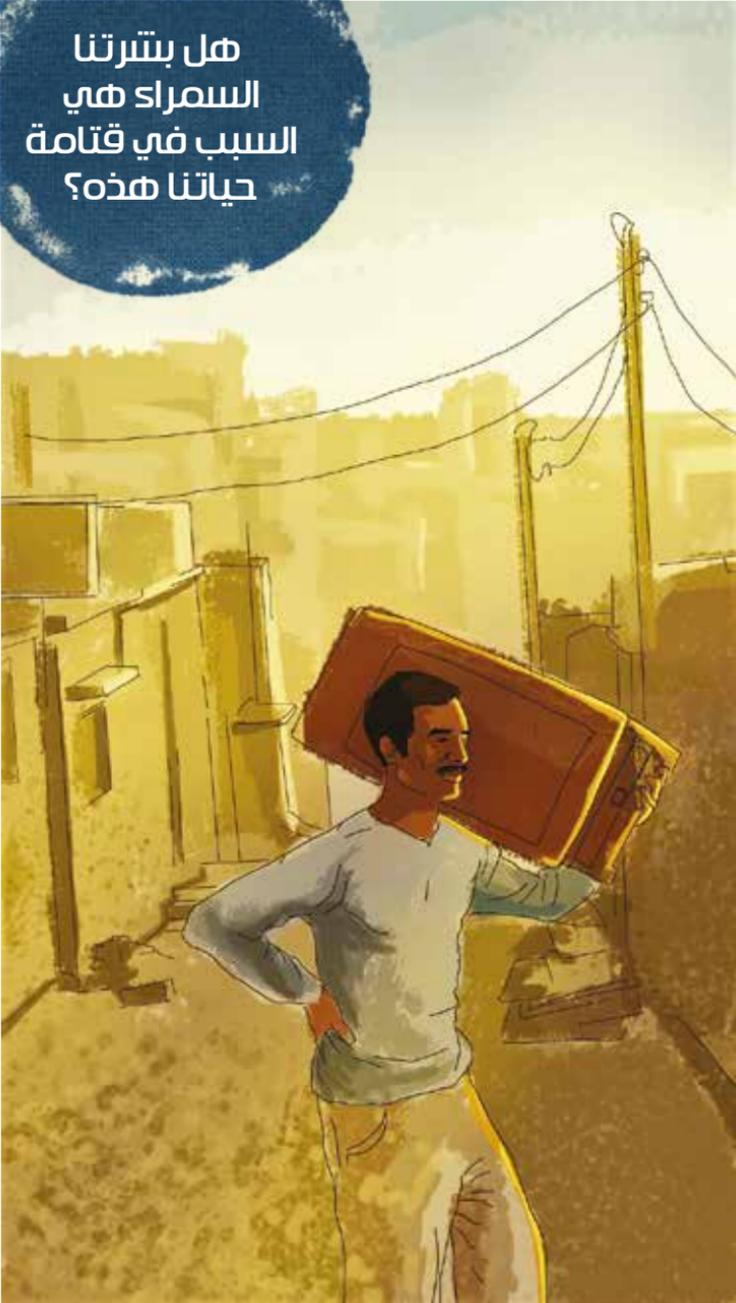
زهرة (أم أنور) متحمسة لبدء مشروع شخصي صغير قد تجني منه دخلاً. حضرت بعض دروس اللغة الإنجليزية أثناء فترات الإغلاقات على إثر انتشار فيروس كورونا إضافة إلى العديد من التدريبات التي قدمتها منظمات غير حكومية. تقول زهرة (أم أنور) «عندما أتعلّم، أشعر بأنني على قيد الحياة، ولكن هذه التدريبات لا تفيدني بشيء. ليس لدي رأسمال لبدء أي مشروع خاص بي. على سبيل المثال، أرغب في صناعة المعجنات وبيعها، ولكن لا يمكنني شراء المواد الأساسية حتى».

أملت زهرة (أم أنور) في أن تحصل عائلتها على الاعتراف بهم على أنهم لاجئون وتلقي المساعدة النقدية من المفوضية فهذه هي الطريقة الوحيدة لتدبر أمور معيشتهم في الأردن وسداد ديونهم. تتمنى أن تتم إعادة توطينها في دولة ثالثة، حيث يمكنهم العمل، ويصبح بمقدور أبنائها مواصلة تعليمهم، وهو الأمر الأهم بالنسبة لها. ولكن، الواقع أن زهرة عاجزة عن التحكم بمستقبلهم.

كذلك، هي تتمنى أن تحصل على إجابة واضحة من المفوضية حول احتمالية نجاح أي من هذه الخطط. إذا كانت الإجابة بـ«لا»، فقد تفكر العائلة في خيارات أخرى. ليست لديها أي فكرة حول الخيارات

الأخرى في الوقت الحالي، فالعودة إلى اليمن ليست متاحة، ولا يملك أفراد العائلة ما يكفي من المال للهجرة إلى دولة أخرى. تختتم زهرة (أم أنور) بالقول «أفكر في الغد فقط. سأجن إذا ما بدأت بالتفكير في المستقبل. ما أصعب العيش في المجهول والانتظار بلا نهاية في الأفق!».

هل بتترتنا
السمراء هي
السبب في قتامة
حياتنا هذه؟



منبوذ يصارع من أجل البقاء

علي (٤٢ عاماً) - السودان

إذا ما تحدثت مع علي عبر الهاتف، لن تميز كونه غير أردني، فهو يتحدث اللغة العربية بلهجة أردنية مُتقنة ويعرف التعبيرات الأردنية بشكل جيد. ولكن، تمييزه ملامحه غير الأردنية عن الأردنيين عند لقاءك به. بشرته سمراء، وهذا هو السبب في شعوره باستحالة الاندماج في الأردن بصفته مواطناً سودانياً، يواجه علي تمييزاً مزدوجاً، فهو يعاني من التمييز في القانون الذي نسي وجوده ومن الأردنيين الذين لن يتقبلوه نهائياً بسبب لون بشرته.



تتحدر أصول علي من جبال النوبة في السودان، وقد ربته والدته بعد أن اختفى والده أثناء صغره. لم يجتز مراحل متقدمة في الدراسة، وتعلم كل ما يعرفه اليوم من قراءة وكتابة في مراكز محو الأمية في الأردن في مرحلة لاحقة من حياته. في سن مبكرة، انتقل علي إلى الخرطوم ظناً منه بأنه سيتمكن من العثور على عمل هناك وجني المال، وبالفعل بقي هناك لسنوات قليلة قبل أن يتدهور الوضع الأمني في المنطقة ويساعده صاحب العمل، الذي كان يتمنى له الخير، على الهروب من السودان.

البحث عن الاستقرار

وصل علي إلى الأردن دون أن تكون لديه أدنى فكرة عن مستقبله في البلاد، فوجد نفسه يستقل سيارة تاكسي متواجدة خارج المطار في عمّان، ومن ثم أوصله السائق إلى الدوار الثامن مقابل ١٠٠ دولار. لم يدرك علي مقدار الغبن الذي تعرّض له إلا بعد مرور الوقت، فقد كان هذا السعر أعلى من المتعارف عليه بكثير. ولأنه لم يملك إلا هذا المبلغ في ذلك الوقت، اضطر إلى قضاء ليلته الأولى نائماً في الشارع في أجواء لا يمكن احتمالها من شدة البرودة.

في اليوم التالي، أرشده بعض الرجال المتواجدين في الشارع إلى مقهى في وسط المدينة، حيث التقى برجال سودانيين آخرين. ومثلما جرى

مع غيره من السودانيين، استطاع علي أن يصمد في الأشهر الأولى من وصوله بفضل تضامن أفراد المجتمع السوداني مع بعضهم البعض، إذ استقبله الرجال السودانيون الذين التقاهم في شقة مشتركة، واستضافوه مجاناً في الشهر الأول ومن ثم ساعده على إيجاد أول عمل له في البلاد. بدأ بالعمل في موقع للإنشاءات، حيث كان يتقاضى أجراً يومياً، ولكن كمعظم اللاجئين غير السوريين، عمل علي دون تصريح، ما جعله عرضة للتوقيف. يقول علي «كان لدينا نظام خاص. أحننا كان مكلفاً بمراقبة الشارع على الدوام وتحذيرنا من أي زيارات تفتيش. وفي حال حدوث إحداها، كنا نسارع بالهرب من المكان».

هكذا بدأت رحلة علي في الأردن. في السنوات الأولى، أي ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٥، استطاع أن يجد عملاً بشكل مستمر، وكان يتقاضى حوالي عشرة دنانير (١٤ دولاراً) لليوم الواحد. ظل يقيم مع رجال سودانيين آخرين ويدفع ستين ديناراً أردنياً (٨٤ دولاراً) مساهمة منه في الإيجار الشهري. في وقت لاحق، عمل حارساً في معرض سيارات مستعملة لأشهر قليلة، وكان يبيت في المعرض لتوفير مصاريف الإيجار. استطاع في حينه أن يجمع ٢,٥٠٠ دينار أردني (٣,٥٢٦ دولاراً)، وتمكن أخيراً من إحضار زوجته إلى الأردن. احتفظ بهذا المبلغ في المنزل، وعندما جمعه بالكامل، أرسله إلى زوجته عن طريق وسيط.

أصبح علي يشعر باستقرار أكبر من الناحية المادية، ولكن عندما أُغلقت الحدود مع العراق، تأثر سوق السيارات المستعملة بشكل كبير وتأثر عمل المعرض سلباً. اضطر علي حينها إلى العودة للأعمال اليومية السابقة، ولكنها كانت أصعب عليه هذه المرة، إذ يعاني من إصابة تأثر بها في السودان، والتي ازدادت سوءاً بسبب الأوزان الثقيلة التي كان يحملها في كثير من الأحيان في عمله، فبدأ يعمل بشكل غير منتظم. يقول علي «كنت أعمل لمدة أسبوع، ومن ثم علي أن أرتاح لأسبوع آخر. لم أكن قادراً على الاستمرار في العمل».

حياة وتحديات جديدة

عندما انضمت إليه زوجته، أصبحت الحياة أكثر تعقيداً، فازدادت المصاريف لاضطراهما إلى الانتقال إلى شقة مستقلة. كلما تعثر الزوجان في دفع الإيجار وسداد الدين، انتقلا إلى منزل جديد، الأمر الذي كان يكلفهما مبلغاً من المال في كل مرة ينتقلان فيها مع خسارة

الصدقات التي عقداها في كل حي. ذات يوم، كان علي في ملعب كرة القدم برفقة رجال سودانيين آخرين، فاقترح عليه أحدهم أن ينتقل إلى ماركا ويسكن بالقرب من مخيم للاجئين الفلسطينيين هناك. عمل علي بهذا الاقتراح، وقيم اليوم بعيداً عن المجتمع السوداني الذي لعب دوراً هاماً في مرحلة وصوله إلى البلاد.

في تلك الأيام الأولى من إقامته في ماركا، التقى علي بصديقه المصري الذي ما زال يدعم العائلة باستمرار. وبفضل علاقته بهذا الصديق، استطاع علي أن يجد عملاً في غسل السيارات، والذي كان يدر عليه دخلاً شهرياً منتظماً. كما وجد فرصاً لأداء أعمال بسيطة يساعد فيها السكان الآخرين على نقل الأثاث أو غير ذلك من الأوزان الثقيلة مقابل «إكرامية» يدفعونها له. يقول علي «أعرف بأن الناس يشفقون علي. يدفعون لي عشرين دينار أردني (٢٨ دولاراً) مقابل عمل بسيط لأنهم يعرفون بأنني لن أقبل بهذا المبلغ من دون أن أعمل لأكسبه». كان يجني حوالي ١٢٠ ديناراً أردنياً شهرياً (١٧٠ دولاراً) ويدفع ثمانين ديناراً أردنياً (١١٨ دولاراً) للإيجار. كان هذا المبلغ كافياً لتغطية حاجات عائلته الصغيرة. ومع أن ديون العائلة أخذت في التراكم، إلا أنهم كانوا قادرين على سدادها بفضل المساعدة الشتوية التي كانوا يحصلون عليها.

في نهاية المطاف، اضطر علي إلى التوقف عن العمل بعد أن دخل في مشادة مع عامل مصري آخر في المنطقة، إذ توجد منافسة شديدة على العمل الذي كان يزاوله، والذي يؤديه في العادة عمال يحملون الجنسية المصرية. عندما هدّد هذا الرجل بالاتصال بالشرطة والتبليغ عن علي الذي كان يعمل دون تصريح، لم يجد هذا الأخير خياراً آخر سوى ترك العمل.

تزامنت تلك الحادثة مع ولادة أول طفل لعلي وزوجته، ولم يكن قادراً على دفع الإيجار، وكان يشتري الطعام بالدين فقط. عندما تراكمت الديون شيئاً فشيئاً، كان عليهم مغادرة المنزل، فأصبحوا بلا مأوى تقريباً إلى أن استقبلهما صديقه المصري في منزله لمدة تزيد عن السنة. عندما التقينا بعلي للمرة الأخيرة، كان ما يزال يسكن مع صديقه ذاته.

الصمود بفضل مساعدة الأصدقاء

لم تكن تجربة الإقامة مع صديقه سهلة، إذ وجد الثنائي صعوبة في التأقلم مع عائلة صديقه. يقول علي «علي أن أطلب إذناً لدخول الحمام كل مرة، ولا أستطيع أن أترك زوجتي لوحدها في المنزل عندما لا تكون زوجة صديقي هناك». لم يتوفر معه أي مبلغ مالي لاستئجار منزل آخر، فلم يكن أمامه سوى القبول بمشاركة الشقة مع صديقه. عندما التقينا بعلي للمرة الثالثة، كان لا يزال مديناً بقيمة ١,١٠٠ دينار أردني (١,٥٥٠ دولاراً) لأصحاب المنزل السابق.

كان يلجأ إلى الاستدانة من بقالة الحي لشراء الطعام، وبإمكانه الآن أن يسدّد جزءاً من هذه الديون بفضل المساعدة الشتوية التي يحصل عليها، فهو مدين بمبلغ خمسمئة دينار أردني (٧٥٥ دولاراً) للصيدلية بالإضافة إلى مئة دينار أردني (١٤٠ دولاراً) للبقالة. وصلت قيمة ديون علي للبقالة ذات مرة إلى ١٧٠ ديناراً أردنياً ومن ثم اشتمى صاحب المحل من تأخره في السداد أمام الجميع، فساعد رجل من الموجودين على سداد الدين من خلال جمع المبلغ من شبكة علاقاته الاجتماعية.

لولا الدعم المالي الذي حصل عليه من المجتمع المحيط لما تمكنت العائلة من الصمود في تلك المرحلة الصعبة. يقول علي «لا أحد يموت من الجوع. استطعنا أن نؤمن الأكل والشراب. يرسل الجيران أحياناً وجبات لزوجتي، وأدفع جزءاً من المساعدة الشتوية لصديقي محاولاً تحمّل كلفة الإقامة في منزله ولكنه لا يطلب مني أي شيء».

حتى بوجود كل هذا الدعم، فالعائلة بعيدة كل البعد عن الراحة. لا يزال ظهر علي يؤلمه، ويكتفي بالتداوي بالأعشاب لأنه لا يستطيع تحمل كلفة الرعاية الطبية. على الرغم من أنه تقدّم بتقرير طبي للمنظمات الإنسانية غير الحكومية إلا أن هذه المنظمات رفضت أن تغطي التكاليف، كما يعاني علي من تهيج القولون العصبي بسبب سوء نظامه الغذائي والضغط المادي، ويقول «يطلب مني الدكتور أن أبتعد عن أكل الخبز والبقوليات. ماذا أكل إذن؟ الجمبري؟».

كيف يمكن لعلي أن يتجنب تناول أصناف الأكل الوحيدة التي يمكنه تحمل كلفتها؟ إلى جانب ذلك، كانت زوجته وابنه بحاجة إلى رعاية طبية، ولكنه لم يستطع تغطية هذه الكلفة أيضاً. أثناء فترة إجراء هذا البحث، وُلد طفلهما الثاني، وما تزال زوجته تعاني من مشاكل صحية منذ ذلك الحين.

عندما التقينا بعلي في شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٠، سرد لنا محاولاته الفاشلة في الحصول على مساعدة، إذ قال «ذهبت إلى المفوضية عشرين مرة على الأقل، طالباً منهم المساعدة لأتمكن من دفع إيجار شहरين فقط، حتى أتمكن من المضي قدماً أو دفع تكاليف علاجي الطبي، وأعد بأنني لن أطلب بعدها أي مساعدة. ولكن كانت كلها محاولات بلا طائل، فلم أحصل على أي رد». أخيراً، بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، بدأ علي بتلقي المساعدة النقدية الشهرية. كان ما يزال يسكن مع صديقه المصري عندما التقينا به للمرة الأخيرة، كما كان يخطط للبقاء معه إلى أن ينتهي من سداد ديونه بالكامل.

مستقبل خفي

عندما بدأ علي بتلقي المساعدة النقدية، بدأت أوضاع العائلة في التحسّن، إذ أصبحوا قادرين على تغطية أبسط حاجاتهم على الأقل، ولكنهم، مع ذلك، لا يستطيعون تخيل مستقبل لهم في الأردن. حتى وإن أبدوا استعداداً للبقاء، فلن يُسمح لعلي بالعمل للإنفاق على عائلته. أخبرنا بأن اللاجئين السوريين يستطيعون الحصول على تصاريح العمل، وهو حق لا يُمنح للسودانيين، وتساءل «هل بشرتنا السمراء هي السبب في قتامة حياتنا هذه؟»

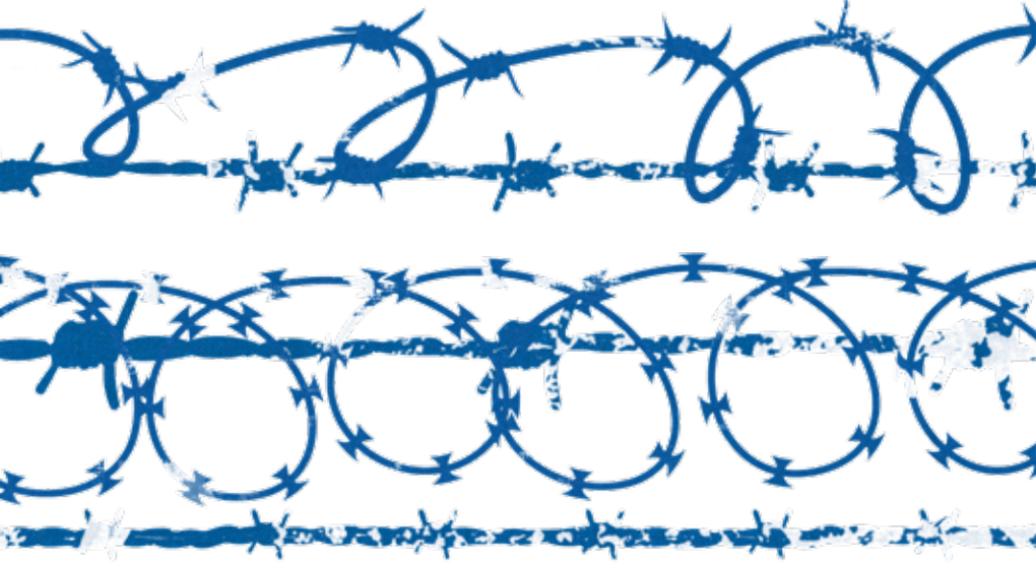
بنى علي شبكة علاقات اجتماعية متينة مع الأردنيين والمصريين في منطقتهم، ولكنه لم يشعر بأنه مقبول في هذا المجتمع حتى وإن تحدّث اللهجة الأردنية بإتقان. يقول علي «طالما أن بشرتك سمراء، لا يمكنك أن تندمج تماماً. يتعامل بعض الناس معنا بطريقة بشعة. ينادوننا بألقاب مثل «يا قطعة فحم». صحيح أننا حصلنا على مساعدة كبيرة من المجتمع، ولكن بصراحة مثل هذه الكلمات تسبّب لنا الكثير من المعاناة». شوّهت مثل هذه التجارب منظور علي إلى الحياة في الأردن، فعلى الرغم من أنه يبذل ما في وسعه إلا أنه لا يستطيع الاندماج في البلاد.

يعتمل الكثير من الغضب في صدره، إذ شعر بأنه عاجز عن اتخاذ أي قرار بخصوص حياة عائلته. لا يمكنه العودة إلى السودان كما أن البقاء في الأردن صعب أيضاً. عندما سألناه عن المستقبل، رد علي قائلاً لنا «المستقبل كلمة كبيرة جداً! لا يمكنني التفكير في المستقبل أو رؤيته،

أفكر فقط في كيفية تأمين الأكل لأطفالي: تحسّنت الأوضاع عندما بدأ يحصل على المساعدة التي تخفّف عنه شيئاً من صراعاته المادية.

بحسب علي، فإن المخرج الوحيد له من هذه الصراعات يتمثل في إعادة التوطين في دولة ثالثة، حيث يمكنه التمتع بحقوق التنقل والعمل، ولكنه ينتظر منذ ثمان سنوات ولا يوجد أمل بانتهاء مدة الانتظار في المستقبل القريب. ليس بحوزته أية طريقة لتسريع العملية أو التحضير لها. أراد علي أن يتعلم اللغة الإنجليزية أو أي مهارة أخرى قد تفيده في الدولة الثالثة، ولكن دون وجود خطة واضحة لموعد إعادة التوطين، لا يوجد ما يحفزه على الاستثمار في هذه المهارات. يقول علي «لدي الكثير من وقت الفراغ، وأحب أن أتعلم، ولكن ليس لدي المال أو الفرص لذلك».

حاله كحال مشاركين كثر في بحثنا، لا يسعه إلا أن ينتظر الخروج من هذه الدوامة. وإلى حين مغادرتها بسلام، يعتقد علي بأنه يدور في حلقة مفرغة ويغرق في ديون لا تنتهي سعياً لتأمين حاجات عائلته البسيطة.



مواصلة السعي رغم القيود

مواجهة عقبة جديدة عند كل خطوة

رغم معارك حياة اللاجئيين اليومية، تمكّن عدد بسيط من المشاركين في بحثنا من المضي قدماً وتحسين مصادر رزقهم، كأمانة وأبو سامر وإسماعيل، الذين كانت لهم تجارب استثنائية. تمكّنت أمانة وأبو سامر من تنويع مصادر دخلهما بفضل روحهما الريادية وشبكاتهما الاجتماعية. أما تجربة إسماعيل، فكانت مثالا على تجربة اللاجئيين من أولئك المتمتعين بمؤهلات علمية متقدمة، إلا أنهم حُرِّموا من حق العمل في القطاعات التي يرغبون بها كالهندسة والتدريس.

استطاع كل مشارك من هؤلاء اتخاذ خطوات ملموسة إلى الأمام ولكنهم عجزوا، على الرغم من ذلك، عن تجاوز العقبات المؤسسية التي تحول دون حماية مصادر رزقهم. يُعرقل انعدام الأمان هذا التقدم الذي يحرزونه ويجعله هشاً في مواجهة الصعاب. يُمكننا أن نعتبر قدرتهم على استجماع الموارد للبدء من جديد بعد كل عقبة دلالة على تكيّفهم مع الأوضاع المحيطة، والواقع أنها ضرورة أكثر من كونها خياراً. في غياب ضمانات مستقبل مستقر في الأردن، يظل هؤلاء مستضعفين يتمتعون بمواهب مختلفة ولكن القيود تحرمهم من استغلالها.

59

روح الريادة وسط ظروف التهجير

أمانة (٣٥ عاماً) - السودان

67

الشجاعة والبراعة لا تكفيان

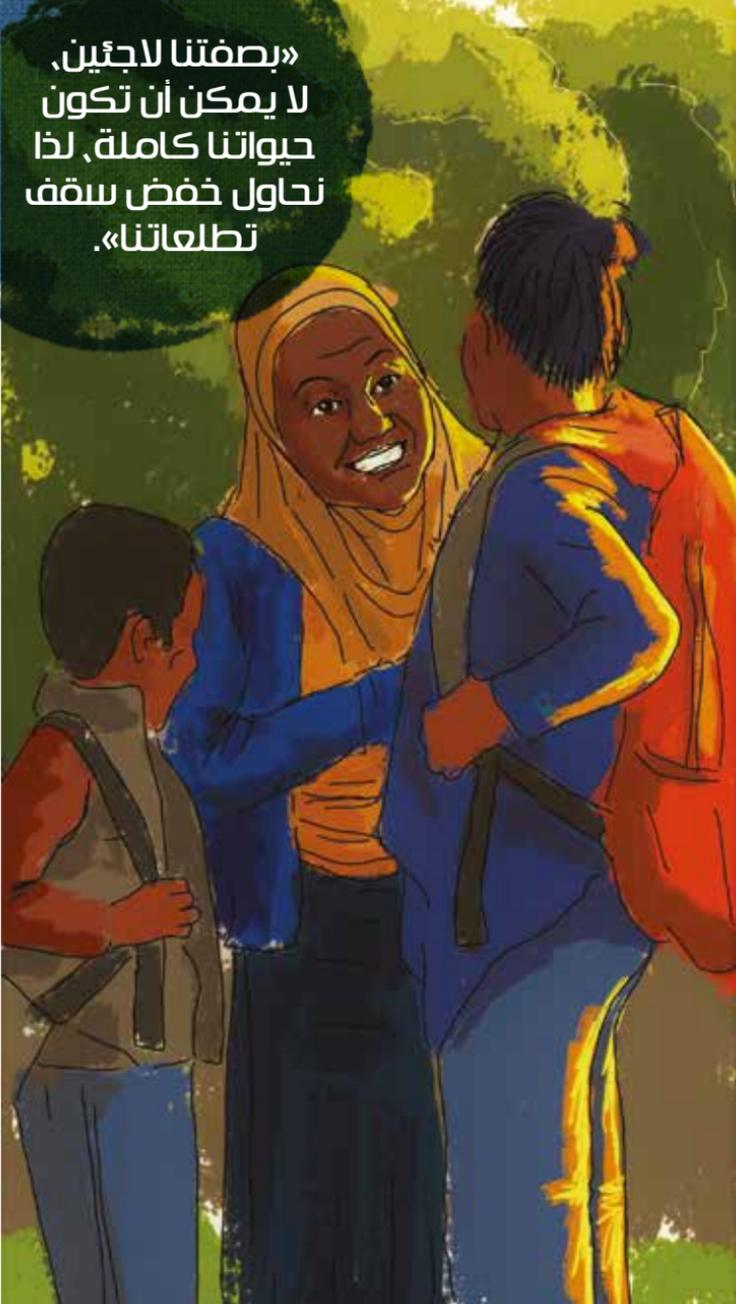
خليل (أبو سامر) (٤٠ عاماً) - سورية

73

مؤهل علمياً محرومٌ من الفرصة

إسماعيل (٢٩ عاماً) - الصومال

«بصفتنا لاجئين،
لا يمكن أن تكون
حيواتنا كاملة، لذا
نحاول خفض سقف
تطلعاتنا».



روح الريادة وسط ظروف التهجير أمينة (35 عاماً) - السودان

كانت أمينة، وهي امرأة سودانية في منتصف الثلاثينات من العمر، وزوجها «عبد» من بين المشاركين غير السوريين القلائل - والعائلة غير السورية الوحيدة- الذين استطاعوا تحسين سبل معيشتهم. إذا ما نظرنا إلى المشاركين القلائل الآخرين الذين استطاعوا تحقيق التقدم، ونجحوا في تحسين مهاراتهم ودخلهم بمرور الوقت، وتوزيع مصادر هذا الدخل، وتأمين مدخرات بسيطة، وخفض ديونهم إلى مستويات مقبولة وتوسيع دوائريهم الاجتماعية، نجد بأنهم جميعاً من العزّاب الذين يتحملون مصاريف أقل من غيرهم، وتكاد تكون مسؤوليات رعاية الأطفال الملقاة على عاتقهم معدومة.



قرّرت أمينة، التي درست الهندسة الزراعية، مغادرة السودان برفقة عائلتها بعد أن استهدفت الحكومة زوجها. كانت تعرف الأردن من خلال علاقاتها في العمل، وسمعت من المحيطين بها عن مستوى الأمان الذي توفره البلاد للاجئين، فهي أفضل من مصر، التي كانت خيارهم الآخر، وقد تمت إعادة توطين سودانيين آخرين لجأوا إلى الأردن خلال ستة شهور. لم تُصدّق أمينة ما رآته على أرض الواقع حين وصلت البلاد، فقد كانت الحقيقة بعيدة جداً عن تلك الصورة التي بنتها في مخيلتها. تقول أمينة «عندما التقيت لأول مرة بأشخاص قالوا بأنهم أمضوا خمس سنوات في الأردن، كنت أتساءل «ولكن كيف حدث ذلك؟ كيف استطاعوا أن يبقوا في هذه البلاد لمدة خمس سنوات؟ ولكن ها قد مضى على إقامتنا نحن سبع سنوات وليست لدينا أي طريقة لمغادرتها.

أحلام معلقة

بالنسبة لأمينة وعائلتها، لم تُكن مغادرة السودان إلى الأردن هي اللحظة الفارقة في حياتهم، بل كانت لحظة تعليق إعادة توطينهم في الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتخاب دونالد ترامب رئيساً للبلاد في عام ٢٠١٧. كان من المفترض أن تسافر العائلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للانضمام إلى أفراد من عائلتهم الممتدة لم يلتقوا بهم منذ سنوات. هكذا كانت حياتهم ستتغير إلى الأبد، ولكن تم تعليق كل شيء بسبب سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة قبل شهر واحد فقط من موعد السفر. في بادئ الأمر، كان تخطي هذه الأزمة صعباً، ولكن أمينة تقبلت بمرور الوقت حقيقة بقائها في الأردن مدة أطول ممّا تخيلت، ومن ثم استطاعت أن توجه تركيزها وطاقاتها للاستفادة من وقتها في هذه البلاد.

ساعدها تفاؤلها في تجاوز الأزمة، فحاولت أن تنظر إلى الجوانب الإيجابية، وتركز على ما تستطيع السيطرة عليه. خلال مقابلتنا الأولى معها في عام ٢٠١٩، قالت أمينة بفخر «في هاتين السنتين، اكتسبت خبرة أكبر، وتمكنت من ترك وظيفة بدوام كامل، إذ كنت أبذل جهداً كبيراً في العمل وأتقاضى راتباً أقل ممّا أستحق، لأبدأ عملي المستقل. اكتسبت ثقة أكبر جعلتني قادرة على التنقل داخل البلاد والعمل. أصبحت أقوى، لا أتكل على مساعدة المفوضية الشهرية، كما تعلمت أن أعمل مع الناس من مختلف الخلفيات والثقافات في الأردن».

استمرارية السعي رغم الصعوبات كافة

بدأت أمينة مسيرتها المهنية في الأردن بالعمل في صالونات مختلفة للتجميل والعناية بالأظافر في الأردن، إذ اشتغلت فيها لساعات طويلة دون عقود قانونية، كما كانت تتلقى رواتب متدنية أجرة لها. بصفتها مواطنة سودانية، واجهت أمينة في عملها التعليقات العنصرية والتمييز بشكل مستمر، بيد أنها تجاهلت كل ذلك، وركزت على تحسين مهاراتها المهنية، إذ عملت مساعدة تجميل في صالونات مختلفة، بل ودفعت المال من حسابها الخاص لحضور دورات تدريبية قصيرة. بمرور الوقت، تحسّنت مهارات أمينة، وبدأت بإيجاد فرص عمل مستقل، ما ساعدها على ترك وظيفتها.

نجحت أمينة في بناء علاقات مع الناس حولها، الأمر الذي ساعدها على توسيع قاعدة زبوناتها، ويعود الفضل في ذلك لبضع قرارات اتخذتها في البداية. أولاً، قرّرت أمينة العيش في حي أردني تقليدي، حيث يعيش العديد من الأردنيين من ذوي الدخل المتدني إضافة إلى العمال الوافدين، بدلاً من العيش في الأماكن التي يعيش فيها السودانيون. ثانياً، تكيفت مع اللهجة الأردنية المحلية، ما ساعدها على توسيع علاقاتها المحلية وضمّان المزيد من القبول بين أوساط الأردنيين. تقول أمينة «جيراني الأردنيون كانوا أول مجتمع استفدت منه. استقبلتنا جارتي الأردنية، والتي كانت ابنة صاحب المنزل الذي نقيم فيه، ورحبت بنا عندما وصلنا لأول مرة. كانت تدعوني لتناول وجبة الغداء، كنا نأكل معاً ونتشارك وصفات الأكل، وإلى الآن ما نزال على تواصل ببعضنا البعض. هي من اقترحت عليّ أن أبدأ برسم «الحنة»، وساعدتني على الوصول إلى الأشخاص المهتمين. كنت أذهب إلى الحفلات لرسم الحنة وأكسب مبلغاً بسيطاً، ومن ثم نصحتني سيدة هناك بأن أذهب للعمل في عمّان الغربية، حيث يتقاضى الناس هناك أجوراً أعلى. هذا ما فعلته، كانت معاناة حقيقية، ولكنني تعلّمت كثيراً من العمل الذي زاولته في عمّان الغربية. أما اليوم، فإنني أعمل في أي مكان في المدينة!».

معظم زبونات أمينة من الأردنيات، وقد دعمنها بعد فرض الإغلاق التام على إثر جائحة كورونا من خلال ترويج عملها على مواقع التواصل الاجتماعي. عندما بدأت السلطات بتخفيف القيود المفروضة على التنقل، بدأ الناس بطلب خدمات أمينة مرة أخرى، ولكن الطلب ظل أدنى ممّا كان عليه قبل الجائحة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي العام في البلاد. كما كانت لأمينة علاقات متينة مع الأثيوبيين نظراً للزيجات المختلطة بين الأثيوبيين والسودانيين. عندما تطلّع الناس على قائمة عناوين الاتصال على هاتفها، تشعر أمينة بالفخر، فهي مليئة بالناس من مختلف الجنسيات، الذين التقت لهم إما في الباص، أو التاكسي، أو الصالونات والحفلات التي ذهبت إليها لرسم الحنة.

بفضل حنكها الأصيلة في إدارة الأعمال، وقدرتها على تكوين العلاقات الاجتماعية واستعدادها للتعلم، نجحت أمينة في توسيع آفاقها. ساعدها العمل بشكل مستقل على تقديم الخدمة بشروطها هي، وبأجر أعلى أحياناً، وقلّ ذلك من احتمالية تعرضها للاستغلال. أما زوجها، عبد، فقد شغل وظيفة عامل كهرباء في شركة بصورة منتظمة، وكان يتقاضى

راتباً شهرياً إلى جانب المساعدة الشهرية التي تتلقاها العائلة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بسبب مصادر الدخل المتنوعة هذه، تمكّن الزوجان من تأمين مسكن لائق للعائلة، والاستثمار أيضاً في تعليم الأطفال وبناء قدراتهما الشخصية. حضرت أمينة دورة تدريبية في «إدارة الحالة» في منظمة غير حكومية، وسجلت في دورتين لتدريس اللغة الإنجليزية والتفكير النقدي عبر الإنترنت. كما تلحق أطفالها بأنشطة تعليمية مختلفة، ولكن ذلك لم يعد ممكناً بعد تراجع دخل العائلة إثر جائحة كورونا.

وتعدّ طريقة أمينة وعائلتها في ترتيب الأولويات المالية مثلاً يُحتذى في الحصافة المالية والتخطيط المالي. أدرك عبد وأمينة، في وقت مبكر، بأن على كل منهما أن يدعم الآخر عندما لا يعمل أحدهما، فخلال تلك الفترات، يتشاركان ترتيب أولويات الإنفاق وتقاسم المسؤوليات المالية. في عام ٢٠١٩، جاءت عائلة زوج أمينة للعيش معهما في الأردن واستطاعا تقديم الدعم المادي لهم في المرحلة الأولى. تقول أمينة «كلما كنا نقبض رواتبنا، كنا نتأكد من تأمين مصاريف الإيجار والكهرباء والمياه، ونضع في الحسبان مصاريف الأكل وغيرها. وإذا ما بقي معنا مبلغ من المال، كنت أسجل أطفالنا في أنشطة حتى لا يشعروا بأنهم «لاجئين». نحاول أن لا نلجأ للاقتراض، فنحن في غنى عن المشاكل التي قد تحدث عندما نغادر البلاد أو عندما توقفنا الشرطة في الشارع».

لم تتحدث أمينة كثيراً عن عدم حصولها على تصريح عمل، ولكنها تُدرك خطورة العمل في القطاع غير المنظم. بحسب ما قالتها لنا، فإن تصريح العمل غير ذي فائدة لها، إذ سيساعدها على إيجاد وظائف بسيطة برواتب متدنية فقط، وهذا لن يدعم مسيرتها المهنية وتطوير مهاراتها. ربما يفيدها الحصول على تصريح للعمل في مجال الهندسة الزراعية، ولكنه سيكون مكلفاً جداً، ولن تُكفّف نفسها عناء السعي من أجله.

بعد قضية تصاريح العمل، يُعدّ التوثيق ثاني أكبر عقبة تواجه السودانيين. فمثلاً، انتهت صلاحية جواز سفر أمينة، وتعجز عن تجديده بسبب العلاقة المتوترة مع السفارة السودانية، التي لا تقبل بهم كلاجئين. في عام ٢٠١٨، وبينما كانت تمارس عملها في صالون للتجميل، ألقي القبض على أمينة لعدم حملها الأوراق الثبوتية الكافية، ولكن استطاع زوجها تكفيّلها وإخراجها. لم تدع أمينة الخوف من هذا الخطر يمنعها من العمل، فهي مُجبرة عليه للإنفاق على عائلتها.

مواجهة التمييز العنصري

لم تكن رحلة أمينة وعبد سهلة، ولكنهما تعلمتا أن يتأقلا معاً، خصوصاً في ظل التمييز العنصري المستمر. تقول أمينة «حتى هذه اللحظة، هناك من يقول لأطفاله «لا تذهبوا إلى بيوت السودانيين، إنهم يأكلون البشر. هذا ثالث بيت نسكنه، إذ كنا ننتقل من المنزل في كل مرة بسبب المشاكل مع الجيران».

تُدرك أمينة بأنها لن تُقبل بسهولة في هذه البلاد، ولكنها تحاول التحايل على هذا الواقع. تقول «أعرف ما يدور في أذهان الناس عني، ولكنني لا أدع ذلك يؤثر عليّ. لا أتردد في طلب المعلومات أو العمل أو المساعدة. أحاول أن أسأل بطريقة مهذبة جداً، وأشعر بالحرَج أحياناً، ولكنني أتابع السؤال. أبكي في بعض الأحيان، ولكنني أظل أسأل على أية حال. نتعامل مع تعليقات مضحكة جداً، فيقول بعض الأطفال لأمهاتهم مثلاً «تعالوا، انظروا، إنهم خفيون عن الأنظار، تستطيعون رؤية أسنانهم فقط لأنها بيضاء جداً» ولكنني لا أدع كل ذلك يؤثر عليّ». كما يعاني أطفالها من التمر العنصري في المدرسة، وتحاول مساعدتهم على التأقلم معه. بحسب قولها، يلعب المعلمون دوراً مهماً هنا، فبعضهم يبدون حساسية أكبر للموضوع ويساعدون أطفالها، ولكن غيرهم لا يكثر أساساً.

في الوقت الذي قبلت فيه بالعنصرية في الأردن على أنها جزء من حياة العائلة اليومية، تقول أمينة بأن التمييز العنصري الذي يمارسه موظفو المنظمات الإنسانية غير مقبول، إذ أصرت على وجوب خضوع هؤلاء الموظفين للتدريب لاحترام كرامة الناس على تنوع خلفياتهم. تقول أمينة بأنها لا تحب أن تذهب إلى المنظمات لطلب المعونة فتشرح «لا أثق بتلك المنظمات، أفضل كسب المال بنفسني والعيش بكرامة».

في الواقع، بخلاف العديد من اللاجئين الآخرين، لم يعتمد الثنائي على المساعدة في السنوات الثلاث الأولى بعد وصولهما إلى البلاد بل اعتمدت أمينة على مدخرات كانت بحوزتها، ودعمها أشقاؤها المقيمون في الولايات المتحدة في تأسيس منزل لها في عمّان. أيضاً، بدأ كل من عبد وأمينة بالعمل وكسب المال في مرحلة مبكرة، ولم تُبادر أمينة بمتابعة مسألة الحصول على المساعدة الشهرية النقدية مع المفوضية إلا بعد تعليق مسألة إعادة توطين العائلة.

تواصل المسير ولا تستسلم

تقبّلت أمانة بأنها ستبقى في الأردن في المستقبل القريب، ولكنها ليست متفائلة حيال مكوث العائلة في البلاد على المدى الطويل. بالنسبة لها، تفوق تكاليف المعيشة قدرتهم على التحمل، خصوصاً في ظل محدودية فرصها المهنية، ما يحرمها من فرصة الادخار، ولكن، يبدو أنها مُصمّمة على استغلال هذه المرحلة الانتقالية في الأردن بالصورة الأمثل. تقول أمانة «لن أستعيد هذه الأيام أو هذا العمر لاحقاً، ولذا، أحاول أن أتعلّم أشياء جديدة أو أساعد الناس. كان للأردن دور في صقل شخصيتي لأصل إلى ما وصلت إليه اليوم، فقد بذلت جهداً من أجل ذاتي، وغيّرت من شخصيتي، ونظرتي ورؤيتي لهذا المجتمع. تعلّمت ضرورة تقبّل الطبقات الاجتماعية-الاقتصادية كافة، إذ أتعامل معها جميعاً في عملي. أفادتني إقامتي هنا في الأردن، ولكنني لا أستطيع أن أعيش في مثل هذه الظروف. أتمنى أن يمنحنا الأردن الجنسية الأردنية لتوسع دائرة عملنا ونبدأ مشاريعنا الخاصة لتأمين مستقبلنا».

كما تأمل أمانة أن تتضح أمامها تلك الخيارات المتاحة لعائلتها. لتحقيق ذلك، استفسرت من الأشخاص الذين تعرفهم عن السفر إلى تركيا ومن ثم الانتقال من هناك إلى دولة أخرى، ولكنها ترغب في الانتظار أولاً، إذ تأمل أن ينجح المسار القانوني في حل وضعها قبل أن تُقدم على أي خطوة أخرى. لا تمنع أمانة بالانتظار سنة أخرى فتقول «دائماً ما أطرح الأسئلة وأبحث عن طرق قانونية بديلة، غير أنني لم أتوصل إلى أي جواب. إعادة التوطين من خلال المفوضية هي الطريقة الوحيدة الممكنة، ولكنها لا تقدم لنا خطأ زمنياً واضحاً. استفسرت عن إمكانية لم الشمل مع أشقائي المقيمين في الولايات المتحدة، ولكن ذلك يستغرق عشر سنوات. لا يوجد باب لم أطرّقه، لا أستسلم، وما زلت أفكر بالحل».

رغم كل هذه التحديات، ظلت أمانة مُصرّة على النجاح. أثناء بحثها المستمر عن طرق للاعتماد على الذات، واجهت العديد من العقبات، ولكنها تجاوزتها بفضل وحدة العائلة، وعلاقاتها الاجتماعية المتينة وروحها الريادية. بيد أن كل مكتسباتها تظل هشة، واستطعن أن تلمس إرهاقها على الرغم من مظهرها الذي يبدو كامراً واثقة بنفسها، إلا أن أملها بتأمين مستقبل جيد لأطفالها يدفعها إلى الاستمرار في المحاولة.

تختم أمينة حديثها قائلة «بصفتنا لاجئين، لا نعيش حيوات كاملة ولا يسعنا أن نفعل ذلك، لذلك نحاول أن نتحكم بتوقعاتنا وتطلعاتنا وخفض سقفها كذلك». حتى مع كل تلك القيود، حققت أمينة وعبد الكثير، إذ دعما بعضهما للحفاظ على وحدة العائلة وسط كل هذه الصعوبات، وهي ليست مستعدة لأخذ قسط من الراحة بعد، ليس قبل أن تؤمن مستقبلاً مرضياً لعائلتها على الأقل.

رياديّ في معركة
مستمرة مع
تداعيات اللجوء



الستجاعة والبراعة لا تكفيان خليل (أبو سامر) (٤٠ عاماً) - سورية

كان خليل، وهو مواطن سوري عمره ٤٠ عاماً، أحد أكثر المشاركين حماسةً للريادة، ممّن التقينا بهم لغايات هذا البحث. يُعرف خليل، وهو متزوِّج من سيدتين وأب لـ ١٢ ابناً وابنةً، باسم «أبو سامر» نسبةً إلى ابنه البكر، ويتحمل مسؤولية عائلة كبيرة. عندما التقينا به، كان كل أطفاله في سن الدراسة مع إقامة العائلة في محافظة إربد، التي تقع في شمال الأردن وتستضيف حوالي ٢٠٪ من مجمل اللاجئين في البلاد.



يشعر أبو سامر بالاندماج في المجتمع، ولكنه غير متفائل حيال مستقبل عائلته في الأردن. لم يكن مشروعه مسجلاً قانونياً، وقد سبق له أن خسر بعض مدخراته جراء هذا الوضع غير الرسمي، كما تعرّض للترحيل إلى مخيم للاجئين عندما علمت سلطات إنفاذ القانون بأمر مشروعه هذا. ساوره القلق جراء عجز أبنائه عن العمل بسبب القيود المفروضة على اللاجئين في سوق العمل، وقد سئم من عجزه، هو الآخر، عن امتلاك الأصول وبناء حياة مستقرة، إذ يعيقه وضعه القانوني كلاجئ عن تحقيق مسعاه على الدوام. يقول خليل «ما يُصيبك في مقتل هنا هو أنك عدم قدرتك على فعل أي شيء بصورة قانونية».

عندما التقينا به للمرة الأخيرة في عام ٢٠٢٠، كان قد حصل على موافقة لإعادة توطينه في كندا، والتي يعتقد بأنه يستطيع استغلال مهاراته فيها بالشكل الأمثل. بيد أن الإجراءات تعطلت بسبب الجائحة، ما علّق مستقبل العائلة مرة أخرى. وهكذا أعاققت الجائحة مسير العائلة نحو وجهتها المقصودة.

تقبل حياة اللجوء

كانت مناقشة الخط الزمني للأحداث منذ وصول العائلة إلى الأردن في عام ٢٠١٣ وحتى أول لقاء لنا مع أبو سامر في عام ٢٠١٩ أشبه بتكريب الأحمية، فقد واجه صعوبة في تذكر التسلسل الزمني، وكانت ذاكرته مشوشة بسبب حدة التجربة والأثر الذي خلفته في نفسه.

ينشغل أبو سامر بالعديد من المشاريع والأعمال الجانبية التي يُحاول الجمع فيما بينها ويضطر إلى التعامل مع بيئة قانونية وبيروقراطية مقيدة، ما فاقم من صعوبة تذكر التسلسل الزمني للأحداث. انصب تركيزه، عوضاً عن ذلك، على تدبير أمور معيشته وتوسيع مشاريعه على أمل أن يصل يوماً إلى المستوى المعيشي الذي كان يتمتع به في سورية. عمل أبو سامر في قطاع المواصلات سابقاً، فامتلك حافلة بخمسين مقعداً في سورية، وكان يقودها لخدمة المسؤولين الحكوميين.

كما كان يمتلك سيارتين يؤجرهما لسائقين آخرين. وبفضل عمله لصالح الحكومة، تمتع أبو سامر بالعديد من المنافع، التي ساهمت بالإضافة إلى دخله من عمله الآخر وتأجير السيارتين في تأمين مستوى معيشة للعائلة يصفه بـ«الباذخ». كان قادراً كذلك على إقراض أفراد أسرته دون فائدة، ولم يكن بحاجة إلى مساعدة مادية من أي جهة، ويصف تلك الفترة بفخر قائلاً «كان الناس يحتاجونني، ولكنني لم أكن بحاجة منهم (من الناحية المادية)».

تغيرت كل تلك الظروف عندما بدأ الوضع السياسي في سورية بالتدهور. في بادئ الأمر، انتقل خليل وعائلته من دمشق إلى درعا، ومن ثم قرّر أن يصطحب عائلته بالسيارة إلى الحدود الأردنية عندما وقعت أولى التفجيرات في درعا. بينما هم يعبرون الحواجز العسكرية على طول ما يسميه بـ«طريق الرعب»، كان أبو سامر يدعو الله لكي تصل عائلته إلى بر الأمان فقط. مكثت العائلة في مخيم الزعتري لثلاثة أشهر، إذ كان عليهم أن يقبلوا بالحد الأدنى الذي وفرته المساعدات الإنسانية في حينه، ومن ثم استطاع أن يجد كفيلاً أردنياً يُخرج عائلته من المخيم. في ذلك الوقت، كانت الإيجارات مرتفعة للغاية، فواجهت العائلة صعوبة في إيجاد مسكن في المدينة.

لم يتخيل أبو سامر بأن حياته ستتغير بهذا الشكل، ومع أن توقعاته كانت مختلفة عندما قدم إلى الأردن. إلا أنه وجد نفسه يقيم في مخيم بداية، ومن ثم في منزلٍ بظروفٍ مزرية جعلته «يتمنى العودة إلى الإقامة في خيمة». يستذكر كيف لم يتمكن حينها من شراء المواد الغذائية لعائلته ومعاناته من الاكتئاب، ولكنه تقبّل في نهاية الأمر بأن هذا هو واقعهم في ذلك الوقت. توقّف عن قراءة الأخبار القادمة من سورية وتخلّى عن فكرة العودة إليها، إذ يقول أبو سامر «حتى أنني نسيت أن هناك دولة تُدعى سورية» خلال مقابله الأولى معنا. قد يبدو ذلك وكأنه تقدّم للأمام، ولكن حملت تلك العبارات شعوراً بانعدام الثقة وخيبة الأمل كما تبين لنا في المقابلتين اللاحقتين معه.

مشوار صعود لاجئٍ رياديٍ وسقوطه

كان أبو سامر يقود حافلة لنقل الأطفال السوريين من المدرسة وإليها مساءً، كما اعتاد على تأجيرها لمدرسة أخرى في الفترة الصباحية. بدأ بادخار المال، وإنفاقه وإدارته بحكمة وحصافة. بعد ذلك، وافق مالك الحافلة على بيعها له مقابل ألفي دينار أردني (٢,٨٢٠ دولاراً) على أن يدفع أبو سامر المبلغ في صورة أقساط شهرية. انتهز الرجل هذه الفرصة، معتبراً بأنها ستساعده في توفير مصاريف تأجير الحافلة وامتلاك الأصول، كما كان يأمل بإعادة تشغيل أرباح الحافلة في مشروع آخر كما يفعل رجال الأعمال الناجحون بالضبط. ولكن، كان الواقع يقول بأنه لم يكن يستطيع امتلاك الحافلة بشكل قانوني، إذ لا يُسمح للاجئين بحيازة الأصول بأسمائهم. لذا، ظل اتفاق البيع بين أبو سامر والبائع الأردني غير رسمي، ولعبت ثقته بالرجل الأردني وغيره من شركاء العمل أثناء مسيرته التالية دوراً أساسياً في توسيع عمله بسرعة كبيرة على مدار السنوات القليلة اللاحقة. اشترى حافلة «بيك آب» فيما بعد، وقام بتأجيرها، فكسب ٣٠٠ دينار أردني في شكل دخل إضافي في الشهر الواحد (٤٢٣ دولاراً). كما استثمر نقوده في مدرسة، والتي ظلت بسبب القيود القانونية على اللاجئين، باسم شريك أردني مرة أخرى.

على الرغم من التقدم الريادي الذي حققه، عانى أبو سامر كثيراً الانتكاسات المالية بسبب وضعه القانوني كلاجئ واعتماده على شركائه الأردنيين. على سبيل المثال تعرض مرة أثناء القيادة لحادث سير، وكان عليه أن يدفع غرامة قيمتها ألف دينار أردني (١,٤١٠ دولاراً) لافتقاره

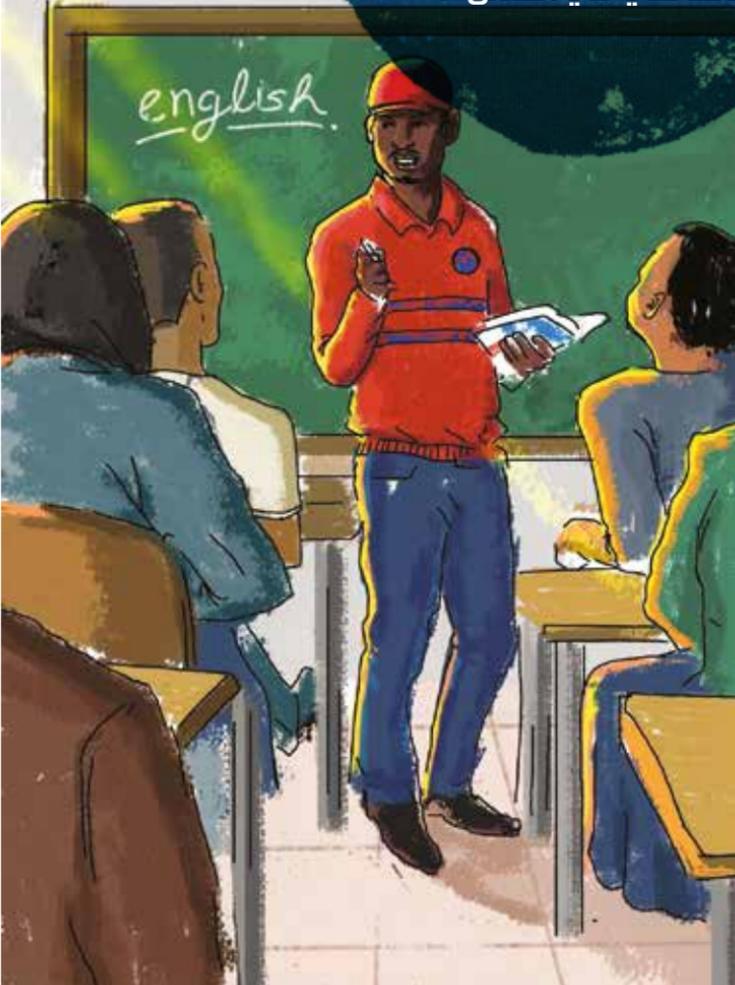
إلى رخصة قيادة أردنية (إذ لا يُسمح للاجئين بالحصول عليها). لم يخُن الآخرون ثقته مرة واحدة فقط، بل فعلوا ذلك مرات عديدة، إذ باع الشريك الأردني، الذي كان المالك الرسمي للحافلة، المركبة دون إعطاء أبو سامر حصته فيها. كما أبلغ شركاؤه الأردنيون ومالكو المدرسة الآخرون التي استثمر فيها الشرطة عن عمل أبو سامر غير القانوني معهم، وذلك بعد أن وقع خلاف بينهم. نتيجةً لذلك، رُحِّل أبو سامر مع عائلته إلى المخيم، ومع أنهم تمكنوا من العودة بفضل بعض معارفهم، إلا أن تلك الانتكاسات قد أثرت سلباً على ثقتهم بالناس. حتى مع كل تلك التجارب التي مرَّ بها، لم يكن أمام أبو سامر سوى محاولة البدء من الصفر مجدداً، وذلك بالاعتماد على دعم عائلته الذي لا يتزعزع، والتي اتحدت في مواجهة هذه الظروف. على سبيل المثال، أدارت زوجته كافتيريا صغيرة في المدرسة كما عمل جميع أفراد العائلة في مزرعة خلال أشهر الصيف.

عاش أفراد العائلة في منزل بسيط فاقته قطع الأثاث بساطة، كما حرصوا على الادخار بجد، فاستثمروا جزءاً من المال الذي كانوا يكسبونه في مشاريعهم مجدداً، أو في تحسين فرص تعليمهم وتطوير مهاراتهم.

عندما أجرينا المقابلة الثانية مع أبو سامر، أخبرنا بأن ظروفه كانت قد بدأت بالتحسن قبل فرض إغلاق صارم على إثر انتشار فيروس كورونا لمدة شهرين. في ذلك الوقت، كان قد انتهى من سداد آخر قسط من أقساط سيارة «الك اب»، ولكن أثر الإغلاق وتعطيل المدارس المستمر على دخله بشدة. وفي ضوء الأزمة الاقتصادية اللاحقة والبيئة التي تقيد اللاجئين، كان قد بدأ يفقد الأمل بوجود مستقبل لعائلته في الأردن. في الوقت الحالي، ينتظر أبو سامر أخباراً حول سفره المحتمل إلى كندا، إذ يأمل بأن يحصل أبناؤه على مستقبل أفضل هناك.

في كثير من الأحيان، تُظهر قصص صمود اللاجئين صفات الشجاعة، والثقة بالنفس والريادة، وحاز أبو سامر رصيماً عظيماً من هذه الصفات كما قرأنا. سعى أبو سامر إلى فعل كل ما بوسعه للإنفاق على عائلته، ولكن آفاقه وفرصه في تحقيق حياة أفضل في بلد اللجوء ظلت محدودة. كان يتمنى أن يستطيع متابعة أنشطته الريادية قانونياً، إلا أن حلمه هذا ظل بعيد المنال في ضوء القيود الحالية المفروضة على اللاجئين السوريين في الأردن.

«لدي الموهبة
والمهارات اللازمة
لأكون متخصصاً منتجاً
من الناحية الاقتصادية،
ولكن ماذا بوسعني أن
أفعل إن كان القانون
يحرمني من الحق
الأساسي في العمل؟»



مؤهل علمياً محرومٌ من الفرصة إسماعيل (٢٩ عاماً) - الصومال

في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وصل إسماعيل إلى الأردن هرباً من تجنيد الجماعات الإرهابية الإجباري للشباب في الصومال. كان قد أنهى مرحلة الثانوية العامة للتو، ولكنه افتقر إلى الأمان بسبب التهديدات الموجهة للشباب في مثل سنه، والتي كانت تزداد يوماً بعد يوم. كان عليه المغادرة إلى أي مكان آمن يستطيع متابعة دراساته العليا فيه. وبصفته أحد المتفوقين أكاديمياً، استطاع إسماعيل أن يحصل على منحة للدراسة في الأردن من واحدة من شبكات التعليم الرسمي في الصومال.



التحق إسماعيل بواحدة من أبرز الجامعات الأردنية لدراسة تخصص الهندسة. وعندما تدهورت الأوضاع في بلده بعد سنة من وصوله إلى البلاد، قرّر إسماعيل التسجيل كلاجئ في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. في ذلك الوقت، امتازت هذه العملية بسرعتها، فحصل على شهادة الاعتراف به كلاجئ في غضون أيام. كان إسماعيل عازماً على مضاعفة جهده لإنهاء دراسته، إذ كان التعليم الأمر الوحيد الذي يمكن له أن يُغيّر حياته، بحسب ما اعتقد في حينه. بيد أنه لم يكن من السهل عليه تدبّر أمور معيشته في الأردن كطالب لاجئ دون مصدر دخل ثابت، فطلب مساعدة مالية، ولكنه لم يحصل على أي شيء. كان عليه أن يعتمد على مساعدة أفراد عائلته في الصومال فضلاً عن أقرابه وأصدقائه حول العالم، ممن كانوا يُرسلون إليه المال من وقتٍ إلى آخر ليتابع دراسته.

أحلام يُعرقها اللجوء

في عام ٢٠١٦، تخرّج إسماعيل من الجامعة، وكان مستعداً لبدء مسيرته المهنية التي تحقق له الاستقلال المادي، فقد ظل ينتظر هذه اللحظة طيلة سنوات الدراسة الخمس. انتقل في حينه إلى العاصمة عمّان لاعتقاده بأنه قد يجد عملاً هناك. عاش مع خمسة أفراد آخرين من الجنسية الصومالية في شقة صغيرة بأوضاع مزرية في جبل عمّان، وهو الحي الذي يقيم فيه معظم الصوماليين، ما ساعده على توفير بعض من نفقات الإيجار. بوصفه خريجاً جديداً، كان واثقاً من قدرته على إيجاد عمل وبناء مسيرة مهنية جيدة في عمّان، ولكن هذا الأمل لم يتحوّل إلى حقيقة، إذ لا تسمح قوانين العمل في الأردن للاجئين بالعمل في وظائف مهنية كالهندسة.

يقول إسماعيل «أخذت أتقدم لأي وظيفة تُعيني على توفير الطعام، ولكن أصحاب العمل كانوا يتجاهلون طلبي عند معرفتهم بأنني لاجئ. لم أصبح لاجئاً باختيار، ولكنني أُجبرت على العيش بهذه الوضعية». شعر إسماعيل باستياء شديد عندما أدرك بأن ما يمنعه من العمل في القطاع الذي خطط للعمل فيه لسنوات طويلة لم يكن افتقاره للمهبة وإنما وضعه القانوني كلاجئ، كما لم ير أي ضوء في نهاية هذا النفق المعتم الطويل.

على الرغم من ذلك، لم يكن أمامه أي خيار آخر سوى القبول بأي عمل يؤمن له ما يكفي لشراء خبز يومه ودفع إيجار الغرفة المشتركة، أي ما مجموعه ٤٢ ديناراً أردنياً (أي ستين دولاراً). يقول إسماعيل عن ذلك «أصبح البحث عن عمل بمثابة عمل آخر أقوم به»، ومن ثم قادته تلك الظروف للتساؤل في سرّه «ما هي خياراتك الأخرى للبقاء إذا كنت ممنوعاً من العمل في الدولة التي تقيم فيها؟ ماذا لو حرمتك المنظمات الإنسانية من المساعدة لمجرد أنك أعزب ليس «مستضعفاً» في نظرهم؟ ما فائدة تعليمي إن لم أستطع العمل بشهادتي؟»

طيلة سنوات إقامته في الأردن، كانت المساعدة الشتوية السنوية المقدمة من المفوضية والتي تتراوح قيمتها ما بين مئتي إلى ثلاثمئة دينار أردني (٢٨٠ - ٤٢٠ دولاراً) هي المساعدة الوحيدة التي حصل عليها.

الاستفادة من واقعه الجديد قدر الإمكان

بدلاً من الجلوس في البيت مكتوف الأيدي، بدأ إسماعيل يتقدم للمشاركة في فرص التطوع لكسب الخبرة والاستفادة من تعليمه على الأقل. إلى جانب شهادته الجامعية، يتمتع إسماعيل بمهارات في اللغات والحاسوب، فهو يتحدث الصومالية والانجليزية والعربية بطلاقة، كما كان يتعلم اللغة الفرنسية أيضاً حين التقينا به. في عام ٢٠١٧، قبل للعمل كمترجم مستقل مع منظمة غير حكومية دولية لمساعدة اللاجئين الآخرين على الوصول إلى المساعدة القانونية المجانية التي تقدمها المنظمة. وفي وقت لاحق من ذلك العام، وجد عملاً يقوم به بشكل مستقل مع منظمة دولية أخرى وبدأ يكسب مبالغ صغيرة من المال، ولكن هذا العمل لم يكن منتظماً أبداً، كما كانت مهام الترجمة محدودة لقلّة عدد اللاجئين الصوماليين في الأردن.

بخلاف العديد من الصوماليين الآخرين في الأردن، فقد قدم إسماعيل إلى البلاد بتأشيرة طالب وحمل جواز سفره أختام الدخول المطلوبة، ما يساعده على التعامل مع السلطات الأردنية بثقة أكبر بالمقارنة مع غيره من المشاركين الصوماليين في بحثنا. بفضل هذه الوثائق، كان إسماعيل قادراً، مثلاً، على فتح حساب بنكي عندما كان طالباً في الجامعة، واستخدام خدمات تحويل النقود الدولية وفتح محفظة مالية. أيضاً، استخدم حسابه البنكي لتلقي دفعات مالية بسيطة مقابل عمله المستقل. وباستخدام جواز سفره، ساعد صوماليين آخرين، ممن لم يمتلكوا مثل هذه الوثائق، على إرسال الحوالات المالية الدولية واستقبالها.

بيد أننا عندما التقينا به لآخر مرة في عام ٢٠٢٠، أخبرنا بأن صلاحية جواز سفره قد انتهت، ولم يكن تجديده ممكناً إذ ليس للصومال سفارة في الأردن. بدلاً من ذلك، يُمكن أن يقوم عدد من الصوماليين بجمع طلباتهم وإرسالها إلى سفارتهم في العاصمة السعودية، الرياض، ولكنها مهمة شاقة وتحتاج إلى وقت طويل. كان حسابه البنكي لا يزال فاعلاً، إلا أن البنك طلب إليه مؤخراً تحديث معلوماته ووثائقه الشخصية، فخشى من إغلاق حسابه لانتهاء صلاحية جواز سفره، وهو الحد الأدنى من الوثائق المطلوبة لفتح حساب بنكي للأجانب في الأردن. إذا ما خسر إسماعيل فرصة الوصول إلى الخدمات المالية، فهذا يعني أن كثيرين غيره، ممن يعتمدون عليه، سيعانون جراء ذلك أيضاً.

الدوران في حلقة اللجوء المضرة

على الرغم من أنه يتمتع بمهارات ومؤهلات متقدمة، يظل إيجاد عمل هو التحدي الأكبر الذي على إسماعيل مجابهته. في عام ٢٠١٩، تلقى إسماعيل مكالمة بخصوص التقدم إلى وظيفة في منظمة دولية، وطلب منه جلب تصريح عمل. بعد التشاور مع مؤسسة تقدم الدعم القانوني، عرف بأن ذلك أقرب إلى المستحيل، إذ حتى وإن تمكن من إثبات عدم إمكانية ملاء الشاغر من قبل مواطن أردني، فسيكون عليه التنازل عن اعتراف «اللجوء» للحصول على التصريح كمهاجر. لم يرغب إسماعيل في فقدان الحماية التي يتمتع بها كلاجئ معترف به للحصول على وظيفة غير دائمة. يقول إسماعيل «لا تقدم المفوضية المساعدة لنا إذا كنا نعمل، ولكن الحكومة لا تسمح بمنحنا تصاريح عمل، وأصحاب العمل يطلبون هذا التصريح كجزء من عملية التوظيف. إنها متاهة لا تنتهي».

وكما هو الحال بالنسبة لكثير من المشاركين، لا يعتقد إسماعيل بأن البقاء في الأردن ممكن، ولكنه لا يستطيع العودة إلى بلده الأم نظراً لتدهور الوضع الأمني وعدم وجود فرص عمل تناسبه. يقول إسماعيل «لدي الموهبة والمهارات اللازمة لأكون شخصاً منتجاً من الناحية الاقتصادية، ولكن ماذا بوسعي أن أفعل إن كان القانون يحرمني من الحق الأساسي في العمل؟ لا أشعر بأن الاتكال على المساعدة الإنسانية يحفظ لي كرامتي، إذ تعلمت من ديني أن اليد التي تعطي مباركة أكثر من اليد التي تتلقى المساعدة».

عندما تُغلق كل الأبواب

يعتبر إسماعيل بأن إعادة التوطين في دولة ثالثة هي خياره الوحيد، ولكنه يدرك بأنه شاب أعزب، ما يعني بأنه لن يُعطى الأولوية أبداً. قبل عامين، سجل في برنامج يُساعد الأردنيين واللاجئين على الهجرة الشرعية إلى دول ثالثة وفقاً لمهاراتهم، ولكنه لم يحرز أي تقدم. أخبره المسؤولون أنه يتمتع بمهارات اللغة الإنجليزية المطلوبة، ولكنه لا يُلبي باقي معايير الخبرة المهنية في مجال الهندسة، والتي لن يلبها أبداً في حالته فهو ممنوع من العمل بشكل قانوني في هذا المجال، ولذا يظل هذا الباب مغلقاً في وجهه. كما جرّب التقدم إلى منح دراسية (إذ

سافر عدد قليل من الصوماليين إلى كندا)، ولكنه عرف بأن سنه قد تجاوز الحد الأعلى اللازم الذي يؤهله لهذه المنح.

في نهاية المطاف، وبما أنه عالق في الأردن، قرّر إسماعيل أن يُحسن استغلال وقته وقدراته من خلال دعم المجتمع الصومالي بكل الطرق المتاحة. يقوم بتيسير اتصالاتهم مع المنظمات الإنسانية، ويحاول التشبيك بين الناس الذين يحتاجون إلى مساعدة ومن يقدمها، ويطمئن على أحوالهم بصورة دورية ويُساعد الأشخاص الذين تعرضوا للسجن. يتمتع إسماعيل باحترام كبير في المجتمع، وهناك الكثير من الصوماليين الذين يتمنون له الخير من مختلف أنحاء العالم، فقد ساعدهم ذات يوم واستطاعوا من بعدها أن ينتقلوا إلى دولة ثالثة. تُلهمه هذه المحبة الاستمرار في السعي أملاً منه في مستقبل أفضل.



أنتجار النخيل

قصص صمود النساء اللاجئات

قد تتحني أشجار النخيل بفعل الرياح، إلا أنها تبقى صامدة حتى في أعتى العواصف، مستتدة إلى جذورها الراسخة في الأرض. رأينا ما يُشبه هذا الصمود في قصص فاطمة، وسحر، وأمل وريما. تضطلع النساء اللاجئات بأدوار جديدة ويتحملن مسؤوليات شتى بعد التهجير، فيبدأن بدخول المجال العام لغايات العمل والحصول على الدعم المؤسسي.

خلال هذه التجربة، تعيق مسيرتهن تحديات مختلفة نتيجة الأعراف الاجتماعية المقيدة، وانعدام الأمان الشخصي، ومحدودية العلاقات الاجتماعية والأعباء المزدوجة بصفتهن المسؤولات عن تقديم الرعاية لأسرهن والمعيلات الوحيدات لها. ونظراً لمحاولاتهن المستمرة الصمود في ظل ندرة الدخل والافتكالك على المساعدة النقدية، ينصب تركيزهن على عبور الأزمات في ذاك اليوم، أو الأسبوع أو الشهر فقط. لا تشير هذه التحديات إلى الهشاشة وحسب، وإنما تجسد روح النساء التي ترفض الاستسلام للظروف أيضاً. تسلط القصص التالية الضوء على ما يمكن النساء من الانتقال من حالة «الهشاشة» إلى «الصمود»، وتشرح ما يمكن لنا فعله في حال رغبتنا بتمكينهن حقاً المواصلة إنجازاتهن.

81

مائلة غير أنها لم تنكسر بعد

فاطمة (٣٣ عاماً) - السودان

87

«ما تحملته لا تقوى على حمله الجبال»

سحر (٣٦ عاماً) - العراق

93

قلبٌ مضطرب

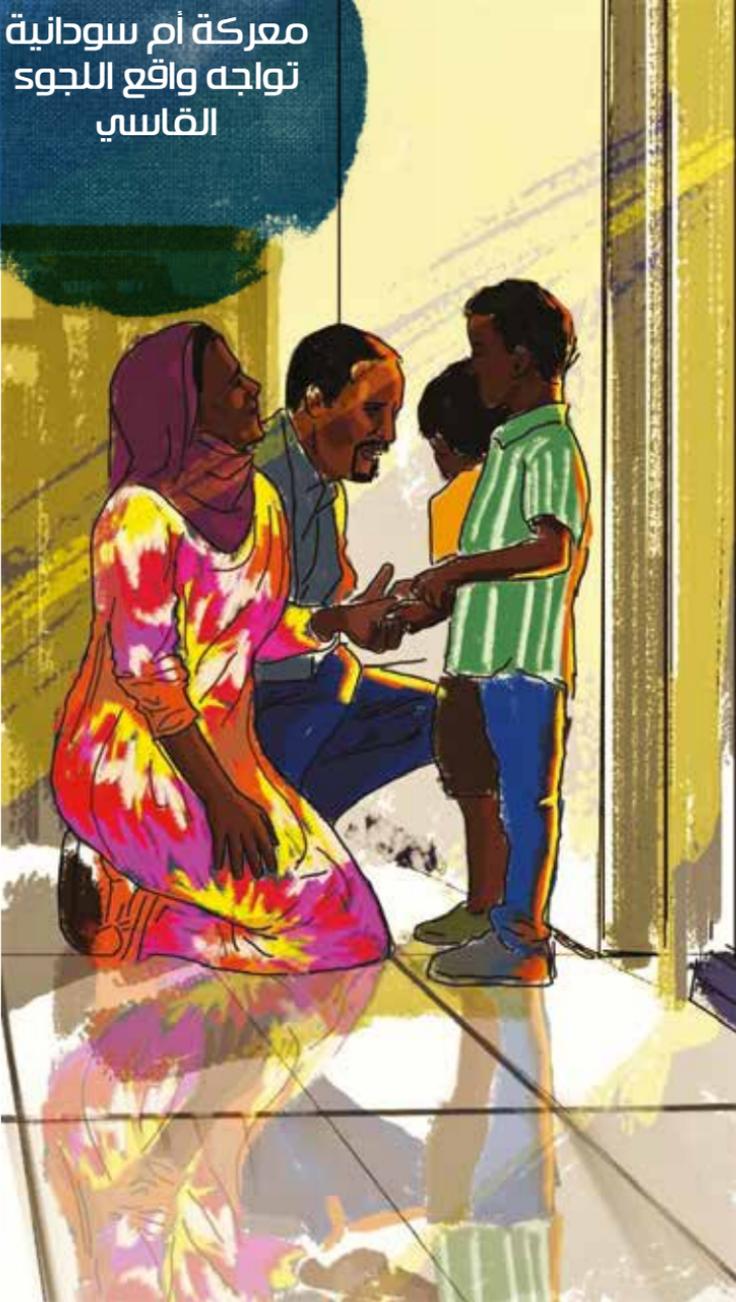
أمل (٤٢ عاماً) - الصومال

99

جوانب التغيير المتضاربة

ريما (٣٢ عاماً) - سورية

معركة أم سودانية
تواجه واقع اللجوء
القباسي



مائلة غير أنها لم تنكسر بعد فاطمة (٣٣ عاماً) - السودان

«قبل أيام، رسم ابني نخلة وقال لي: هذه أنتِ ماما، أنتِ نخلتنا. سألته ماذا تقصد؟ فأجاب قائلاً: أنتِ قوية، تعملين وتأخذيننا إلى المستشفى. أنتِ تشبهين هذه الشجرة، تقفين مثلها على أرض صلبة.»



في أول لقاء لنا مع فاطمة، كان من السهل أن نرى بأنفسنا قوتها رغم كل التحديات التي تواجهها بصفتها معيلة عائلتها، ولكننا لاحظنا أيضاً أنها تبدو أكبر من عمرها الحقيقي حينها، أفرّت فاطمة بأنها سئمت من حياتها كلاجئة سودانية في الأردن.

بحسب ما أخبرتنا، كانت حياتها في البلاد أسهل قليلاً في وقت ما. في عام ٢٠٠٧، وصلت فاطمة إلى الأردن لأول مرة، ولكنها واجهت صعوبة في التأقلم مع محيطها الجديد، وعادت إلى السودان، ولكن، ساءت الأوضاع الأمنية هناك بعد عودتها بفترة وجيزة. علاوة على ذلك، توفيت والدتها وابنها الذي أنجبته في السودان أيضاً، والذي مات هناك بسبب قلة الاهتمام الطبي، علاوة على ذلك، كان ذلك اليوم أتعس يوم في حياتها. عندما أدركت بأن كل أقاربها قد صاروا خارج السودان، قرّرت فاطمة العودة للعيش مع زوجها، الذي كان ما يزال مقيماً في الأردن. في عام ٢٠٠٩، عادت فاطمة إلى الأردن، محاولة إيجاد موطئ قدم لها في مكان يرفضها ويمارس التمييز ضدها بسبب عرقها ووضعها كلاجئة مجدداً.

تعود أصول فاطمة إلى إقليم دارفور، ولكنها انتقلت إلى العاصمة السودانية، الخرطوم، عندما اشتدت الحرب في موطنها الأصلي. توفيت والدها وهي ما تزال صغيرة السن، فعملت مع أمها في تحضير الوجبات وبيعها في السوق. على الرغم من حالة العائلة المادية الصعبة، كانت فاطمة تتوي متابعة دراستها، وقد أنهت الفصل الأول من مساقات علم الحاسوب في الجامعة، ولكنها اضطرت إلى تركها عندما صارت عاجزة عن دفع الرسوم.

من ثم اقترنت فاطمة بزوجها الحالي، الذي يكبرها بـ ٢٧ عاماً، وانتقلت إلى الأردن لتبدأ حياتها الزوجية معه. كان زوجها قد غادر السودان في منتصف الثمانينيات للعمل في العراق، حيث تعرّض هناك للتعذيب - لم توضح فاطمة السبب في ذلك - ليأتي بعدها إلى الأردن طالباً اللجوء فيه. شرحت لنا فاطمة بأنه ما يزال يعاني من آثار التعذيب، ولم يتمكن أي طبيب من تشخيص حالة الصدمة التي يعاني منها أو معالجتها.

رمال متحركة

في سنواتهم الأولى في الأردن، كان أفراد العائلة قادرين على تدبير أمورهم، إذ كان زوج فاطمة، على الأقل، قادراً على إيجاد أعمال تؤمن له ما بين ٢٥٠-٣٠٠ دينار أردني (٣٥٣-٤٢٣ دولاراً) في الشهر الواحد، وعمل في العاصمة عمّان وفي محافظة معان الواقعة في جنوب الأردن. في عام ٢٠١٦، منعت حالته الصحية من تأدية الأعمال التي تُعرض على الرجال اللاجئين في العادة، مثل حمل الأوزان الثقيلة في السوق، فكان هذا أصعب عام يمر على العائلة.

وبعد انقضاء عام واحد، اضطرت فاطمة للبدء بالعمل من أجل الإنفاق على عائلتها المكونة من خمسة أفراد: هي وزوجها وأطفالهما الثلاثة. بدأت فاطمة بتقديم خدمات إزالة الشعر بالشمع للنساء في صالونات التجميل المحلية، ولكن العمل كان موسمياً يزداد الطلب عليه بشكل رئيس في فصل الصيف. وفي وقت لاحق، وجدت وظيفة أكثر استقراراً في صالون تجميل في عمّان رغم أنها لم تكن تحمل تصريح عمل، وهو عبارة عن وثيقة يكاد يستحيل على السودانيين استخراجها في الأردن بطريقة قانونية. عملت فاطمة لساعات طويلة مقابل أجر زهيد، ولكن الأسوأ من ذلك أنها شعرت بال«إذلال» بسبب تعليقات بعض الزبونات على لون بشرتها (حتى وإن لم تكن هذه التعليقات تُقال صراحة، ولكنها كانت واضحة من لغة الجسد). قررت أن تترك العمل، ورفضت صاحبه دفع آخر مستحقات فاطمة المالية، ولكنها لم تتردد في الاستعانة بخدمات محام استطاع أن يُفنع مالكة الصالون بدفع أجورها المستحقة.

بعد أن تركت عملها في الصالون، لجأت فاطمة إلى تقديم خدمات التجميل بشكل مستقل، ليخيب ظنها مرة أخرى بسبب تدني الأجور.

ومن ثم تراجع الطلب على خدماتها مع بدء انتشار فيروس كورونا. أما اليوم، فتجد فاطمة نفسها في مأزق، إذ لا تستطيع التفكير في طريقة أخرى لجني الدخل، كما لا تحمل شهادة رسمية يمكنها الاعتماد عليها نظراً لأنها لم تكمل تعليمها الجامعي في السودان. في الوقت الذي تقدم فيه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي مساعدة شهرية بقيمة ٢٤٥ ديناراً أردنياً (٣٤٥ دولاراً)، فإن قائمة مصاريف فاطمة تطول وتكاد لا تنتهي.

يبلغ إيجار مسكن فاطمة الشهري ١٣٠ ديناراً أردنياً (١٨٣ دولاراً). وبهدف تقليل نفقات الإيجار، ترغب فاطمة في الانتقال إلى شقة أصغر في الحي السوداني بإيجار أقل، ولكنها تخشى من الصدام مع الجيران، الأمر الذي يُشاع بأنه منتشر. تقول فاطمة «أتمنى أن نجد عملاً في الحراسة (بحيث لا يدفعون الإيجار)، حتى نتمكن من توفير هذه الكلفة، ونجمع المال لنغطي الرعاية الطبية التي يحتاجها زوجي. غير أن الناس لا يريدون عائلة تعيش معهم، بل يريدون رجلاً عازباً، أو لديه طفل واحد لا ثلاثة أطفال مرة واحدة».

يمثل الإيجار تحدياً واحداً فقط من مجموعة تحديات تواجهها فاطمة، فثلاثة من أصل خمسة أفراد في أسرتها يحتاجون إلى رعاية طبية مستمرة لا تغطيها المفوضية، ودفعها على حسابهم الخاص يُرهق ميزانية الأسرة إلى حد كبير. تعلق فاطمة على سبب قلقها بالقول «ليس لدينا ما يكفي من المال لدفع كشفية الطبيب. لا أنام في الليل لتلقي من المستقبل. ما الذي سأفعله كأم لثلاثة أطفال دون وجود زوجي؟».

بالإضافة إلى هذه المخاوف، شعرت فاطمة بالقلق أيضاً بسبب صعوبة تأمين المال اللازم لعلاج نطق ابنتها، إذ تكلف جلسة العلاج الواحدة ١٥ ديناراً أردنياً (٢١ دولاراً). في بعض الأحيان، يقوم عدد قليل من معارفها بمساعدتها في تغطية تكاليف الجلسات. على الرغم من لطف هذه اللفتة، إلا أنها لا تحل المشكلة، كما يسبب طول الفترة الزمنية التي تفصل ما بين الجلسة والأخرى القلق لفاطمة، ما يجعلها غير مفيدة في علاج ابنتها.

وعلى رأس كل تلك المخاوف فيما يخص الابنة، فإن فاطمة قلقة أيضاً بشأن ابنتها الأكبر، الذي يعاني من اضطراب عصبي، إذ كانت المفوضية

تغطي تكاليف علاجه، ولكن دعمها لم يكن منتظماً. في الوقت الحالي، تنتظر فاطمة تجديد هذه التغطية، إلا أنها مضطرة إلى دفع تكاليف علاجه على حسابها الخاص حتى ذلك الحين.

التحلي بالشجاعة في مواجهة العنصرية

إلى جانب تأمين مصاريف الإيجار والعلاج الطبي، تواجه فاطمة صعوبة في تأمين مصاريف دراسة أطفالها، إذ سجلتهم في مدرسة خاصة بعد تعرضهم للتمييز في المدارس الحكومية. في الواقع، انتقلت عائلة فاطمة إلى حي جديد، والذي يقيمون فيه اليوم، لأنهم سمعوا بوجود مدرسة خاصة جيدة فيه يرتادها أشخاص من ذوي البشرة الملونة، وكانوا يأملون بأن يساعد وجود هؤلاء في اندماج أطفالها بطريقة أسلس في المدرسة. بيد أن القرار كان صعباً على العائلة، إذ اضطرت إلى مغادرة المنطقة التي يعيش فيها أصدقاء سودانيون والتخلي عن الدعم الذي يقدمه هؤلاء. لا تعتقد فاطمة بوجود أي خيار آخر أمامها. يشعر أبنائها بسعادة أكبر عامة في مدرستهم الجديدة، ولكنهم ما زالوا يواجهون التمييز العنصري، ما جعل زوجها يذهب ذات مرة بنفسه إلى المدرسة ويجلس مع أقرانهم، ليشرح لهم بأن اللون لا يجب أن يخلق فجوة بينهم، وبأن أطفاله «غرباء» في البلاد ولذا من الواجب دعمهم بدلاً من التمر عليهم.

لم يقتصر التمييز العنصري على المدرسة، فقد وصل إلى الحي، إذ يتعرضون لتعليقات عنصرية من جيرانهم باستمرار. تحاول فاطمة أن تتم براحة البال بالابتعاد عنهم والانشغال بحياتها الخاصة، ولا تتواصل مع الجيران إلا في الحالات الضرورية. تُعلم أطفالها مواجهة مثل هذه التعليقات بمزيد من الثقة بالنفس، وتطلب إليهم الرد على أية تعليقات عنصرية بالقول «أحب لوني هذا».

«نتنفس، ونأكل ونشرب، ولكننا لسنا أحياء»

مع بدء انتشار فيروس كورونا، واجهت فاطمة صعوبة في إيجاد عمل. عندما تحدثنا معها في شهر حزيران/يونيو ٢٠٢٠، كانت مدينة بحوالي ٥٦٠ ديناراً أردنياً (٧٩٠ دولاراً)، إذ كانت عاجزة عن دفع الإيجار ومصاريف المدرسة، مع لجوئها للدين لتلبية الحاجات الأخرى. كما كانت تفكر أيضاً بإخراج أطفالها من المدرسة. بالطبع، لم يكن هذا

هو خيارها الأول، ولكنها لم تعد قادرة على تحمل تكاليف دراستهم في مدرسة خاصة، ولم ترغب في إعادتهم إلى المدارس الحكومية. كان رفاههم العاطفي هو الأولوية بالنسبة لها. حصلت فيما بعد على تبرعات من جهات خاصة لدفع الرسوم المستحقة، ومن ثم استطاعت أن تلتقط أنفاسها أخيراً بعد التحول للتعليم عن بعد، إذ عرضت المدرسة تخفيض الرسوم بنسبة ٤٠٪. لكن، أنكر صاحب المدرسة لاحقاً تقديمه هذا العرض من الأساس وطلب الرسوم كاملة، وعندما عجزت عن سدادها، لم يعد أمامها من خيار سوى إعادة أطفالها إلى المدرسة الحكومية، كما استمرت في سداد الإيجارات المتأخرة تدريجياً.

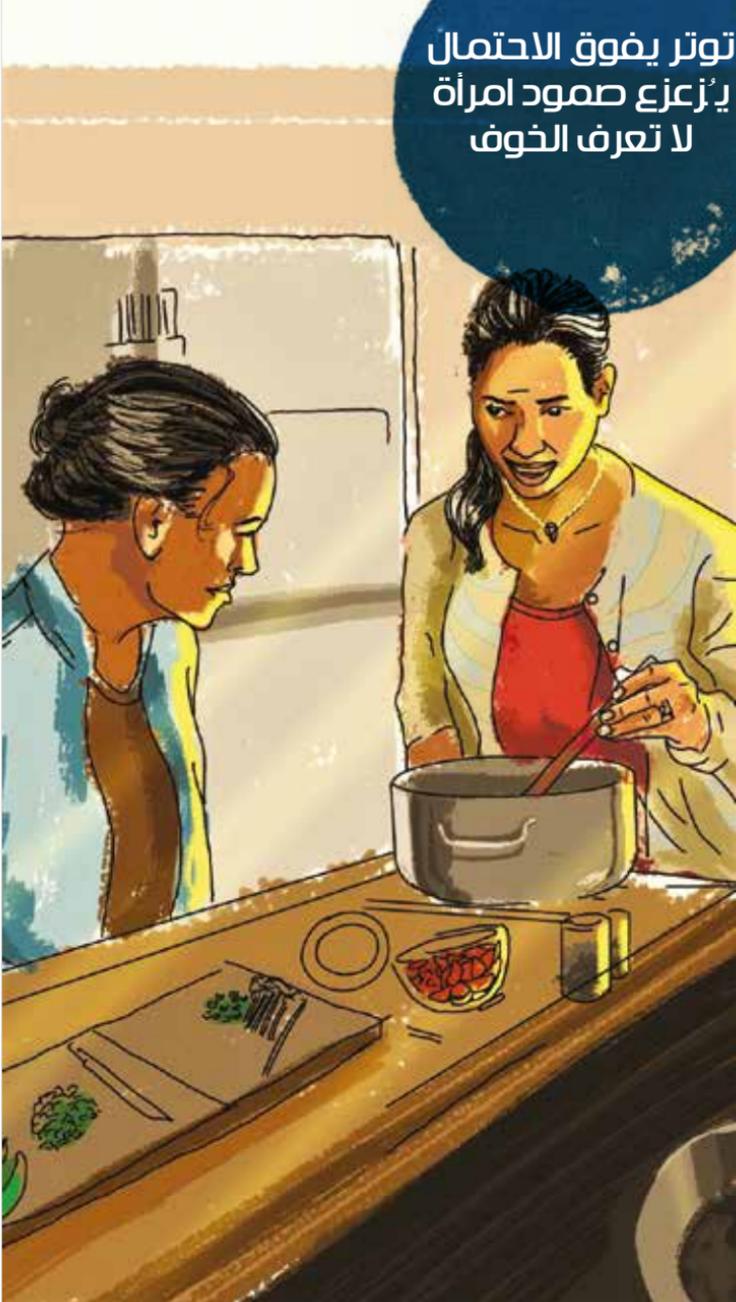
في آخر لقاء معها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، كانت لا تزال مدينة بمبلغ ٣٧٥ ديناراً أردنياً (٥٣٠ دولاراً)، واضطرت في نهاية المطاف إلى الانتقال إلى منزل جديد في المنطقة ذاتها بسبب عجز العائلة عن دفع الإيجار.

في ظل محدودية الدعم، وانعدام فرص الاندماج واستمرار معاناتهم من أجل البقاء، تؤمن فاطمة بأن الحل الوحيد الفعّال يتمثل بإعادة توطين العائلة في دولة ثالثة، إذ تقول «نحن نتنفس، ونأكل ونشرب، ولكننا لسنا أحياء».

تواصل فاطمة متابعة طلبها لإعادة التوطين في المفوضية، فاعتادت على زيارتها كل أسبوع لمعرفة المستجدات قبل انتشار فيروس كورونا وإغلاق مكاتبها بالكامل، حتى أن الموظفين طلبوا منها صراحةً ألا «تعود» إلا بعد أن يتصلوا هم بها، وطمأنوها بأن طلبها سيُعطى الأولوية. ولكن لم يحدث أي تقدم في ملفها منذ ذلك الحين.

بينما هي تنتظر، سمعت فاطمة وعائلتها عن عائلات أخرى أُعيد توطينها، ما جعلهم يُشكّكون في عدالة عملية طلب اللجوء. تُقدّر فاطمة تشبيه ابنها لها بـ«النخلة»، ولكنها تعترف بأنها لم تُعد قادرة على تحمل كل هذا التوتر. في بعض الأحيان، تتمنى العودة إلى السودان بغض النظر عن العواقب. ليس بيدها اليوم سوى الصلاة ليعينها الله على التحمل، وتحاول أن تترك بقية المسائل للقدر.

توتر يفوق الاحتمال
يُزعزع صمود امرأة
لا تعرف الخوف



«حتى الجبال لا تقوى على تحمل ما تحملته»

سحر (٣٦ عاماً) - العراق

في عام ٢٠١٣، وصلت سحر إلى الأردن برفقة زوجها وأطفالها الثلاثة. قُتل والدها، وهو قائد سُني يتمتع بنفوذ عشائري واسع، في بلدها الأم، ما جعل أفراد العائلة يخشون مواجهة المصير ذاته. كما أصيب شقيقها بعبار ناري سبب له إصابة بليغة، فارتأت العائلة الانتقال من بغداد إلى محافظة أخرى، ولكنهم لم يشعروا بالأمان فيها، فهربت العائلة إلى سورية. أما سحر، فقد بقيت في العراق مع زوجها وأطفالها.



لم تكن الإقامة في سورية أكثر أمناً، فواجه أفراد العائلة مخاطر فيها أيضاً، وانتقلوا أخيراً إلى الأردن، الذي فضّلوه على تركيا، لأنه بلد ناطق باللغة العربية، وكان لديهم بعض المعارف من العراقيين الذين يقيمون في عمّان الغربية، وهي منطقة صغيرة يسكنها معظم العراقيين الأثرياء. عاشوا في تلك المنطقة في الفترة الأولى، ولكنهم لم يتمكنوا من الاستمرار في دفع الإيجار فيها، فرحلوا إلى حي يسكنه ذوو الدخل المحدود.

شأنهما شأن معظم العراقيين، بدأت سحر وزوجها بالبحث في مسألة إعادة التوطين فور وصولهما إلى الأردن، ولكنهما انفصلا بعد سنوات قليلة، رغم معارضتها فكرة الطلاق بسبب الوصمة التي كانت متأكدة من أنها ستلحق بها بعد اتخاذ القرار خصوصاً في دوائرها الاجتماعية. بيد أنها شعرت بأنه لم يعد بيدها حل آخر بعد سنوات طويلة من خيانة زوجها لها.

شهدت حياة سحر الكثير من التغييرات بعد الطلاق، فكان عليها أن تتقدم بطلب جديد لإعادة التوطين في الولايات المتحدة، إذ كانت متحمسة للانضمام إلى بقية أفراد العائلة المقيمين هناك، وأصبحت هي المسؤولة عن الإنفاق على أطفالها بصفتها «الأم والأب» في آن واحد.

تأمين الحاجات الأساسية

يشعر العديد من اللاجئين بالاضطرار للمخاطرة والعمل دون تصريح رسمي، ولكن حالة سحر مختلفة، فهي لا تملك مجرد ترف المحاولة. لو ألقى القبض عليها أثناء العمل بطريقة غير قانونية، فقد تواجه التوقيف والترحيل، لذلك تُحاول أن تظل بمنأى عن أعين السلطات. تقدم سحر خدمات التجميل والتدليك من منزلها للنساء اللواتي تثق بهن، وقد تعلمت هذه المهارات بنفسها. يدر هذا العمل بجد ذاته دخلاً محدوداً، ولكن بعض الزبائن يقدمون لها إكراميات أو هدايا لأطفالها بين الحين والآخر، على الرغم من أنها لا تحب أن تطلب أي مال زائد عن تكلفة الخدمة، إذ تشعر بالحرَج من طلب مثل هذا الدعم.

ومن أجل تأمين حاجات عائلتها الأساسية، تتلقى سحر مساعدة نقدية شهرية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي، والتي كانت قيمتها في البداية ٢٢٠ ديناراً أردنياً (٣١٠ دولاراً)، ومن ثم حُضض المبلغ فيما بعد إلى ١٢٠ ديناراً أردنياً (١٧٠ دولاراً) عندما بدأت العائلة تتلقى قسائم الغذاء من برنامج الغذاء العالمي بقيمة ٢٣ ديناراً أردنياً (٣٢ دولاراً) لكل فرد. تقول سحر «لولا هذا الراتب الشهري، لكننا في وضع تعيس للغاية. تُعينني هذه المساعدة على الاعتناء بأطفالي». بيد أن هذا المبلغ لا يكفي لتغطية مصاريف العائلة الأساسية، مثل الإيجار وفواتير الكهرباء والمياه، والغذاء، ورسوم مدرسة أطفالها والحاجات الطبية، ولكنها تظل تحاول أن تكون مدبرة منزل حكيمة، بحيث تُحسن استغلال الموارد المحدودة، وتستدين، في بعض الأحيان، المال من العائلة إلا أنها لا تذكر بالضبط قيمة هذه الديون.

بخلاف غيرها من اللاجئين العراقيين الذين التقيناهم لغايات هذا البحث، والذين ينتمون إلى عدة أقليات دينية ووصلوا إلى الأردن مباشرة بعد اعتداءات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية، اندمجت سحر في مجتمعها المحيط بصورة ملحوظة، كما أن لها العديد من الأصدقاء العراقيين والأردنيين، ممن تحب التواصل معهم. على سبيل المثال، تُساعد سحر جارتها الأردنية المتزوجة من مواطن عراقي، وتعلمها وصفات طهي المأكولات العراقية، كما تتشارك العائلتان الوجبات.

بالنسبة لسحر، تُعدّ هذه فرصة مناسبة للاستمتاع بصحبة العائلة الأخرى وتقليل مصاريف الأكل في آن معاً. وبفضل علاقاتها الاجتماعية مع الجيران والأصدقاء، ممّن لهم أطفال في أعمار تقارب أطفالها، تستطيع سحر أن تؤمن الملابس والكتب لهم، كما بدأت مؤخراً في تنظيم رحلات سياحية داخلية مقابل رسوم بسيطة، وهي فكرة استوحتها من صديقة تعمل في مجال الترجمة. نجحت سحر إلى حد ما في إدارة هذا العمل، وذلك بفضل مهاراتها في التشبيك، إلا أن الدخّل المتأتي منه ما يزال مُتدنياً ومتذبذباً، ما يجعله مصدراً لا يُمكن الاعتماد عليه.

على الرغم من اندماجها في المجتمع الأردني إلى حد كبير، لا تشعر سحر بالاستقرار في البلاد. أخبرتنا بأن زوجها في سن مبكرة لم يسمح لها بإكمال تعليمها. أثناء إقامتها في الأردن، حضرت العديد من الدورات في مجالات مختلفة، كالنحت، والبرمجة، واللغة الإنجليزية، وتمكين المرأة، والعلاج الطبيعي وتدريب المدربين، ولكنها عجزت تطبيق أي من هذه المهارات على أرض الواقع بسبب إخفاقها في استخراج تصريح عمل.

الواقع يُثبط عزميتها

بصفتها أمّاً وحيدة تعيش في دولة غريبة عنها، تعيش سحر جملة من التحديات اليومية، ولكنها تستمر في مقاومتها وتحاول أن تتعامل معها بهدوء. تقول سحر «(في بعض الأحيان)، أعاني حالة نفسية سيئة، وأحياناً أعاني من انهيار نفسي شديد. حاولت الانتحار عدة مرات خلال كل تلك السنوات التي قضيتها في الأردن. وبعد مرور أعوام، أدركت بأنني أفقد السيطرة على حياتي. خسرت شبابي، وتساءلت في سري: إلى متى أظل مدفونة وأنا على قيد الحياة؟ عليّ أن أتأقلم. هذا هو واقعي سواء أعجبتني أم لم يعجبني، لذا بدأت أفكر بطريقة إيجابية، بأن الغد سيكون أفضل. فعَلْتُ عندها هرمون الطموح والسعادة، كنت لأموت لولا ذلك.

من جهة أخرى، لا ينفي هذا أن التوتر، أحياناً، يفوق قدرتها على الاحتمال، خصوصاً بعد انتشار جائحة كورونا، إذ بالكاد تتمكّن من إيجاد عمل، ولا يمكنها مشاركة الوجبات مع جيرانها بسبب قلقها هي ومن حولها من النقاط عدوى الفيروس. وهكذا بقي أفراد العائلة

عالمين في بيوتهم، وكل ما يفعلونه هو استهلاك المواد الغذائية بنهم أكبر من ذي قبل.

مع تراكم تلك الضغوطات جميعها، عانت سحر من مستويات حادة من التوتر واختلال الهرمونات، كما ولاحظت بأن الأدوية التي وصفها لها الطيب تُشعرها بعصبية شديدة، واستفزاز سريع، ما أثر على علاقتها بأطفالها. كان ابنها، الذي لم يبلغ السن القانوني للعمل بعد، يأمل في ترك الدراسة والعمل لمد يد العون لعائلته، ولكنها عارضت تلك الفكرة بكل طاقتها.

تقول سحر «ماذا أقول؟ إنهم أطفال ولهم حاجات. أطلب منهم الصبر دائماً واعدة إياهم بأن وضعنا سيتحسن يوماً ما. بدأ ابني يقول بأنه سئم من أملنا بإعادة توطينا مستقبلاً، وبأنني سأحقق لهم كل رغباتهم حينها. في بعض الأحيان، أبدأ بالبكاء عندما يضغطون علي، فيعتذرون لي ويقطعون لي وعداً بعدم تكرار فعلتهم مجدداً، ولكن من حقهم أن يعيشوا السعادة. لا أستطيع تحمل كلفة تأمين كل شيء لهم، فأنا بالكاد أفصح في تأمين الأساسيات».

الفضل في التأقلم

في ظل مثل هذه التحديات اليومية الضاغطة، تستمر معاناة سحر، التي تتساءل «إذا لم تكوني بخير وإن كانت حالتك النفسية سيئة للغاية، كيف سيكون بوسعك مجرد التفكير حتى؟»

استطاعت سحر حضور بعض جلسات الدعم النفسي في السابق، ولكن تمنحها هذه الجلسات راحة قصيرة الأمد. لربما سمحت لها بفرصة الخروج من المنزل والانشغال عن المصاعب اليومية، ولو كان ذلك مؤقتاً، إلا أنها لم تُعالج مُسببات التوتر لديها. أما اليوم، وفي ظل القيود المفروضة بسبب انتشار فيروس كورونا، فلم يعد الوصول إلى مثل هذه الجلسات ممكناً.

وفقاً لسحر، لا شيء يُساعدها سوى إجابة بسيطة من المفوضية بخصوص طلب إعادة التوطين، إذ تقول «لو أطلب منهم إلا إطاراً زمنياً، عندها سنتمكّن من التفكير وإدارة حياتنا حتى ذلك الموعد» بين الحين والآخر، ترسل اعتراضاً إلى المفوضية، وتطلب إبلاغها بأي

مستجدات، ولكن الإجابة التي تنتظرها لا تصل أبداً، فتغلق السماعه وتشعر بأنها تغرق في المجهول مجدداً.

لا تُفكر سحر بالعودة إلى بلدها الأم، فلا أقارب لها في العراق، ولا تعتقد بأن وضعها في الأردن سيتحسن دون إذن إقامة. لو حصلت على هذه الوثيقة، لكان بإمكانها التنقل، وشراء أدوية بسعر أرخص وزيارة أفراد العائلة المقيمين خارج البلاد. تعلق سحر بالقول «هدفي أن أصل إلى البر بأمان. لا أريد شيئاً سوى أن يصل أطفالي إلى الولايات المتحدة، بعده ينتهي دوري»

بمرور الأيام، تُصبح حياة سحر أكثر صعوبةً، وقد لاحظنا على مدار عام من اللقاءات المتكررة مدى نضالها من أجل التماسك والحفاظ على تلك الروح التي تأبى الاستسلام. بحسب وصفها، «حتى الجبال لا تقوى على تحمل ما تحملته»، وهي عبارة متداولة في اللغة العربية تدل على مثابرة استثنائية من صاحبها.

أم صومالية وحيدة
في ملتواري موحلتس



قلب مفطور أمل (٤٢ عاماً) - الصومال

في لقائنا الأول معها، بدت أمل متحمسة للحديث، إذ حان الوقت أخيراً لمشاركة قصتها، التي لم تكن مُمتعة، فمشوارها من الصومال إلى اليمن ومن ثم إلى الأردن، حيث التقينا بها، زاحراً بلحظات موحشة، ومصاعب، وألم وخيبات أمل. في هذا المشوار، تزوجت أمل مرتين، لينتهي كل زواج منهما بالطلاق. في أغلب أوقاتها، لعبت هي دور الأم والأب في آنٍ واحدٍ لأطفالها الثلاثة وهما ابن وبناتان.



في ذروة الحرب الأهلية في الصومال في منتصف التسعينيات، اضطرت أمل إلى الهروب من مقديشو إلى اليمن، وسجّلت في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هناك لتحصل على الحماية التي يتمتع بها اللاجئون. لم تحصل أمل على أي مساعدة إنسانية، ولكنها استطاعت أن تعمل دون قيود، فعملت مدبرة منزل للإنفاق على عائلتها. بالمقارنة مع الأردن، كانت الحياة في اليمن أسهل بكثير من الناحية المادية، فالإيجارات أرخص بشكل ملحوظ، ووفرت لها العائلة التي كانت تعمل لصالحها المأكل. كانت تتقاضى راتباً شهرياً بقيمة مئة دولار أمريكي كانت كافية لتغطية مصاريف الإيجار وغيرها. كما كانت علاقاتها في المجتمع اليمني جيدة، ما ساعدها على تلقي الدعم عندما تحتاجه، ولم يكن هناك الكثير مما يستدعي القلق مالياً.

التأقلم مع التهجير مرتين

في عام ٢٠١٣، تبدّلت أوضاع أمل عند اندلاع الحرب في اليمن. بالتزامن مع هذه الأحداث، تعرّضت إلى اعتداء من أحد زوجيها السابقين، وعانت على إثره من إصابة في الرأس. لم يعد البقاء في اليمن آمناً بالنسبة لها، وعندما لم يكن أمامها من خيار آخر سوى السفر، ساعدها صاحب العمل اليمني على المغادرة، فلم يؤمن لها

جواز السفر وحسب، وإنما مؤل رحلتها برفقة عائلتها إلى الأردن أيضاً. عند وصول أمل وأطفالها إلى العاصمة الأردنية عمّان، كانت تملك ما يكفي لدفع أجرة التاكسي إلى المدينة فقط، ولم تكن تعرف أي شخص في البلاد بأكملها، فلم تعرف إلى أين تتجه حين هبطت الطائرة في أرض المطار. أخبرها سائق التاكسي عن منطقة جبل عمّان، حيث يعيش معظم الصوماليين، فذهبت إلى المنطقة واستضافتها مجموعة من النساء الصوماليات مجاناً في منزلهن في أول شهرين. بفضل مساعدة واحدة من السيدات، سجّلت أمل في المفوضية خلال يومين من تاريخ وصولها. لولا الدعم الذي حظيت به من المجتمع الصومالي، لم تكن أمل لتصمد في تلك الشهور الأولى، إذ تقول «أعتمد في حياتي على قناعة مفادها أن الصوماليين مرتبطون ببعضهم. لم أكن لأتقبل فكرة وجودي في الأردن لولا المجتمع الصومالي».

بعد انقضاء شهرين، اضطرت أمل إلى مغادرة المنزل الذي استضافتها السيدات فيه، إذ لم ترغب النساء الأخريات في العيش مع الأطفال. هكذا أصبحت وحيدة في مدينة جديدة دون أي مدخول أو أدنى فكرة عن كيفية تدبير أمرها بمفردها في بيئة جديدة. واجهت أمل صعوبة في دفع الإيجار، وعاشت دوماً خطراً إخلاء المنزل بسبب عدم تسديده. كما لم تكن هي وأطفالها مستعدين لمواجهة فصل الشتاء القاسي في عمّان، فأصيبوا بالمرض. تدهور وضع أمل المادي، ولكن لحسن الحظ، فقد تدخلت المفوضية وبرنامج الغذاء العالمي، وحصلت على مساعدة نقدية شهرية بقيمة ١٥٠ ديناراً أردنياً (٢١٠ دولاراً)، وعند حديثنا إليها، كانت ما تزال تعتمد على المساعدة.

في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، انخفضت قيمة مساعدة المفوضية من ١٥٠ ديناراً أردنياً إلى ١٢٥ ديناراً أردنياً في الشهر. صُدمت أمل بذلك، إذ تقول «كانت المساعدة بالكاد تكفي، وقد أصبح الوضع أسوأ الآن». استمرت المساعدات الإنسانية في الأردن في التراجع، ما هدد مصدر الدخل الوحيد لعائلات كثيرة على شاكلة عائلة أمل.

في ظل قلة الموارد المالية المتوفرة، بدأت أمل بالتأقلم مع حياتها الجديدة في عمّان، فشاركت المسكن مع امرأة صومالية عزباء لتوفير الإيجار، وحصلت على مبلغ مالي لمرة واحدة بقيمة مئتي دينار أردني (٢٨٠ دولاراً)، والذي ساعدها وعائلتها بشكل كبير. بيد أن حالتها المادية بدأت تتغير للأسوأ مرة أخرى عندما تركت شريكها الصومالية المنزل في عام ٢٠١٨، إذ أصبحت مضطرة لتحمل تكاليف الإيجار

المرتفعة بالتزامن مع بدء زهاب أطفالها إلى المدرسة، ما حملها أعباء مادية جديدة. في ضوء هذه التغييرات، بالكاد كانت المساعدة النقدية الشهرية تكفي لتغطية الإيجار والمأكل. وبسبب ندرة المال المتوفر بين يديها، لم تعد أمل قادرة على تأمين المسكن، فانتقلت العائلة من مكان سكنها أكثر من ثلاث مرات خلال سنوات إقامتها في البلاد.

لحظة التغيير الفارقة

في عام ٢٠١٩، تعرضت أمل لحادث أثناء الطهي في مطبخها، إذ وقع جزء من السقف وانسكب الزيت الساخن من غاز الطهي علي جلدها، مسبباً لها حروقاً بليغة استدعت تدخلاً طبياً فورياً. لم تكن تملك ترف انتظار الموافقات البيروقراطية على طلبها المساعدة الطبية، فدفعت مصاريف علاجها بنفسها، إذ كلفتها مصاريف الأدوية وتغيير الضمادات مبلغ عشرة دنانير يومياً لمدة أسبوعين، ما كان بمثابة انتكاسة لها. إلى جانب الرعاية الطبية، كان عليها دفع الإيجار، والكهرباء ومصاريف الأكل عن ذلك الشهر، ولكنها اضطرت إلى إنفاق المساعدة الشهرية بأكملها لعلاج حروقها.

في تلك اللحظة، بدأت أمل تدور في حلقة مفرغة من الديون المستمرة، فلم يكن أمامها سوى تأخير دفع الإيجار، والشراء بالدين من البقالة والاستدانة من أصدقائها الصوماليين. لم تكن المساعدة الشهرية التي تتلقاها كافية لسداد ديونها وتغطية مصاريفها الحالية في آنٍ واحد.

شكلت هذه الحادثة علامة فارقة في مشوار أمل المالي، فظلت تعاني من الديون. في آخر لقاء لنا معها، كانت مدينة بمبلغ أربعمئة دينار أردني (٥٦٠ دولاراً) لصاحب المنزل وبقالة الحي، ولكن لم يكن لديها أي خيار سوى انتظار المساعدة النقدية الشتوية، التي لن تكون كافية بأي حال من الأحوال للإنفاق على حاجات عائلتها وسداد الديون. علاوة على ذلك، فالمساعدة الشتوية ليست مضمونة في كل عام، فمنحها للاجئين يعتمد على توفر الأموال. تخشى أمل من احتمال تدخل الشرطة في حال لعجزها عن سداد ديونها لمالك المنزل وصاحب البقالة، وكلاهما أردنيان.

على مدار الفترة التي قضيناها في البحث، شهدنا تدهور حالة أمل جراء إصابتها بحروق في البداية ومن ثم بدء انتشار فيروس كورونا.

تعتقد أمل بأن ابنتها قد تكون مُصابة بفقر الدم بسبب سوء التغذية، وقد سبق أن أدخلت في وقتٍ ما إلى المستشفى لثلاثة أيام من أجل نقل الدم. لحسن حظها، وافقت المفوضية على تغطية مصاريف علاجها ودفعت رسوم المستشفى، ولكنها اضطرت إلى دفع نصف تكلفة العلاج، أي ما قيمته تسعون ديناراً أردنياً (١٢٦ دولاراً).

وكان كل ذلك لا يكفي، فتجد أمل نفسها اليوم مُجبرة على دفع الرسوم المدرسية لأطفالها وشراء اللوازم المدرسية كالكاتب، على نفقتها الخاصة بعد أن كانت المفوضية تتكفل بهذه الرسوم، إذ تصل قيمتها إلى ثمانين ديناراً أردنياً لكل طفل، وهي أم لثلاثة أطفال في سن الدراسة. وعندما فرضت جائحة كورونا نمطاً جديداً من التعليم، احتاج أطفالها إلى حضور دروسهم عن طريق الإنترنت في المنزل، ما أضاف عشرين ديناراً أردنياً إلى مصاريفها الشهرية. تعتبر أمل أن مستقبل أطفالها هو الأهم، إذ تقول «تزداد مصاريفهم كلما كبروا، لا أعتقد بأنني قادرة على تدبر أمورنا. الحياة تزداد صعوبة وتُصبح غير مُحتملة بصورة متزايدة».

منفصلة عن المجتمع الذي ينبذها

شأنها شأن غالبية اللاجئين الصوماليين، تتمتع أمل بعلاقات اجتماعية محدودة، وتعتمد بشكل أساسي على المجتمع الصومالي لمساعدتها على الخروج من المازق. تستنزف مخاطر العيش كمقدمة رعاية وحيدة بموارد مالية محدودة طاقتها، تاركة إياها عاجزة عن التفكير فيما هو أبعد من اللحظة الحالية، كما يفاقم عائق اللغة من حدة عزلتها عن محيطها. تمتلك أمل معلومات محدودة عن المنظمات التي يمكن لها أن تساعد، بخلاف المفوضية واليونسف وبرنامج الغذاء العالمي، إذ تشرح «ليست لدي معلومات كافية حول من يمكن أن يقدم لي المساعدة، لم يُعلمني أحد بوجود مثل هذه المنظمات».

إضافةً إلى ما سبق، تُعاني أمل وأطفالها من أنماط متنوعة من التمييز العنصري الشديد، إذ تعرّض أطفالها للتممر، وتعرضت ابنتها ذات مرة للضرب في الشارع من قبل جارهم الأردني، وتلقى ابنها تهديدات بالقتل. لم تحصل أمل على أية حماية من الشرطة في الحادثتين، وهي تعزو ذلك باعتقادها إلى وضعها القانوني غير المستقر وعائق اللغة. أبلغت أمل المفوضية بالصدمة التي عانى منها أطفالها، فتم

تحويلها إلى معالجة نفسية لعقد جلسات الدعم لابنها. ساعدتها هذه الجلسات بشكل طفيف، ولكن ما تزال أمل وأطفالها يتجنبون التفاعل مع الآخرين، إذ توضح «نود أن نظل بمنأى عن المشاكل، لذا نحاول ألا نتحدث إلى الكثير من الناس في محيطنا».

أما أمل ذاتها، فتعاني حالة نفسية حرجة، ولا تتلقى الكثير من الدعم، كونها وحيدة ومُنفصلة عن محيطها، للاعتناء بحاجاتها النفسية. تقول أمل «في بعض الأحيان، أبكي لوحدي وأشعر بالراحة. أبكي دون أن يراني أطفالي، ليس لدي ما أفعله غير ذلك». باستثناء شريكها في السكن التي أقامت معها لسنة، لا يوجد لدى أمل الكثير من الأصدقاء الذين تستطيع أن تُسرّ لهم بما يدور في ذهنها. في مثل هذه الحالات، تلجأ إلى الله، فتقرأ القرآن وتصلّي راجيةً من الله أن يفرج كربها.

تُدرك أمل بأن مستقبلها في الأردن غير مبشر، وتنتظر إعادة التوطين من خلال المفوضية مثل الكثير من اللاجئين. لا يمكنها أن تفكر في بديل آخر، فالعودة إلى الصومال خطيرة للغاية، ما لا يدع لها خياراً سوى الانتظار والعيش على أمل إعادة توطينها وعائلتها في دولة أخرى.

في اللقاء الأخير في عام ٢٠٢٠، بدت أمل وكأنها تعيش خيبة أمل، وعلقت بالقول «فطرت المفوضية قلبي ولا أمل لدي بالسفر بعد اليوم. أقول في سرّي بأنني قد لا أحصل على أي شيء وقد أقضي حياتي كلها في الأردن». تتمنى أن تسمح لها الحكومة الأردنية باستخراج إقامة قانونية، فليما تكون حينها قادرة على بناء مستقبل أفضل في البلاد ولكنها ليست متفائلة. اختتمت أمل حديثها معنا قائلةً «لم تكن الحياة رحيمة بي أبداً».

«تجربة امرأة سورية
تُحاول تشكيل
هويتها بعد
التحجير»



جوانب التغيير المتضاربة ريما (٣٢ عاماً) - سورية

حصلت ريما على الطلاق قبل مدة وجيزة من لقائنا الأول معها، وكان الألم الناتج عن هذا الحدث الذي غيّر حياتها بالكامل جديداً عليها. تقول ريما «كنّا نعمل معاً، يداً بيد، لبناء حياتنا المشتركة». كان هذا الزواج الثاني لريما، إذ توفي زوجها الأول بعد أربع سنوات من زواجهما، ومن ثم تزوجت من مواطن أردني أقام في سورية وعمل في لبنان. أجبرها أخوتها على هذا الزواج، وما تزال علاقتها بهم غير جيدة حتى هذا اليوم، إذ قالت لنا في حديثنا الأول معها في عام ٢٠١٩ «كنت أضحي فقط في هذا الزواج، وما زلت أعاني منه».

تعيش والدة ريما وأخوتها في سورية، وانتقلت هي وزوجها إلى الأردن في عام ٢٠١٤ لتتحول حياتها، بحسب وصفها، إلى معاناة تتخللها لحظات قليلة من السعادة، ك لحظة ولادة ابنها في عام ٢٠١٧. بيد أن زوجها أخذ ابنها، الذي تشبّهه بقطعة من قلبها، معه، لذا كانت تعاني من انهيار عاطفي عندما التقينا بها. كانت تأمل بعودة زوجها و ابنها إلى حضنها، ولكن الحياة أخذت منحى مختلفاً في السنة التالية كما شهدنا في لقاءاتنا معها.



في عام ٢٠١٢، وبعد خمسة أيام من زواج ريما الثاني، بدأ القصف في درعا حيث كانت تقيم. في ذلك الحين، كان زوجها يعمل في متجر ألعاب في لبنان، فقررت العائلة الانتقال إلى هناك عند اشتعال الحرب. تُخبرنا ريما «كانت الحياة في لبنان أفضل من حياتنا هنا، فقد كنت أستطيع العمل وكسب المال بخلاف ما يحدث الآن. كنت قادرة على تدبير مصاريف معيشتي». جرّبت ريما العمل في وظائف متنوعة في لبنان، إذ عملت في مطاعم مختلفة، وحضرت دورة في تصفيف الشعر، كما كانت تشتري الملابس من بيروت ومن ثم تبيعها للسوريين واللبنانيين الذين يعيشون في مناطق ذوي الدخل المحدود.

وبعد انقضاء ١٨ شهراً، قرر الثنائي الانتقال إلى الأردن، فزوجها يحمل الجنسية الأردنية، على الرغم من أنه عاش في سورية طيلة حياته وعمل في لبنان لسنوات طويلة أيضاً. كان عليه أن يُجَدِّد إقامته كل ثلاثة أشهر في لبنان، الأمر الذي كان يكلفه مئتي دولار في كل مرة. أرهقت هذه المصاريف ميزانية العائلة، واعتقد الاثنان في حينه بأن الحياة ستكون أسهل في الأردن.

«الأردن دولة جيدة، ولكنها لم تكن كذلك بالنسبة لي».

بمرور الوقت، تبين لريما بأن حياتها في الأردن لم تكن كما اشتهدت. عندما سألناها عن درجة الاستقرار الذي تشعر به في البلاد، ردت قائلة «أتمنى أن أموت بعد كل ما عشته. سأموت بسلام على الأقل بدلاً من التفكير المستمر بابني الذي فقدته وبكيفية تدبير أمري لوحدي هنا. أشعر بالحيرة، ولا أعرف كيف أنصرف». كشفت ريما عن بقعة صلعاء من رأسها، مشيرة إلى أنها عانت من «الثعلبة» بسبب كل التوتر الذي مرّت به.

تقول ريما «كنا تائهين عندما جئنا إلى الأردن، فلم يكن بحوزتنا المال الكافي للأكل أو دفع الإيجار. عمل زوجي في صالون حلاقة لقاء خمسة دنانير لليوم الواحد (سبعة دولارات)، ماذا تستطيع أن تفعل بخمسة دنانير؟»

كانت أول سنة في الأردن صعبةً لكليهما، إذ لم يحصلوا على مساعدة إنسانية تذكر، لأن زوجها يحمل الجنسية الأردنية، ولكنها عملاً معاً واستطاعا تدبير أمرهما. بعد مدة من وصولهما، بدأت ريما بالعمل ممرضة، وتحسّنت أوضاعهما، فقد تلقت هي تدريباً في التمريض في سورية، وكانت تتمتع بخبرة في العمل كمساعدة لأطباء الأسنان. كما عملت في بداية مشوارهما في البلاد في مطعم ومصنع للكاتشاب.

بيد أن عملها كان مرهقاً من الناحية البدنية، ولم يؤمن لها سوى مئتي دينار أردني (٢٨٠ دولاراً) شهرياً، فواجهت صعوبة في الاستمرار فيه. وبعد انقضاء مدة قصيرة، وجدت وظيفة أخرى كمساعدة لطبيب أسنان بنفس راتب الوظيفة السابقة، ولكنها كانت تتطلب مجهوداً بدنياً أقل. إلى جانب ذلك، تعلمت ريما إزالة الشعر بالشمع من خلال

مشاهدة الفيديوهات التعليمية على الإنترنت، وبدأت بتقديم هذه الخدمة للنساء، فكسبت حوالي عشرين ديناراً أردنياً (٢٨ دولاراً) في كل جلسة. كما قامت بتنظيف المباني مقابل أجر زهيد، وكانت تركز على ادخار المال لعلاج الخصوبة أو حالات الطوارئ.

تقول ريمما بأن أسعد أيام حياتها كان يوم حملت بابنها وأنجبته، وإن رافقت هذه السعادة العديد من المصاعب المستجدة. بوجود طفل حديث الولادة، ازدادت مصاريف العائلة، ولم تستطع ريمما العمل بسبب مسؤوليات رعاية الطفل الملقاة على عاتقها. في بعض الأحيان، كانت تؤدي بعض المهام المؤقتة من المنزل، مثل طهي الوجبات، وإزالة الشعر بالشمع وتنظيف المبنى الذي كانت العائلة تقيم به. كانت العائلة قادرة على تدبير أمرها إلى حد ما، إذ كان زوجها يعمل في ذلك الحين.

في عام ٢٠١٧، افتتح زوجها متجراً مقترضاً المال من معارف له، ولكن المشروع فشل ليخسر كل الأموال التي استثمرها فيه، إذ تقول ريمما «كان يعتاش على الديون». ومنذ تلك اللحظة، بدأ زواجهما يمر بصعوبات انتهت بالانفصال، وبأخذ ابنها منها. هكذا صارت ريمما خالية الوفاض، بلا عائلة أو وظيفة أو مدخرات أو أي مصدر دعم مادي، ما جعلها تشعر بأن «الأردن دولة جيدة، ولكنها لم تكن كذلك بالنسبة لي. أشعر بأن الناس يُسيئون التصرف في الأردن، فزوجي لم يكن كذلك في لبنان، ولكنه تغيّر بطريقة ما بعد قدومنا إلى هنا».

مرحلة البناء والتعايش

بعد أن تعافت من جراحها بمرور الوقت، رأينا عزم ريمما المتنامي على تحسين حياتها، والذي ظهر جلياً في لقاءاتنا التالية معها. خلال مقابلتنا الثانية، بدت أفضل بكثير، وكانت سيطرتها على زمام الأمور أكبر. كما كانت قد تلقت مساعدة من منظمة غير حكومية دولية ساهمت في تغطية مصاريفها لأشهر قليلة، فاستطاعت الاستفادة من هذا الوقت للتفكير بمستقبلها والتخطيط له. بدت متحمسة لتعلم مهارات جديدة، فكانت تفكر في بيع الملابس على الإنترنت، وأبدت حماسة لتعلم مهارة رسم الحواجب بـ«التاتو» إذ وجدت طلباً كبيراً على هذه الخدمة، ولم تُعد تتنظر عودة زوجها السابق، بل كانت تنوي الزواج من رجل آخر.

في نهاية المطاف، نجحت ريمًا بافتتاح متجر صغير لبيع الملابس، فاستأجرت موقعا للعمل ولكنها لم تسجل المشروع، لأنها اعتقدت بأنه لا يتطلب موافقات رسمية معقدة نظراً لصغر حجمه. بلغ حجم استثمارها في المشروع ١,٢٠٠ دينار أردني (١,٧٠٠ دولار)، فكانت تملك سبعمئة دينار أردني (٩٩٠ دولاراً) منها كانت قد ادخرتها لإرسال ابنها إلى الروضة، ولكنها لم تعد بحاجة المبلغ، وتلقت مساعدة بقيمة خمسمئة دينار أردني (٧١٠ دولاراً) من شبكة علاقاتها الاجتماعية. كانت ريمًا فخورة بنجاحها في بدء المشروع، وقامت بدهان المتجر بنفسها وحضرت كل ما يلزم، وكانت هذه بداية الطريق نحو تعلم أشياء جديدة وتحقيق الاستقلال المادي.

الوصول إلى الأمان

لم يدم مشوار الريادة طويلاً، إذ عرض رجل أردني الزواج على ريمًا، شريطة أن تترك عملها، فوافقت على العرض وأغلقت المتجر بعد ١٢ يوماً من افتتاحه. وعندما بدأت ريمًا بالسير في الإجراءات الطويلة للحصول على الموافقة الأمنية المطلوبة من وزارة الداخلية لإتمام الزواج، فقد صبر ذلك الشخص الذي كان يفترض به أن يصبح زوجها مستقبلاً واستسلم. هكذا تغيرت الخطة، فلن تتزوج منه ولكنها فقدت مشروعها. عرض عليها هذا الرجل عندها ألف دينار أردني (١,٤٠٠ دولار) تعويضاً عن تلك الخسارة، ولكن هذا المبلغ لا يمكن أن يكون كافياً، فقد خسرت مشروعها وذهبت فرصتها في تحقيق الأمان المادي من خلال الزواج أدراج الرياح.

يبدو ميل ريمًا إلى الاعتماد على الزواج حلاً منطقيًا إلى حد ما، فهو يوفر لها الفرصة، لا لتحقيق الأمان المادي وحسب، بل للشعور بالأمان والقبول الاجتماعي أيضاً. في أول لقاء لنا معها، قالت ريمًا «في ثقافتنا، يُريد الوالدان لنا أن نتزوج لا من أجل المال ولكن للشعور بالأمان».

على الرغم من فشل جهودها، إلا أنها ظلت فخورة بما تعلمته في هذه التجربة. كانت ما تزال متحمسة لبعض خططها، ولكنها لم تملك الدخل الثابت لتحقيقها. في السنة التي سبقت الجائحة، كسبت ريمًا ١٤٠ ديناراً أردنياً (مئتي دولار) من خلال تقديم خدمات التجميل البسيطة، بينما جاء الجزء المتبقي من دخلها من مزيج من المساعدات

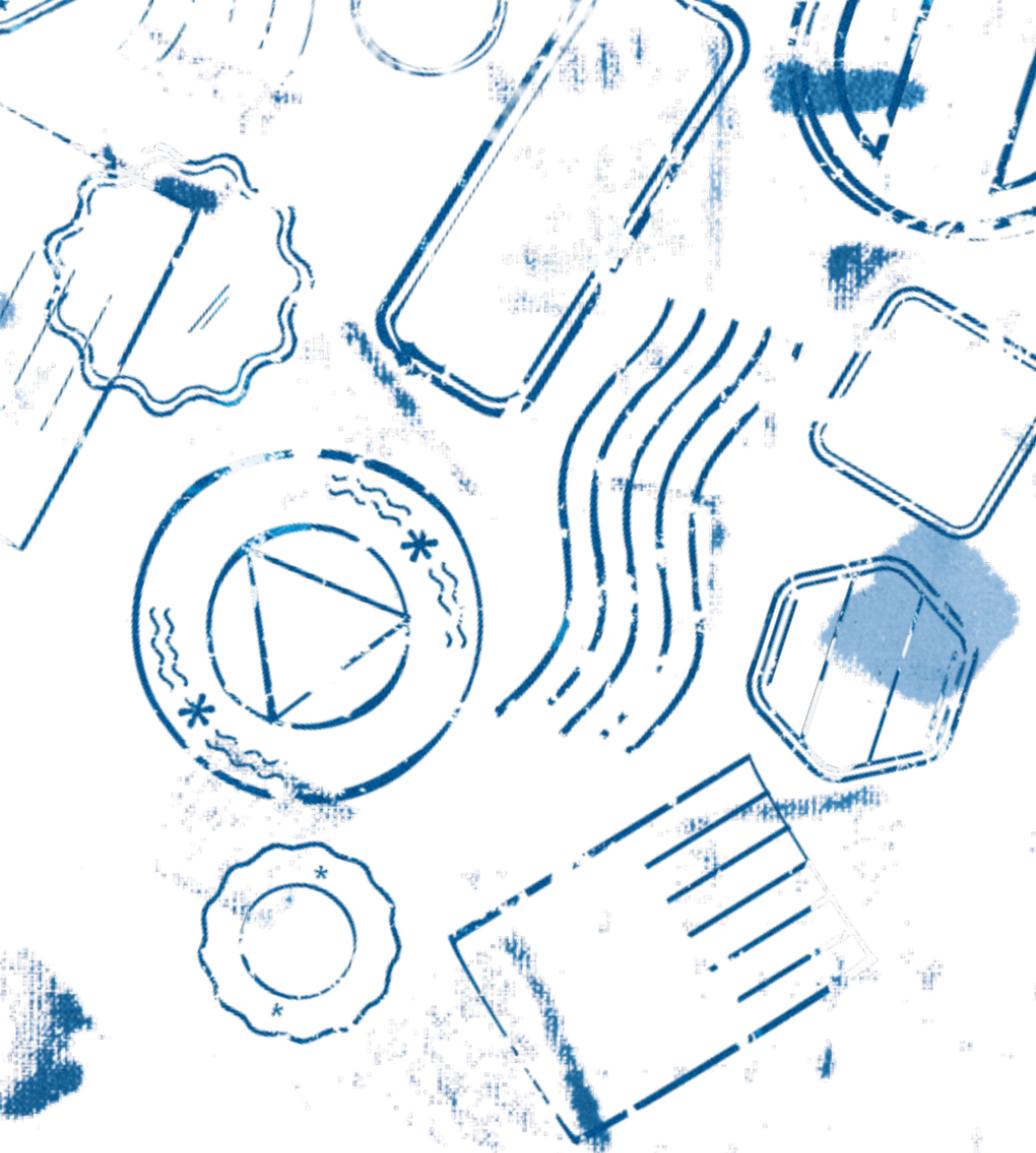
النقدية مرة واحدة والتبرعات، والتي وصلت مجتمعةً إلى حوالي ١,٢٠٠ دينار أردني (١,٦٩٠ دولاراً) في السنة، ما يعني أن دخلها بالكاد يصل إلى مئة دينار أردني في الشهر الواحد. في وقت لاحق من ذلك العام، وصلتها رسالة تفيد بأنها ستلتقى المساعدة الشهرية لمدة ١٨ شهراً من منظمة غير حكومية دولية، فخفضت عنها شيئاً من أعبائها.

كانت في جعبة ريمما العديد من الأفكار لتحسين حياتها، وكانت تحاول التحايل على ما يقبدها. ما تزال ترغب بشدة بتعلم رسم «التاتو»، ولكنها لا تملك رأس المال اللازم لدفع تكاليف التدريبات والمعدات الضرورية. كما تعتقد بأن العمل مندوبة مبيعات لمنتجات طب الأسنان يناسبها، إذ تتمتع بخبرة في هذا المجال ويُعد هامش الربح فيه جيداً. بيد أنها ستحتاج إلى رخصة قيادة وشراء سيارة، وهما أمران غير متاحين للاجئين السوريين.

كما تأمل ريمما في أن تتزوج، ولكنها حذرة هذه المرة، لأنها تتوقع أن تواجه التعقيد ذاته فيما يخص الموافقة الأمنية. وهي تؤمن بأن حياتها ستكون أسهل بكثير في حال مُنحت الجنسية الأردنية، خصوصاً في مسألة الزواج.

تسلط تجربة ريمما الضوء على الصراع الطبيعي بين أدوار المرأة المتغيرة في مرحلة ما بعد التهجير. بينما تكسب هي ثقة أكبر بنفسها أثناء سعيها لتحقيق الاستقلال المادي، ما تزال تأمل بأن يساعدها الزواج على تحقيق استقرار أكبر في حياتها.

يظل مستقبل ريمما غير واضح المعالم في هذه اللحظة، فهي تشعر في الأردن وكأنها في وطنها، ولا تُمانع بالبقاء هنا، ولكنها قلقة من عدم وجود مصدر دخل يُمكنها الاعتماد عليه في ظل القيود المفروضة على اللاجئين. على الرغم من أنها لا تُمانع بإعادة توطينها في دولة ثالثة إلا أنها لم تخاطب المفوضية بهذا الشأن. دون أن تملك المعلومات الكافية حول مستقبلها، تظل ريمما عاجزة عن التخطيط كثيراً لما هو آت. تعتقد بأن دورة رسم «التاتو» ستساعدها على جني المال بغض النظر عن مكان إقامتها، وهذا هو جل ما تفكر فيه في الوقت الحالي للتحضير للمستقبل. في لقائنا الأول، قالت ريمما «أحب أن أتعلم وأنا مستعدة للمخاطرة»، وقد ساعدتها هذه الروح على الصمود في وجه التحديات التي تعيشها رغم كل الصعوبات التي واجهتها بمفردها.



مستوار اللاجئين في الداخل والخارج

انطلاق من محطة الترانزيت إلى
الوجهة النهائية

حتى هذه اللحظة، شهدنا كيف حُرم اللاجئون، الذين لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأم، من بناء سبل العيش في الأردن. وهكذا، ظل كثيرٌ منهم يشهدون تغيرات مستمرة في حياتهم بينما ينتظرون إعادة توطينهم في بلدان ثالثة، إذ إن إعادة التوطين هذه بالنسبة لهم ما هي إلا الخطة الأساسية والحل الوحيد المستقبلي المتاح أمامهم. بيد أن هذا الحلم لن يتحقق لأغلبية الناس، وفي ظل جهلهم بمعالم مستقبلهم، يبقى معظم هؤلاء عالقين في مرحلة «انتقالية» تحول دون أن يعيشوا حياتهم بحق، فهم بانتظار الوصول إلى الوجهة القادمة وحسب.

قصة سامر خير مثال على مخاطر عيش الحياة كما لو كان المرء في مرحلة «انتقالية» على الدوام، فهو عاجز عن إحراز أي تقدم في خطته كما أنه يدور في حلقة مفرغة باستمرار. أما قصة خالد وعباس، فتبعث شيئاً من الأمل في النفس، إذ استطاعا الوصول إلى الدول التي يحلمان بها، حيث بمقدورهما بناء مستقبل لهما يتمتعان فيه بالحق في العمل. لكن، ما كادت هذه المرحلة من مشوارهما تبدأ، وما هما يواجهان مجموعة جديدة من التحديات في أوطانها الجديدة.

107 عالق في المرحلة «الانتقالية» إلى حياة أفضل
سامر (٦٥ عاماً) - العراق

113 عندما يتحقق الحلم
خالد (٢٦ عاماً) - العراق

121 أوقات حرجة تتطلب إجراءات صعبة
عباس (٣٢ عاماً) - اليمن

عائلة تتسبب بإعادة
التوطين مهما بلغ
الثمن



عالق في المرحلة «الانتقالية» إلى حياة أفضل

سامر (٦٥ عاماً) - العراق

يقول سامر «بصراحة لا أريد أن أتأقلم مع الحياة هنا بل أرغب في أن أسافر إلى الخارج». التقينا بسامر للمرة الأولى في عام ٢٠١٩، أي بعد ثلاث سنوات من وصوله إلى الأردن. بحسب قوله، لا يعد الاندماج في الأردن ممكناً أو مرغوباً بالنسبة لعائلته، إذ عاش تجارب صادمة في العراق جعلت من الصعب عليه أن يثق بالناس من حوله مجدداً. لهذا السبب، لم يكن مهتماً بتكوين صداقات مع الأردنيين أو غيرهم من الجنسيات الأخرى، ولا حتى مع العراقيين من أبناء بلده.



من منزله المؤقت في عمّان، يستذكر المواطن العراقي السني، سامر، زمناً كانت الحياة فيه مريحة نسبياً بالنسبة لعائلته، إذ يحمل شهادة البكالوريوس في علم الفيزياء وعمل مدرساً في بلده الأم. هكذا استطاعت عائلته، المكونة من زوجته وثمانية أبناء، أن تعيش حياة كريمة، خصوصاً بعد سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣ إذ شهدت رواتب المعلمين زيادةً في حينه.

عندما هاجم تنظيم الدولة الإسلامية مدينة الموصل في عام ٢٠١٤*، انقلبت حياتهم رأساً على عقب، فاضطرت عائلة سامر إلى الفرار خوفاً على حياة أفرادها واللجوء إلى أربيل في إقليم كردستان في العراق. حاول سامر أن يستمر في مهنة التدريس في المدينة، ولكن مصاريف المعيشة كانت في ازدياد، ما صعّب من تلبية حاجات عائلته. عندما أدركوا بأن العودة إلى بيتهم في الموصل شبه مستحيلة، شعروا بأنه لم يعد لهم مستقبل في العراق بعد الآن.

* استولى تنظيم «الدولة الإسلامية» المعروف أيضاً باسم «الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام» أو «الدولة الإسلامية في العراق وسورية» على مدينة الموصل في حزيران/يونيو ٢٠١٤. وبسبب هذا النزاع، نزح الآلاف من السكان داخل العراق، بينما هرب البعض إلى الأردن المجاور

مغادرة الوطن إلى الأبد

يقول سامر «تعلمنا دروساً قاسية جداً من النزاع الدائر في العراق. بدأنا نساءل «ماذا لو عدنا إلى مدينتنا وحدث مكره مرة أخرى؟» لدينا الدولة الإسلامية في العراق وسورية اليوم، ولكن قد يكون يحدث غزو آخر لاحقاً. ماذا سنفعل حينها؟ هل علينا أن نبني البيوت ونعمل وندخر ليأتي آخرون ويأخذوا كل شيء بين ليلة وضحاها؟ أو ربما نقتل؟ هل سادع ذلك يحدث لعائلتي مرة أخرى؟ لا، أبداً».

بعد تعرضهم للصدمة ممّا جرى في العراق، قرر أفراد عائلة سامر السفر إلى أستراليا، حيث يعيش بعض أفراد عائلتهم القريبون. وكما يكون هذا ممكناً، كان عليهم أن ينتقلوا بداية إلى دولة أخرى يستطيعون التسجيل فيها كلاجئين ومن ثم التقدم بطلب للسفارة الأسترالية لإعادة التوطين عن طريق مسار «الكفالة». كان أمام العائلة خياران: إما الذهاب إلى الأردن أو تركيا. وفي نهاية المطاف، قرّر أفرادها الانتقال إلى الأردن، لأنهم سمعوا من آخرين سبقوهم إلى البلاد بأن الإجراءات هناك ستكون أسهل وأسرع.

يوضح سامر بأن قرارهم كان نهائياً، فوصلت العائلة إلى الأردن في عام ٢٠١٧. منذ ذلك الحين، انصب تركيزهم على ترتيب كل الأمور للسفر إلى أستراليا، ولكن العملية استغرقت وقتاً أطول بكثير ممّا توقعوا. وبينما هم ينتظرون الوصول إلى وجهتهم النهائية، ظلوا «عالقين» في الأردن الذي كانوا يتوقعون أن يكون مجرد محطة مؤقتة في مشوارهم. ولما كان الأردن يحرمهم من خيار العمل، واجه سامر وأفراد عائلته صعوبة في تأمين مصاريفهم الأساسية، كالإيجار، والغذاء والدواء.

عالقون في «المرحلة الانتقالية»

يقول سامر بأن «تكاليف المعيشة في الأردن مرتفعة جداً، وإذا يعاني الأردنيون منها أيضاً، فكيف عندما يتعلّق الأمر باللاجئين». لم يشغل باله سوى الانتقال إلى أستراليا، إذ يعتقد بأن عائلته ستعيش حياة كريمة يتمتع فيها أفرادها بالأمن والحرية التي تتيح لهم التنقل، والدراسة والعمل دون أن يلازمهم الخوف.

بيد أن إجراءات تقديم طلب الحصول على تأشيرة من السفارة الأسترالية لم تكن سهلة، كما وسبق أن رفضت السفارة طلبهم خمس مرات. في المرة الأولى، رُفض الطلب لعودة ابن سامر إلى كردستان، وهي منطقة آمنة في العراق، إذ كان يأمل بأن يجد عملاً يساعده على الإنفاق على بقية أفراد العائلة المقيمين في الأردن، ولكن لم تكن العائلة تعرف في حينه بأن هذا الجهد لكسب القليل من المال سيعرّض مستقبلهم للخطر.

بعد هذه الحادثة، قرّر سامر عدم السماح لأي فرد بالسفر إلى العراق، حتى وإن تحملوا المصاعب المالية حتى موعد سفرهم إلى أستراليا. احتاج سامر ذاته إلى العودة إلى العراق لإتمام معاملات ورقية لتحصيل تقاعده، والذي قد يخفّف عنه الأعباء المادية الحالية، ولكنه قرر ألا يذهب خوفاً من أن ترفض السفارة طلبهم مرة أخرى.

أما في المرات التالية، فقد أرسلوا الطلب من خلال وسطاء ليُرفض في كل مرة بسبب نقص الوثائق. كان وقع هذا الرفض قاسياً على العائلة، إذ لم يُعقل خططهم وحسب، وإنما حملهم أيضاً عبئاً مادياً جسيماً بسبب اضطرارهم إلى دفع رسوم كبيرة في كل مرة يقدمون فيها طلباً جديداً لعائلة كبيرة كعائلتهم. نتيجة لذلك، عانى أحد أبناء سامر من السكري بسبب تعرضه للتوتر المستمر، ما فاقم من حدة ضغوطاتهم المادية.

انتظار «المعجزة»

كلما رُفض طلبهم، كان عليهم التقدّم بطلب آخر على أمل حدوث «المعجزة» في المرة القادمة. وإلى حين تحققها، كان عليهم أن يؤمنوا المال لدفع الإيجار، وشراء الطعام والأدوية ودفع رسوم تقديم طلبات التأشيرة بالطبع. لم تحصل العائلة على أي مساعدة إنسانية منتظمة، ولكنها تلقت الدعم في الأشهر الأولى من قدومها من الكنيسة، والذي توقف لاحقاً بسبب قلة الموارد.

نتيجةً لذلك، شعر أفراد العائلة بأنهم مضطرون للبحث عن مصادر دخل أخرى، وإن كانت غير مستقرة أو محدودة. يعمل ابنا سامر في شركة ضيافة بأجر يومي عند عقد الفعاليات، ولكن هذا العمل لم

يُكن منتظماً يوماً، ومن ثم توقفت جميع الفعاليات على إثر انتشار فيروس كورونا. كما عملت زوجة سامر، ريم، مع منظمة غير حكومية محلية في حياكة الملابس والحقائب وغيرها من المنتجات الحرفية ذات التصاميم التقليدية، إذ كانت تأمل في أن تجني دخلاً يساعدها على الإنفاق على عائلتها.

غير أن المبلغ الذي كسبته لم يكن كافياً لتغطية أي شيء، فكانت تتقاضى مبلغ دينار ونصف أردني (دولاران) لكل ساعة عمل، ولم تكن تحصل عليه إلا بعد بيع المنتجات التي صنعتها. أخبرتنا ريم بأنها تقاضت ٢٧ ديناراً أردنياً (٢٨ دولاراً) في الأشهر الأربعة التي سبقت لقاءنا بها. في الوقت الذي لم تتمكن فيه من الاعتماد على هذا المبلغ، فقد كانت راضية عن مجرد خروجها من المنزل والاجتماع مع النساء في ورشة العمل.

بما أن دخلهم ظل متقطعاً إلى حد كبير مع عدم كفايته من الأساس، اضطرت العائلة إلى الاتكال على مساعدة أفراد العائلة الممتدة في الخارج. أصروا على اعتبار هذه المبالغ «دينياً» يتوجب عليهم سدادها فور استقرارهم في دولة ثالثة وبدء عملهم فيها، إلا أنه ما يزال يشكّل عبئاً يؤرق سامر إلى حد كبير ويؤثر على علاقته بأفراد أسرته، ولكن ليس أمامهم أي خيار آخر.

البحث عن حياة كريمة

في جميع حواراتنا مع سامر، بدا من الواضح إحباطه الشديد من المنظمات الإنسانية وطريقة توزيع الدعم على محتاجيه، إذ شعر بأن الأنظمة غير منصفة وأدت إلى وجود طبقات مختلفة بين اللاجئين وفقاً لدولة الأصل. كذلك، يعتقد بأن الآخرين، بمن فيهم لاجئون عراقيون يعرفهم شخصياً، يتحاليون على العاملين الاجتماعيين وينجحون في إقناعهم بأنهم مؤهلون للمساعدة، حتى وإن كانوا لا يستحقونها بالفعل.

في هذا الصدد، يقول سامر «أستطيع أن أترك منزلي وأذهب للعيش في مكان آخر ذي ظروف مزرية، أعني مكاناً رطباً وعفناً لا يصلح أثنائه للاستعمال، ولكنني لا أرضى بأن أتنازل عن كرامتي لأستحق المساعدة». يُصّر سامر على أن مثل هذه التنازلات تتعارض مع المبادئ التي يؤمن بها. ببساطة، هو بحاجة إلى مساعدة تُعينه وعائلته على

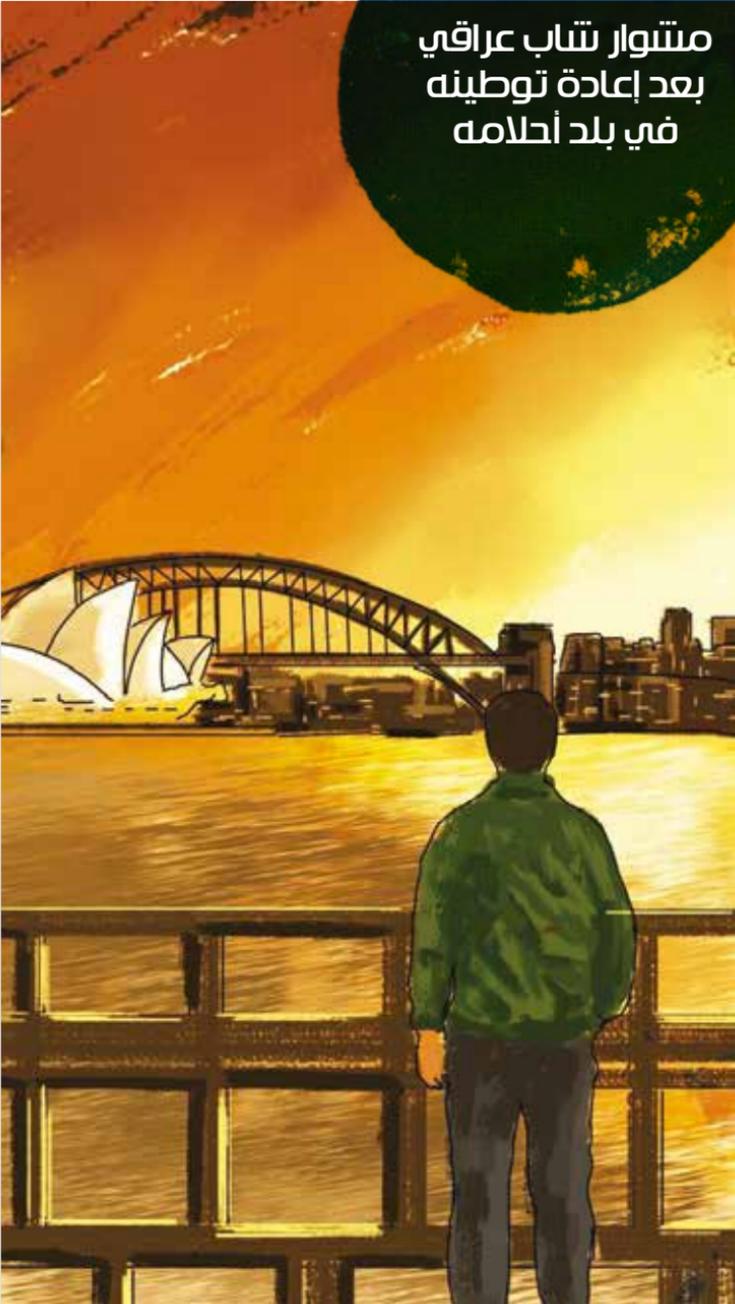
الصمود إلى حين مغادرتهم إلى وجهتهم النهائية، حيث يستطيعون العمل، وكسب قوت يومهم، وعيش حيويات كريمة بالاعتماد على أنفسهم هناك.

بما أن هذا الحلم لم يتحقق بعد، ما يزال سامر وأفراد عائلته يواجهون صعوبة في تدبير أمرهم، ويلجأون، في كثير من الأحيان، إلى اتباع إستراتيجيات معينة للتعايش، مثل تقليل مصاريف الوجبات اليومية، وشراء البضائع من أسواق المنتجات المستعملة، والبحث عن الخصومات للاستفادة منها واستخدام العلاجات المنزلية لمعالجة أفراد الأسرة في حال المرض.

تحتاج ريم إلى عملية لا يمكنها تحمل كلفتها، ففي أحسن الأحوال، ستغطي كارتاس، وهي منظمة غير حكومية دولية، جزءاً من التكاليف، ولكن ذلك يبقى غير كافٍ مع عجزهم عن تأمين الجزء المتبقي منها. ليس أمامهم سوى الانتظار إلى حين تأمين المبلغ المطلوب أو الانتقال إلى أستراليا، لتحصل ريم على العلاج.

بالنسبة للعديد من العراقيين، وخصوصاً أولئك الذين قدموا من الموصل ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، لا يمكن أن يكون الأردن وطناً لهم. يحس سامر بالشعور ذاته، ولكن انتظار إعادة التوطين بلا نهاية قد أثر على وضعه المادي والنفسي، فلم يجد أفراد العائلة وظائف مناسبة ولم يكوّنوا أي صداقات، بل عاشوا في مرحلة «انتقالية» لنصف عقد، ولا تشبه تلك المرحلة الحياة في شيء.

مستوار تناب عراقي
بعد إعادة توطينه
في بلد ألامه



عندما يتحقق الحلم خالد (٢٦ عاماً) - العراق

قصص كقصة خالد، تمنح الأمل لعدد غير محدود من طالبي اللجوء، الذين أمضوا سنوات طويلة في الأردن في انتظار تحقق الحلم والانتقال إلى دول تحوي مسارات قانونية واضحة للحصول على الجنسية، وتسمح لهم بالعمل واكتساب المهارات وتمنحهم فرص الوصول إلى مستقبل أفضل.



ينتمي خالد، وهو شاب عراقي، إلى الطائفة المندائية* الموجودة في مدينة البصرة جنوبي العراق^(٢٥)، وقد تغيرت حياته وعائلته إلى الأبد بعد وقوع الحرب في عام ٢٠٠٣. من بعد هذا الحدث، عاش أفراد العائلة في حي يقيم فيه آخرون من أبناء طائفتهم، والذي استهدفته الجماعات المتطرفة فيما بعد. لم يعد خالد يشعر بالأمان، فلم يتمكن، كمثله في محيطه، من إتمام تعليمه لينسحب منه تماماً في الصف التاسع في عام ٢٠١٣، عندما كان عمره ٢٠ عاماً، وذلك بسبب انقطاعه أيضاً عن الدراسة سابقاً في ظل انعدام الأمان في العراق. بيد أن انسحابه هذه المرة كان نهائياً، إذ يقول خالد «أصبح الجميع يتصرفون بطريقة مختلفة، بمن فيهم الطلبة والمعلمون. لم أعد قادراً على الذهاب إلى المدرسة مجدداً».

تلقى خالد رسالة تهديد من الجماعات المتطرفة، فقررت عائلته بعدها إرساله إلى الأردن، حيث كانت جدته لأمه تقيم برفقة خاله بانتظار إعادة توطينهما في أستراليا. في ذلك الوقت، كان المال المتوفر لدى العائلة يكفي لإرسال خالد وحده إلى الأردن، إذ واجه والده، الذي كان يعمل صائغ مجوهرات قبل حرب عام ٢٠٠٣، صعوبة في إيجاد عمل منذ اندلاع أعمال العنف في البلاد، كما اعتمدت العائلة على مدخول مالي بسيط إضافة إلى دعم الأقارب المقيمين في الخارج.

* المندائية هي جماعة عرقية-دينية تعود أصولها إلى جنوب بلاد الرافدين، وما زالت تعيش في العراق وإيران. منذ بدء حرب العراق في عام ٢٠٠٣، غادر العديد من أبناء الطائفة البلاد بسبب الاضطهاد الديني ليستقروا في الدول المجاورة مثل إيران، والأردن وسورية. وعلى مدار السنوات اللاحقة، هاجر عدد كبير منهم إلى أستراليا. ويعد الأردن ثاني أكبر دولة مضيئة لهم في الشرق الأوسط بعد العراق، حيث يبلغ عدد الأفراد المقيمين فيه من الطائفة المندائية ٢,٥٠٠ فرداً.

في عام ٢٠١٥، وصل خالد إلى الأردن وأقام مع قريبيه إلى حين انتقالهما إلى أستراليا، ومن ثم انضمت بقية أفراد عائلته، المؤلفة من والديه وأشقائه، إليه في عام ٢٠١٧. عندما التقينا بخالد في نهاية عام ٢٠١٩، كان مشغولاً بحضور دروس اللغة الإنجليزية، التي من شأنها مساعدته على السفر الذي انتظره طويلاً منذ وصوله من العراق، وكانت العائلة جميعها بانتظار القرار النهائي بخصوص إعادة توطينها في أستراليا، حيث سينضمون إلى أقاربهم من جهتي الأب والأم.

كانت مقابلتنا مع خالد من أصعب المقابلات، إذ أثرت الصدمة، التي عانى منها بسبب تعرضه لموجات من العداء لسنوات طويلة في العراق، بشكل كبير على شخصيته، كما بدا متردداً في مشاركة معلومات حول حياته، وعائلته ونشاطاته في الأردن. لاحظنا الأمر ذاته مع غيره من المشاركين العراقيين أيضاً، ولكن هذا التردد كان أكثر وضوحاً في حالة خالد، ربما يعود السبب في ذلك إلى كونه قد أمضى معظم سنوات مراهقته في بيئة معادية وخطرة، كما لم يكن قد تجاوز العاشرة من عمره عندما بدأت الحرب ومن ثم غادر بلاده عندما بلغ من العمر ٢٢ عاماً.

الحياة في «المرحلة الانتقالية»

لم يشعر خالد بالراحة قط خلال السنوات الأربع التي قضاها في الأردن، ولم ينشغل خلال تلك السنوات بشيء سوى التحضير لسفره إلى أستراليا، التي كانت مقصده النهائي إضافة إلى انتظار موعد السفر. لم يكن الأردن بالنسبة له سوى محطة مؤقتة تقع بين هاتين المرحتين، ولم يُخيل إليه قط بأن إقامته فيها ستطول إلى هذا الحد. لم يختلط خالد بأحد أو يحاول تكوين صداقات جديدة، فقد كان يتربص بمغادرة المكان وحسب، كما حرص على النأي بنفسه عن الآخرين ليتجنب الوقوع في مشاكل قد تؤثر على طلبه إعادة التوطين. يقول خالد «لا أحب تكوين العلاقات.. نحن.. لا أعرف كيف أقولها.. نحن حذرون جداً. أختلط بعدد قليل من الأصدقاء من العراق، ولكننا لا نلتقي دائماً. أفضل البقاء وحدي». كانت دروس اللغة الإنجليزية هي فرصته الوحيدة للتفاعل مع الناس، واقتصر هذا التفاعل، حتى خلال الدروس، على العراقيين وحدهم.

عندما سألتناه عن مدى شعوره بالاستقرار في الأردن، أجاب خالد قائلاً «أي استقرار؟ بصراحة لا استقرار هنا لأننا لا نعيش حياتنا اليومية

العادية كالدراسة والعمل. الأردن محطة مؤقتة بالنسبة لنا إذ ننتظر موعد المغادرة. وإلى أن يحين ذلك، تتمحور حياتنا حول تجنب التورط في المشاكل». لا يُسمح لطالبي اللجوء العراقيين بالعمل في الأردن، ولم يعمل أي فرد من عائلته تبعاً لذلك، إذ لم يفكروا في القيام بأي أمر قد يهدد فرصهم بإعادة التوطين في بلد آخر.

على مدار أربع سنوات قضاها خالد وعائلته في الأردن، تلقى أفراد العائلة دعماً مادياً من أقاربهم في الأردن والمهجر. لا تتعلق المسألة هنا برغبتهم في العمل من عدمها، ولكن فرصه العمل معدومة من الأساس، فالعمل بصورة غير قانونية يهدد احتمالية سفرهم إلى أستراليا، ويشرح خالد الأمر بالقول «لو كان سنحت لنا فرصة عمل لما تأخرنا عنها، إذ لماذا نرفضها؟ ولكن ذلك غير ممكن، فستقبض علينا السلطات في حال حدوث ذلك ما سيوقف عملية إعادة التوطين. كذلك، لربما يُعيدوننا إلى العراق، لذا فأنا مجبر على الصبر على مثل هذا الوضع. هذا يعني أنني مضطر إلى ذلك».

على الرغم من تكرار المحاولة، إلا أن العائلة المكونة من ستة أفراد لم تتمكن من تأمين أي مساعدة منتظمة تقدمها المنظمات الإنسانية. علاوة على ذلك، احتاج ثلاثة أفراد من الأسرة، بمن فيهم والد خالد ووالدته وأحد أشقائه إلى رعاية طبية مستمرة، ولم تغطي مصاريفها بالكامل. كان غضب خالد من تجاهل المنظمات المستمر لهم واضحاً، فذكر تلاسنة ذات مرة مع موظف من موظفي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إذ قال الأخير بأن العائلة غير مؤهلة للحصول على المساعدة مهدداً بطلب الأمن لإخراج خالد من مباني المفوضية. يقول خالد «كنت غاضباً جداً: لماذا تريد إخراجي؟ أليست هذه منظمة دولية؟ ألا يفترض بك أن تكون هنا لحمايتي؟ تركت بطاقة المفوضية الخاصة بي معه هناك وغادرت المبنى. وعندما عدت لاحقاً برفقة عائلتي إلى المفوضية، أخبرتهم بأنني لا أحمل بطاقة وقد تركتها مع الموظف لأنه خاطبني بطريقة غير لائقة. قاموا بتجديدها، ولكنني لم أعد إلى هناك مرة أخرى».

لحسن الحظ، استطاع خالد وأفراد عائلته الحصول على الدعم المادي الكافي من الأقارب في الخارج، فتمكنوا من الصمود في مدينة عمّان، رغم عدم حصولهم على المساعدة الإنسانية النقدية أو وجود أي مصدر دخل من الاشتغال بأي عمل. بيد أن هذا الوصف لا ينطبق على العديد من العائلات العراقية الأخرى التي ما تزال تعيش ظروفاً

سيئة، إذ يعجز أفرادها عن العمل ويضطرون إلى الاعتماد على المساعدات الخيرية التي تُصرف مرة واحدة إما من المتبرعين الأفراد أو من الكنيسة.

إعادة توطين خالد و حياة جديدة في أستراليا

في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وصل خالد أخيراً برفقة عائلته إلى مدينة سيدني الأسترالية، وتكفلت الحكومة الأسترالية بتذاكر الطيران، بينما ساعد أقاربهم في تغطية المصاريف الأخرى، مثل رسوم الطلب والمواصلات اللازمة للخضوع للفحوصات الطبية اللازمة قبل السفر. وفقاً لتقديراته، كلفت العملية برمتها ما بين أربعمئة إلى خمسمئة دينار أردني (٥٦٠ - ٧٠٠ دولار).

تحدثنا مع خالد مرتين بعد انتقاله إلى أستراليا، وبدا مرتاحاً أكثر من ذي قبل، كما أبدى حماساً ملحوظاً للحديث حول خطته. ما زال بحاجة إلى الكثير من الوقت ليشعر بالاستقرار والاندماج في موطنه الجديد، ولكنه تخلص على الأقل من جميع الضغوطات المالية التي كانت تُورقه في الأردن، إذ يحصل كل واحد من أفراد العائلة على مساعدة شهرية منتظمة من الحكومة الأسترالية، ولا داعي للقلق بشأن علاج الوالد، فقد حصل على أفضل علاج ممكن، كما يغطي التأمين أيضاً مصاريف الرعاية المنزلية.

حظيت العائلة بكل الدعم الذي تحتاجه للاستقرار في موطنها الجديد، فقد تم تعيين «مدير حالة» لمساعدتهم في التنسيق مع الدوائر الحكومية لغايات تسجيل إقامتهم لدى سلطات المدينة، والالتحاق بالتأمين الصحي، وفتح الحسابات البنكية والحصول على بطاقات البنك، وتعلم كيفية استخدام المواصلات العامة بل وحتى التسجيل في دورات اللغة الإنجليزية. كما ساعد مدير الحالة خالد في فهم المهارات التي يمكن له اكتسابها للدخول إلى سوق العمل وما يحتاجه لتحقيق ذلك. كان خالد يحلم منذ طفولته بالانضمام إلى الشرطة أو القوات المسلحة، وها هو يأمل بتحقيق هذا الحلم في أستراليا. كان أحد أصدقائه العراقيين قد وصل إلى أستراليا من الأردن قبله، فاعتمد على مشورته في معرفة طريقة تدبر أمور حياته الجديدة في البلاد. اقترح عليه هذا الصديق أن يفكر في حضور دورة قيادة، والتي تؤهله للعمل كسائق شاحنة في حال لم يفلح في الانضمام إلى الجيش.

على الصعيد الاجتماعي، مثلت اللغة العائق الأكبر الذي واجهه خالد، فلم تكن دروس اللغة الإنجليزية التي حضرها في الأردن كافية فيما يبدو. إلى جانب ذلك، كان عليه أن يتأقلم على لكتة جديدة من اللغة في أستراليا، فالتزم بحضور دورة جديدة في اللغة أملاً في أن تساعده على الاندماج في البلاد. يقول خالد «قدراتي في اللغة الإنجليزية محدودة، وقد ساعدتني أثناء مراحل السفر إلى هنا، فأنا الفرد الوحيد الذي يتحدث الإنجليزية في عائلتي. أما في هذه البلاد، فأعجز عن حد معين في الحوار، من بعده توجد مواضيع لا أستطيع التحدث عنها بالإنجليزية».

ما تزال لدى خالد بعض التحفظات بشأن الاختلاط مع الناس وما يزال يُفضل الحفاظ على حدود معينة في علاقاته، إلا أن ضعف مهاراته باللغة الإنجليزية هو ما يحول بشكل رئيس دون تكوين علاقات أعمق مع الناس في محيطه. على المستوى المهني أيضاً، يحتاج خالد إلى إتقان اللغة ليتمكن من العمل. وعلى الرغم من حصوله على دعم مقدّم من الدولة، إلا أنه يشعر بأن وضعه سيكون أفضل لو كان يعمل ويجني المال بشكل مستقل. هو يُخطّط أيضاً لشراء سيارة ومنزل، ويعتبر هاتين الخطوتين من المحطات الفارقة في مشواره نحو الاستقرار في أستراليا.

ما يزال خالد يؤمن بأن العائلة قد اتخذت القرار المناسب بالسفر إلى أستراليا، ولكنه أقر في مقابلة لاحقة بأن توقعاته كانت مختلفة قبل ذلك. عند وصوله إلى البلاد، بدأ يدرك اختلاف القوانين، وشروط العمل وعائق اللغة. على سبيل المثال، أدرك بأنه إن لم يُتقن اللغة الإنجليزية جيداً، فقد ينتهي به المطاف بالعمل عامل نظافة أو إنشاءات، وهي وظائف لم تكن في حسبانته أو لم يُخطّط للعمل بها. كما أدرك بأن على كل من يحمل شهادة من دولة أخرى أن يجتاز مساقات إضافية في أستراليا، وبأن بعض الوظائف تتطلب حداً أدنى من الخبرة من دون احتساب الخبرة المكتسبة في بلاد أخرى. وفي حالته هو، عرف خالد بأن عليه تعلّم اللغة الإنجليزية واجتياز امتحان الثانوية العامة بعد ذلك، وهذا هو الحد الأدنى من متطلبات الانضمام إلى الجيش.

لربما كان انتقال خالد إلى أستراليا ليكون أسلس لو كان على دراية بالمهارات التي سيحتاجها عند وصوله، ولو كانت لديه فرصة

استغلال وقته في الأردن لاكتساب تلك المهارات. بيد أنه وفي ظل عدم يقينه من تحقق حلمه وموعد السفر الفعلي، فقد بدت هذه الفكرة أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع.

عاودنا الاتصال بخالد مجدداً بعد انتشار فيروس كورونا، لنعلمنا بأنه لم يتأثر مادياً، إذ كان ما يزال يتلقى الدعم من الحكومة، ولكنه تعرض خلال تلك الفترة إلى حادثة برداجته النارية تسببت له بإصابات ألزمته بحضور جلسات العلاج الطبيعي كل يوم، والتي تعارضت أوقاتها مع تلك الخاصة بدروس اللغة عبر الإنترنت، ما عرقل خططه للمضي قدماً. كما كان قلقاً من عدم تلبية المتطلبات البدنية للانضمام إلى الجيش. علاوة على ذلك، تعلم من الحادث الكثير من الدروس القاسية في القوانين الأسترالية، فعرف، مثلاً، بأنه كان ينبغي عليه الانضمام إلى خدمة التأمين على المركبات عند شراء الدراجة، وهو خطأ لن يكرره مرة أخرى.

من بعد هذا الحادث، يقول خالد بأنه لم يعد يفكر بالمستقبل البعيد، فكل شيء عرضة للتغيير في لحظات. في الوقت الحالي، ينصب تركيزه على السنوات الثلاث القادمة، إذ يعتقد بأنه قادر خلال تلك الفترة على تحسين لغته، والدراسة وإيجاد عمل. يتفهم بأن البدايات هي الأصعب، ولكنه سيكون قادراً بعد تجاوز الصعوبات الأولى، على الأقل، على الشعور بالاستقرار فعلاً. إلى ذلك الحين، تقدم مجموعة من المنظمات المساعدة له ولعائلته، وخصوصاً فيما يخص علاج والده. بالمقارنة مع ما عاشه خالد في الأردن، الذي أتاح له البقاء لا الاستقرار، فإن حياته قد تغيرت إلى الأفضل.

ما يثير الاهتمام أن خالد يرغب حقاً بزيارة عمّان ولقاء الناس الذين قضى معهم بعض الوقت فيها، على الرغم من كل الصعوبات التي واجهها في الأردن. بيد أنه ممنوع من دخول البلاد لعدم تسديده غرامات تجاوز مدة الإقامة المسموح بها، ولا يمكنه أن يعود إلا بعد مرور خمس سنوات على الأقل. يقول خالد مازحاً «سأتمكن من دخول الأردن فقط عندما أحصل على الجنسية الأسترالية وأغيّر اسمي إلى واحد آخر!».

من اليمن إلى
اليونان عبر الأردن:
رحلة تتاب يبحث عن
الاستقرار



أوقات حرجة تتطلب إجراءات صعبة عباس (٣٢ عاماً) - اليمن

كان عباس، وهو شاب يماني في بداية الثلاثينات من عمره، مُفعماً بالحيوية حين التقينا به في مكاتب منظمة غير حكومية تقدم الدعم للاجئين اليمنيين. كان قد أتى من سحاب، وهي بلدة صناعية تقع على بعد ١٦ كيلومتراً من عمّان للقائنا وهو من القلائل القادرين على الوصول إلى مثل هذه المنظمات أساساً. يقول عباس «آه، هذه المنطقة (سحاب)، نادراً ما تصلها الأخبار أو المعلومات. لا يوجد من يُخبرنا عن المنظمات التي تساعد اللاجئين أو التدريبات التي تعقدتها، لدرجة أن بعض الناس هناك لا يعلمون بوجود المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أصلاً».



قدم عباس من صنعاء، وهي عاصمة اليمن وأكبر مدنه. بعد اجتيازه مرحلة الثانوية العامة بفترة وجيزة، بدأ عمله كموظف حكومي يجني دخلاً مستقراً، حتى أنه اعتاد ادخار المال مع مجموعة توفير محلية. عاش عباس في أمان حتى انطلاق شرارة الثورة اليمنية وبدء الأزمة السياسية في البلاد في عام ٢٠١١، إذ فقد وظيفته ولكنه ظل يتلقى جزءاً من راتبه مدة سنة واحدة. في ذلك الوقت، قرر أن يدرس دبلوم صيانة برمجيات الهواتف الخلوية وقطعها، إيماناً منه بأن هذه المهارة قد تُساعده في تأمين مصدر دخل جديد.

البحث عن الاستقرار

عندما تدهور الوضع السياسي في البلاد، واجه عباس تهديدات ومضايقات جراء اعتباره من المناصرين لنظام الحكم في حينه، ما دعاه إلى التفكير في مغادرة اليمن لأشهر قليلة. في عام ٢٠١٢، وصل إلى الأردن لأول مرة وأقام فيه ثلاثة أشهر، إذ استضافه صديق يماني يقيم في سحاب، واستطاع العثور على عمل لأيام معدودة، بينما اعتمد في أحيان أخرى على مدخرات كان قد أحضرها معه من اليمن. بعد عودته إلى اليمن، افتتح عباس متجرّاً لتصليح الهواتف الخلوية،

وكان قد ترك وظيفته الحكومية في عام ٢٠١٣ عندما قويت شوكة المتمردين الحوثيين. في ذلك الوقت، أدرك بأنه من الصعب أن يدير متجره في ظروف متقلبة كذلك، ولكنه كان مسؤولاً بصفته أكبر أشقائه الثمانية، عن الإنفاق على عائلته. كما أنه متزوج، وقد ساعدته زوجته في تلبية حاجات الأسرة. في بداية عام ٢٠١٤، قرّر عباس السفر إلى السعودية، فذهب إليها بطريقة غير شرعية دون تأشيرة دخول، وعمل فيها لمدة سنة واحدة بشكل منتظم، إذ كان يتقاضى راتباً جيداً يُمكنه من إرسال المال لعائلته في اليمن. خلال تلك الفترة، استطاع أن يجمع خمسة آلاف دولار، وعاد بعد عام واحد إلى صنعاء ومعه مدخراته، فافتتح متجراً واشترى سيارة.

غير أن اليمن كان يشهد حرباً أهلية طاحنة، وتزايدت حدة الضربات الجوية والعنف في مدينتهم في أواخر عام ٢٠١٧، ما دفعه إلى بيع المتجر وسيارته والسفر إلى الأردن برفقة زوجته. كانت المطارات قد أغلقت بالفعل في صنعاء، ولكنهما نجحا في الوصول إلى مدينة أخرى مجتازين حواجز الحوثيين بفضل تقارير زوجته الطيبة. هكذا تمكنا من الوصول إلى المطار وركوب الطائرة إلى عمّان، وقد كلفتها الرحلة ١,٥٠٠ دينار أردني (٢,١٠٠ دولار).

الدوران في حلقة مفرغة

عندما وصل عباس مجدداً إلى الأردن في عام ٢٠١٧ برفقة زوجته، عاد إلى ذات الصديق الذي استضافه في سحاب في عام ٢٠١٢. في الشهر الأول، لم يفلح في إيجاد عمل فاقترض المال من صديقه، ومن ثم وجد وظيفة في مصنع، ولكنه تركها بعد ثمانية شهور لأن العمل كان عالي الخطورة ولم تتوفر فيه معدات حماية للعاملين.

عشر فيما بعد على عمل في محطة وقود في منطقة ريفية بعيدة عن المدينة، وتكفل صاحب العمل بتأمين الإقامة، والمأكل والمواصلات له، فأعجبه هذا الاتفاق لأنه يخلصه من عبء الإيجار.

يقول عباس «نعيش حياة بسيطة في سحاب. إذا تقا ضيت ثلاثة أو أربعة دنائير في اليوم الواحد، يمكنك أن تتدبر أمر الطعام وغيره من المصاريف. تأمين الإيجار أو العلاج لو أصيب أحدنا بمرض لا قدر الله هو الأصعب». لم يكن العيش في سحاب مشكلة بالنسبة له ما ادم يعمل. عندما التقينا به، كان يقيم في شقة تكلفه

١٢٠ ديناراً أردنياً (١٧٠ دولاراً) في الشهر الواحد، ويصعب دفع هذا المبلغ دون وجود عمل منتظم. في بعض الأحيان، كان على العائلة انتظار الحصول على مبلغ مقطوع أكبر، مثل المساعدة الشتوية التي توفرها المنظمات الإنسانية، لدفع مصاريف الإيجار والفواتير التي تأخروا في سدادها.

كلما نجح عباس في ادخار المال، كان عليه إرساله إلى عائلته في اليمن. كان يستعين بخدمات محل واحد على الدوام لتحويل النقود، لكونه موثقاً إلى جانب كون رسوم التحويل التي يتعامل بها أقل من غيره. بيد أنه توقف عن إرسال المال إلى اليمن مؤخراً، بسبب تذبذب سعر الصرف، فلم يعد أمامه خيار سوى إرسال المال بواسطة خدمة «ويسترن يونيون» ذات الكلفة الأعلى بكثير من غيرها. استخدم عباس جواز سفره ساري المفعول، ولكن محلات التحويل تطلب، في كثير من الأحيان، من اللاجئين والمهاجرين تصريح عمل لتحويل النقود. هناك بعض الطرق غير الرسمية الأقل كلفة لإرسال المال إلى صنعاء، إلا أنه لا يمكن الوثوق بمثل هذه الطرق إلا إذا كانت المبالغ المرسلة بسيطة.

كان عباس واحداً من المشاركين اليمنيين الذين التقينا بهم، ممن يتمتعون بمستوى أفضل من العلاقات، التي تتيح لهم وفرة أكبر من حيث المعلومات والوظائف على حد سواء، حتى أنه وجد عملاً بسيطاً في تركيب ألواح الطاقة الشمسية في مناطق مختلف من البلاد بواسطة منصة لـ«اقتصاد العمل الحر»، ولكنه لم يحصل على كامل مستحقاته لقاء هذا العمل ولم يستطع فعل أي شيء لاستعادتها بسبب وضعه القانوني.

يقول عباس «فقط وضعت إعلاناً على الإنترنت يقول «يمني يبحث عن عمل»، ولكنني لم أجد إلا الأعمال في البحر الميت ومناطق أخرى بعيدة. عملت مع رجل في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ في تركيب ألواح الطاقة الشمسية في العقبة، والكرك، وإربد والبحر الميت مدة خمسة أيام.

كان يدفع لي ٢٥ ديناراً أردنياً (٣٥ دولاراً) في اليوم الواحد ولكنه دفع أجر يومين فقط، ولم أستطع أن أفعل شيئاً حياً ذلك». عندما التقينا به للمرة الأخيرة، كان يعمل في مستودع تخزين في سحاب، حيث لا يمكن لأحد أن يراه، ولا حتى جهات التفتيش عن العمالة المخالفة.

بعد أيام قليلة من وصوله إلى الأردن في عام ٢٠١٧، علم عباس بوجود المفوضية، وتقدم بطلب التسجيل فيها. خلال شهر واحد، حصل على الاعتراف به كلاجئ، ولكن هذا الاعتراف لم يقدم له شيئاً سوى الحماية من الترحيل. لا يحصل على أي مساعدة نقدية، ولا يُسمح له بالعمل كطالب لجوء يمني. يقول عباس «طلبت ترتيب زيارة منزلية من المفوضية. جاؤوا وأجروا تقييم حالة وأخبروني بأنني لا أستحق المساعدة. كتبت لهم رسائل ثلاث مرات طالبا ذكر أي سبب للرفض، ولكنهم لم يستجيبوا لها».

بما أنه يقيم في سحاب، كانت معلوماته حول إجراءات المفوضية وحقوقه كلاجئ يمني محدودة، وقد اعتمد على غيره من اليمنيين في المنطقة للحصول على المعلومات، ولكنها قد لا تكون دقيقة أو كاملة.

العلاقة الشائكة بين وضعي «المهاجر» و«اللاجئ» اليمني

عندما التقينا به في أواخر عام ٢٠١٩، حدثنا عباس عن المهلة التي منحتها الحكومة للعمال للحصول على تصاريح عمل. كان خائفاً من الترحيل على الدوام بسبب عمله بصورة غير قانونية، فقدم، تبعاً لذلك، طلباً للحصول على تصريح عمل في كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٢٠، وحصل على إشعار موافقة من وزارة الداخلية.

طُلب منه أن يذهب إلى إدارة الإقامة والحدود لدفع غرامات تجاوز مدة الإقامة المسموح بها، والتي بلغت قيمتها ١,١٠٠ دينار أردني (١,٥٥٠ دولاراً). كما طلبت منه وزارة العمل إبراز التصاريح عن آخر سنتين قضاها في الأردن أو دفع ٧٥٠ ديناراً أردنياً (١,٠٥٧ ديناراً) عن كل سنة بالإضافة إلى ٧٥٠ ديناراً أردنياً عن السنة الحالية. وفقاً لهذه الحسابات، كان يُفترض أن يدفع ما مجموعه ٣,٣٥٠ ديناراً أردنياً للحصول على تصريح عمل، أي ما يُعادل ٤,٧٠٠ دولار. يقول عباس «أخذت طلبي وُعدت إلى المنزل. كيف يُمكن أن يكون هذا المبلغ بجوزتي؟ لو كنت أملك المال الكافي، لكنت حصلت على تصريح العمل والإقامة في اليوم ذاته، ولكن ذلك غير ممكن».

يتعرّض العديد من الأفراد للترحيل منذ عام ٢٠١٩، وتحديدًا عند ذهاب اللاجئيين اليمنيين والسودانيين للتقدم للحصول على تصاريح عمل. هناك خوف كبير يُسيطر على اللاجئيين، الذين يجدون أنفسهم

مضطرين للاختيار ما بين وضع «العمال الوافدين» (إذا ما قدموا طلباً للحصول على التصريح) أو وضع «طالبي اللجوء» (مع التمتع بالحماية من المفوضية وفرصة الحصول على مساعدة نقدية أو إعادة التوطين). لا يمكن أن يكون الفرد عاملاً ولاجئاً في الوقت ذاته. هذا ما شرحتة الوزارة لعباس، ولكن لا توجد مراسلة خطية توضح ذلك.

دون القدرة على العمل، لا يمكن لعباس البقاء في الأردن، خصوصاً في ظل محدودية فرص العمل وتشديد تعليمات الدخول إلى سوق العمل منذ بدء جائحة كورونا. كما أن العودة إلى اليمن مكلفة، نظراً لكلفة تذاكر الطيران وغرامات الإقامة، إلى جانب كونها خطيرة من الأصل.

يعلق عباس بالقول «لا أحد يأتي إلى الأردن إلا إذا كان هارباً من الحرب والعنف». في عام ٢٠٢٠، تعرّض أحد أقارب عباس للترحيل، والذي جاء إلى الأردن بعده بفترة قصيرة، إذ لم ترد المفوضية على طلب قربيته بالتدخل إلا بعد مرور يومين، وقد أُجبر على توقيع تعهد يفيد بأنه سيحجز تذاكر الطيران إلى اليمن ويغادر الأردن. يقول عباس «ارتكب خطأ بالذهاب إلى الوزارة. كان يرغب بقوننة إقامته من خلال الحصول على إقامة ودفع غرامات التأخير، ولكن تم ترحيله بدلاً من ذلك». كما رُحّل صديق آخر له إلى اليمن، وهو رجل أعزب كذلك.

مثله في ذلك كمثّل العديد من اللاجئين اليمنيين، كان عباس يأمل، هو الآخر، بوجود مسار قانوني للعمل في الأردن والإقامة فيها. كان يتمنى أن يعمل ويكتسب مهارات جديدة، أية مهارات مطلوبة في السوق مثل صيانة الأجهزة الإلكترونية الحديثة، والحلاقة واللغة الإنجليزية.

كان يتمنى أن يتعلم أي شيء يستفيد منه أثناء وجوده في الأردن أو عند انتقاله إلى دولة أخرى، أو أن يستفيد من خبرته السابقة في تصليح الهواتف النقالة وتركيب ألواح الطاقة الشمسية. كان يرغب بفهم ما كان مسموحاً له بفعله كلاجئ يمني بشكل أوضح.

اللجوء إلى الخطة البديلة

كان عباس واحداً من المشاركين القلائل الذين احتفظوا بخطة بديلة واضحة بقي متمسكاً بها طوال فترة حديثنا إليه على مدار سنة ونصف. كان يخطط للسفر إلى تركيا ومن ثم التوجه إلى اليونان. وبعد أن تحدثنا معه في المقابلة الثالثة في عام ٢٠٢٠، غادر عباس الأردن أخيراً، وسافر إلى تركيا. كانت زوجته قد عادت إلى اليمن، واستطاع هو أن يغادر بتأشيرة محدودة المدة إلى تركيا، ومن ثم غامر بحياته ليبدأ مشواره إلى اليونان سيراً على الأقدام.

بعد بدء الرحلة بأربعة أيام، شعر بالإرهاق الشديد وعانى من إصابة في قدمه جراء المشي لفترة طويلة. قرر أن يعود إلى المدينة، وظل في المنزل لأسابيع غير قادر على المشي. حاول أن يعيد المحاولة، ولكنه تعرض لاعتداء من قبل عصابة.

أخيراً، دفع مبلغاً من المال لمهرب ساعده على الوصول إلى اليونان عبر البحر، وطلب اللجوء فور وصوله إلى جزيرة في اليونان. لحسن الحظ، بعد ٢٠ يوماً من إجراء مقابلة الاعتراف باللجوء، حصل عباس على الموافقة المطلوبة. أمضى شهراً واحداً في مخيم للاجئين ومن ثم حصل على إذن الإقامة، ويُفترض أن يحصل على وثيقة سفر اللاجئ (الجواز الأزرق) قريباً. بفضل هذا الجواز، سيكون بوسعه أن يسافر ويعمل في مناطق أخرى في أوروبا، فالفرص في اليونان محدودة جداً.

في ظل غياب الحلول المستدامة، يضطر العديد من الناس إلى تجربة مسارات خطيرة، تماماً كما هو عباس. لحسن حظه، فقد أفلح عباس في الوصول إلى هدفه، ولكن كثيرين غيره إما فقدوا حيواتهم أثناء محاولة اجتياز الطريق أو ظلوا عالقين في مخيمات اللاجئين في اليونان.

أفكار ختامية

من مَنَّا لا يُحب النهايات السعيدة؟ صحيح أننا نحبها جميعاً، ولكنها قد لا تحدث لمعظم الناس الذين ناقشنا قصصهم أعلاه، فمعارك حياة اللجوء اليومية من أجل تأمين المأكل، وشراء الأدوية، ودفع الإيجار وتوفير فرص التعليم للأطفال تُلقي بظلالها على حيواتهم، وحتى وإن استطاعوا تأمين الدخل، فهم قلقون بشأن مستقبلهم في الأردن. لم يعتقد أي من المشاركين على اختلاف جنسياتهم بأن العودة إلى بلدانهم الأم آمنة، والتي إما ما تزال تعيش حالة حرب أو لم تفلح بعد في التعافي من الدمار الذي خلفته تلك الحروب.

يجهل اللاجئون ما سيحدث في حياتهم، فتستمر حالة الضياع التي يعيشونها بينما يُكبّل القانون أيديهم. بحسب ما رأينا، كان الإحباط الجسيم منتشرًا بين أوساط المشاركين العاجزين عن العمل وكسب المال للإنفاق على أنفسهم وعائلاتهم.

لا يُمكننا تجاهل وضع الأردنيين ذوي الدخل المحدود الاقتصادي إذ إنه أخذ في التدهور أيضاً، وخصوصاً بعد جائحة كورونا التي أدت إلى ارتفاع مستويات البطالة. بيد أن اللاجئين يواجهون عوائق إضافية تفاقم من صعوبة إعادة بناء حياتهم، والإيفاء بحاجاتهم اليومية، وإيجاد ما يحميهم من الانتكاسات المالية، والتخطيط لمستقبلهم والاستثمار فيه كذلك. كما يواجه اللاجئون غير السوريين مزيداً من العوائق، إذ يتوجب عليهم دفع مبالغ كبيرة لاستخراج تصاريح العمل، بل والمخاطرة حتى بفقدان الاعتراف بهم كلاجئين وما يتبع ذلك من منافع إذا ما قرروا العمل بطريقة قانونية. ويُعاني اللاجئون من السودان والصومال تحديداً من مستويات عالية من التمييز العنصري، ما يجد من تمتعهم بالقبول بالسهولة التي يُقبل بها غيرهم في المجتمع الأردني.

تكشف السير الذاتية التي جمعناها عن انكماش رأس مال اللاجئين الاجتماعي والبشري ممن يعيشون في الدول المضيفة لفترة طويلة دون وجود شبكات حماية وأنظمة ملائمة تُعزز اعتمادهم على أنفسهم. تسعى العديد من المنظمات الإنسانية في الأردن إلى تطوير رأس مال اللاجئين البشري في مرحلة التهجير المطولة من خلال التعليم، وبناء

المقدرات، وتدريب المهارات واختيار الوظائف التي تتناسب مهاراتهم المتوفرة^(٦٦). في الوقت الذي تُعد فيه مثل هذه الاستثمارات ضرورية، تُشير الأدلة إلى أن بساطة عوائد هذه المقاربات التنموية الكلاسيكية على رفاه اللاجئين، وذلك بسبب محدودية الفرص الاقتصادية المتاحة لهم^(٦٧)، وتشهد قصص هذا الكتاب على أوجه الخلل في هذه المقاربات الإنسانية والتنموية. هناك مستويات عالية من الابتكار في سياقات التهجير المختلفة، ولكنها لم تنجح في إحداث فرق حقيقي في حيوات المهجرين، إذ تقدم العديد من هذه الابتكارات حلولاً سريعة، ما يؤدي إلى إحداث تحسينات هامشية وقصيرة الأمد.

نحن بأمس الحاجة اليوم إلى فهم المخرجات التي يريدها اللاجئون. على الرغم من أننا لم نطرح هذا السؤال بشكل مباشر على المشاركين في البحث، إلا أنه كان من السهل أن نُحدّد بعض الموضوعات المتكررة في نقاشاتنا حول التحديات التي يواجهونها، وإستراتيجيات التكيف والخطط المستقبلية، إذ قالوا بأنهم يرغبون في بناء مصادر رزق متينة، وكسب الدخل الذي يكفيهم ويقلل اعتمادهم على الاستدانة. هم يريدون الوصول إلى عمل لائق يحفظ كرامتهم أو أن يكونوا قادرين على بدء مشاريعهم دون أن يشعروا بالقلق حيال توقيفهم أو ترحيلهم من البلاد، كما يبحثون عن تعليم أفضل ومستقبل أكثر إشراقاً لأطفالهم، ويأملون بتغطية حاجات عائلاتهم الصحية. كذلك، هم يتطلعون إلى التمتع بوضع قانوني مستقر في الأردن أو إعادة التوطين في دولة تمنحهم حق العمل بطريقة قانونية والتنقل بحرية، كما يرغبون أيضاً في تجميع الأصول والاستثمار في مستقبل مستقر.

لكن الواقع بعيد عن هذه الأحلام. وفي ظل كل هذه التحديات وغياب مسار واضح نحو الاستقرار على الأمد الطويل، يشعر اللاجئون بقلق متزايد. شهدنا اكتئاباً واضحاً لا يتعلق بتوتر ما بعد الصدمة على إثر الحرب التي شهدوها في بلدانهم الأم وحسب، وإنما تتضاعف حدته بفعل الصدمة المالية والمستقبل الذي يعانون من غموضه في مرحلة التهجير. يعاني الرجال والنساء، على حد سواء، من مستويات عالية من الصدمة، ويُعد اللاجئون من كلا الجنسين في حالة هشاشة مستمرة. هكذا، ودون وجود أي مكان يستطيعون الاستقرار فيه، يكون الطريق هو وطنهم الوحيد.

آن الأوان لإعادة حقوق اللاجئين إلى الأجندات الوطنية والعالمية والالتزام بمقاربة لأوضاعهم قائمة على الحقوق. يتطلب ذلك اعتبار اللاجئين أصحاب حق، لا مجرد منتفعين من المساعدات أو البرامج. وتدعو مثل هذه المقاربة إلى إزالة أي عوائق تحول دون أن يتمتع اللاجئين حقوقهم، كالحق في الغذاء، والصحة، والتعليم، والمعلومات، والمشاركة وبناء قدرات الحكومات لتوفير هذه الحقوق. كما تنادي بوجود برامج شمولية تعالج مجموعة واسعة من القضايا المشتركة بين القطاعات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية والقانونية التي تحد من قدرة اللاجئين على بناء سبل العيش والاعتماد على الذات في مرحلة التهجير المطولة.

ندرك بأن أن تحقيق كل ذلك ليس بالأمر السهل، فالأردن يعاني من حالة اقتصادية سيئة على المستوى المحلي، مع وجود قلاقل متزايدة بين أوساط المجتمع المضيف. ساند المجتمع الدولي الأردن وشعبه للتأقلم مع كل ما سبق، وقد تأقلم المجتمع الأردني بالفعل، وعمل مع اللاجئين وعاش معهم كما رأينا في عدد من هذه القصص، ولكن لا يمكن أن ننكر بأن بوسعنا فعل المزيد.

نأمل أن يساعد هذا الكتاب الأردنيين والعاملين في المجال الإنساني في قراءة حيوات اللاجئين بعيونهم. نأمل أن توصل هذه القصص صوت الآلاف من اللاجئين في الأردن، الذين يريدون أن يسمع الناس صوتهم ليروهم في صورة مكتملة. تعكس هذه الكلمات معاناة وغضباً عميقين، ولكنها تعكس أيضاً رغبة جدية في عيش حياة ذات قيمة، وأملًا في مستقبل أفضل وثقة بالله.

وأخيراً، نأمل أن يستطيع كل مشارك منهم إيجاد وطنه، وذلك ليتمتع بحرية بناء الحياة التي يحلم بها.

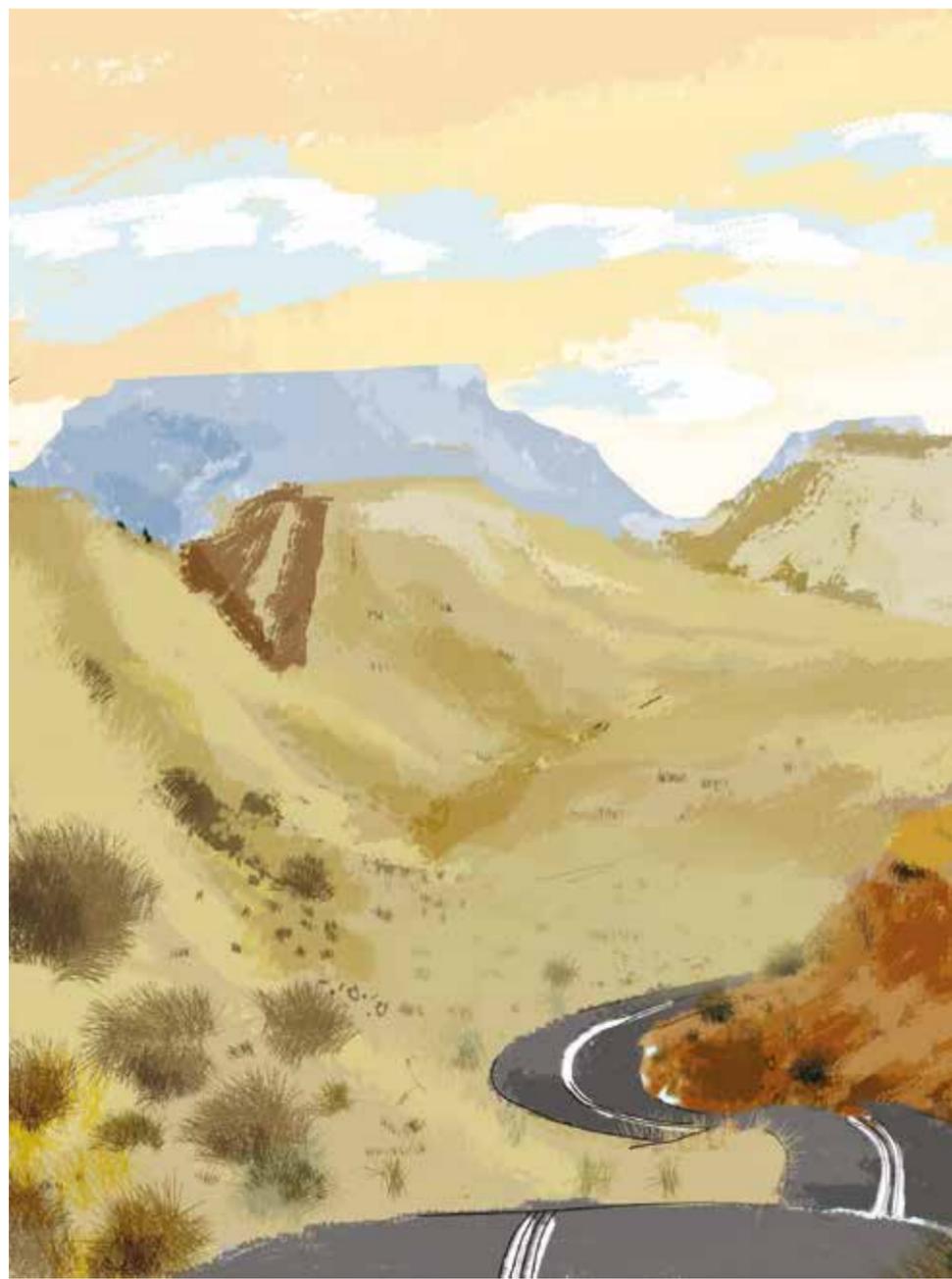
المراجع

1. Dobbins, James, Natalie Kitroeff, Anatoly Kurmanaev, Edgar Sandoval, and Miriam Jordan. "How Hope, Fear and Misinformation Led Thousands of Haitians to the U.S. Border." *The New York Times*, September 18, 2021, sec. U.S. <https://www.nytimes.com/2021/09/17/us/haitians-border-patrol.html>; "Denmark Asylum: The Syrian Refugees No Longer Welcome to Stay." *BBC News*, May 19, 2021, sec. Europe. <https://www.bbc.com/news/world-europe-57156835>.
2. European Commission. "Protection." Accessed November 24, 2021. https://ec.europa.eu/home-affairs/pages/glossary/protection_en.
3. "UNHCR Global Report 2017 - Building Better Futures." UNHCR. Accessed November 24, 2021. <https://www.unhcr.org/publications/fundraising/5b30bb307/unhcr-global-report-2017-building-better-futures.html>.
4. Kibreab, Gaim. "Displacement, Host Governments' Policies, and Constraints on the Construction of Sustainable Livelihoods." *International Social Science Journal* 55, no. 175 (2003): 57–67. <https://doi.org/10.1111/1468-2451.5501006>.
5. Mehta Dhawan, Swati, and Hans-Martin Zademach. "Financial Journeys of Refugees in Jordan: Empirical FINDings I." *Katholische Universität Eichstätt-Ingolstadt, Professur für Wirtschaftsgeographie*, 2020. https://edoc.ku.de/id/eprint/25874/1/MDW_28_%282020%29_FIND_Jordan_R1.pdf.
6. Fallah, Belal, Caroline Krafft, and Jackline Wahba. "The Impact of Refugees on Employment and Wages in Jordan." *Economic Research Forum (ERF)*. Accessed November 24, 2021. <https://erf.org.eg/publications/the-impact-of-refugees-on-employment-and-wages-in-jordan/>.
7. Dr. Rochelle Johnston, Dina Baslan, and Anna Kvittinge. "Realizing the Rights of Asylum Seekers and Refugees in Jordan from Countries Other than Syria with a Focus on Yemenis and Sudanese - Jordan." *ReliefWeb*. Accessed November 24, 2021. <https://reliefweb.int/report/jordan/realizing-rights-asylum-seekers-and-refugees-jordan-countries-other-syria-focus>.
8. UNHCR Operational Data Portal (ODP). "Jordan: Factsheet (September 2021)." Accessed November 24, 2021. <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/88696>.
9. UNHCR Operational Data Portal (ODP). "Jordan: Factsheet (September 2021)." Accessed November 24, 2021. <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/88696>.

10. Maira Seeley. "Jordanian Hosts and Syrian Refugees: Comparing Perceptions of Social Conflict and Cohesion in Three Host Communities." Generations for Peace Institute Research, 2015. <https://www.generationsforpeace.org/wp-content/uploads/2016/11/OX-2015-MS-Report-02.pdf>; "A Challenging Market Becomes More Challenging: Jordanian Workers, Migrant Workers and Refugees in the Jordanian Labour Market." Report, June 12, 2017. http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_556931/lang--en/index.htm.
11. ReliefWeb. "Jordan Refugee Response - Vulnerability Assessment Framework Baseline Survey May 2015 - Jordan." Accessed December 31, 2021. <https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-refugee-response-vulnerability-assessment-framework-baseline-survey-may-2015>.
12. Refugees, United Nations High Commissioner for. "Refworld | Protection, Mobility and Livelihood Challenges of Displaced Iraqis in Urban Settings in Jordan." Refworld. Accessed December 31, 2021. <https://www.refworld.org/docid/4c9721dc2.html>.
13. Davis, Rochelle, Grace Benton, Will Todman, and Emma Murphy. "Hosting Guests, Creating Citizens: Models of Refugee Administration in Jordan and Egypt | Refugee Survey Quarterly | Oxford Academic." Accessed November 24 2021. <https://academic.oup.com/rsq/article-abstract/36/2/1/3855760?redirectedFrom=fulltext>.
14. Alexandra Francis. "Jordan's Refugee Crisis." Carnegie Endowment for International Peace, September 2015. https://carnegieendowment.org/files/CP_247_Francis_Jordan_final.pdf.
15. Achilli, Luigi. Syrian Refugees in Jordan : A Reality Check, 2015. <https://doi.org/10.2870/821248>.
16. "Jordan Overview: Development News, Research, Data | World Bank." Accessed November 24, 2021. <https://www.worldbank.org/en/country/jordan/overview#1>.
17. UNHCR Operational Data Portal (ODP). "The Final and Endorsed Version of the JRP." Accessed November 24, 2021. <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/77969>. ReliefWeb. "The Jordan Compact: A New Holistic Approach between the Hashemite Kingdom of Jordan and the International Community to Deal with the Syrian Refugee Crisis - Jordan." Accessed November 24 2021. <https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-compact-new-holistic-approach-between-hashemite-kingdom-jordan-and>.

18. Lenner, Katharina, and Lewis Turner. "Making Refugees Work? The Politics of Integrating Syrian Refugees into the Labor Market in Jordan." *Middle East Critique* 28 (April 30, 2018): 1–31. <https://doi.org/10.1080/19436149.2018.1462601>.
19. International Rescue Committee. *A Decade in Search of Work: Panel Discussions after 10 Years of Conflict in Syria*, 2021. <https://rescue.app.box.com/s/qqqz9lxx44fzfaq8prhsc02we28ngzk>.
20. Fallah, Belal, Caroline Krafft, and Jackline Wahba. "The Impact of Refugees on Employment and Wages in Jordan." *Economic Research Forum (ERF)*. Accessed December 31, 2021. <https://erf.org.eg/publications/the-impact-of-refugees-on-employment-and-wages-in-jordan/>.
21. Human Rights Watch. "Jordan: Events of 2019." In *World Report 2020*, 2019. <https://www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/jordan>.
22. "Memorandum of Understanding Between the Government of Jordan and UNHCR," April 1998. <http://mawgeng.a.m.f.unblog.fr/files/2009/02/moujordan.doc>.
23. "Syrian Refugees in Jordan, A Protection Overview." Jordan INGO Forum, January 2018. <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/JIF-ProtectionBrief-2017-Final.pdf>.
24. Sana'a Center for Strategic Studies. "The Struggle Far from Home: Yemeni Refugees in Cairo," December 18, 2020. <https://sanaacenter.org/publications/main-publications/12286>.
25. "This Ancient Religion Has Brought Its Baptisms to Australian Rivers." ABC News, July 21, 2017. <https://www.abc.net.au/news/2017-07-21/meet-the-mandaeans-sydneys-followers-of-john-the-baptist/8727720>; "Are Iraqi Mandeans Better off in Jordan? - Al-Monitor: The Pulse of the Middle East." Accessed November 24, 2021. <https://www.al-monitor.com/originals/2018/02/jordan-iraq-mandaean-refugees-religion.html>.
26. Huang, Cindy, and Kate Gough. "The Jordan Compact: Three Years on, Where Do We Stand?" Center For Global Development. Accessed November 24, 2021. <https://www.cgdev.org/blog/jordan-compact-three-years-on>.
27. Verme, Paolo, Chiara Gigliarano, Christina Wieser, Kerren Hedlund, Marc Petzoldt, and Marco Santacroce. *The Welfare of Syrian Refugees: Evidence from Jordan and Lebanon*. Washington, DC: World Bank, 2016. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-0770-1>.





نبذة عن المحررين

سواتي مهتا داوان هي باحثة مشاركة في قسم الجغرافية الاقتصادية في الجامعة الكاثوليكية في أيشيت-إنجولشتادت، وهي الباحثة الرئيسة في مشروع «المال في النزوح» البحثي والمعروف اختصاراً باسم FIND. يهدف المشروع إلى فهم كيفية إدارة اللاجئين لسبل العيش وحيواتهم المالية بشكل أفضل. ويشكل هذا البحث الأساس الذي بُنيت عليه السير المالية التي يناقشها هذا الكتاب.

هانز-مارتين زيدماخ هو أستاذ الجغرافية الاقتصادية في الجامعة الكاثوليكية في أيشيت-إنجولشتادت. يهتم زيدماخ في أبحاثه الحالية بالعمليات الأساسية التي تشكّل أوجه انعدام المساواة الاجتماعية والتفاوت بين المناطق الجغرافية، بالإضافة إلى التنمية المستدامة مع التركيز بشكل خاص على المال والأمولة. وشارك زيدماخ في مشروع «المال في النزوح» كباحث رئيس مشارك.

تم تيسير المشروع من قبل الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

أثناء

مشوار

البحث عن الأمان
والحماية، يُمارس اللاجئون فعل
المقاومة، فتتحول الحياة إلى سلسلة من
الانتكاسات ومن ثم التعافي منها.
هكذا، يُصبح كل شعور بالقلق،
وكل علامة اهتراء تطال وثائقهم
وكل ختم على الأوراق بمثابة
خطوة تُقربهم من الحرية من
جهة، إلا أن الألم الكامن
في كل منها يُبعدهم أكثر
فأكثر عن أوطانهم ويُضعف
الرابط الذي يجمعهم بها من
جهةٍ أخرى.

يهدف هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على
معاناة اللاجئين التي تجعل سيطرتهم على
حيواتهم محدودة. بينما نرسم تجاربهم المالية
وسط كل هذه المحن، نستطيع أن نرى بوضوح
جراتهم وصمودهم أثناء تمسكهم بالأمل
بمستقبل أفضل.